الأمم المتحدة

A/76/721

الجمعية العامة

Distr.: General
23 February 2022
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 161 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – الولاية والنتائج المقررة 5

ألف – لمحة عامة 5

باء – افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة 5

جيم – التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة 14

دال – الشراكات، والتنسيق بين الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة 14

هاء – أطر الميزنة القائمة على النتائج 15

ثانيا – الموارد المالية 71

ألف – لمحة عامة 71

باء – التبرعات غير المدرجة في الميزانية 72

جيم – المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة 72

180422 280322 22-02623 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دال – عوامل الشغور 72
هاء – المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي 73
واو – التدريب 74
زاي – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج 75
حاء – خدمات كشف الألغام وإزالتها 76
طاء – الأنشطة البرنامجية الأخرى 78
ياء – المشاريع السريعة الأثر 81
ثالثا – تحليل الفروق 83
رابعا – الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما 88
خامسا – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته الجمعية العامة وطلبته في قرارها 302/75، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية 89
ألف – الجمعية العامة 89
باء – اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية 99

المرفقات

الأول – التعاريف 102
الثاني – المخططان التنظيميان 104
الثالث – معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها 106
خريطة 110

موجز

يتضـــمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في مـالي (البعثـة المتكـاملـة) للفترة من 1 تموز/يوليـه 2022 إلى 30 حزيران/يونيـه 2023، والتي تبلغ قيمتها 700 069 262 1 دولار.

وتعكس الميزانيـة المقترحـة البالغـة 700 069 262 1 دولار زيـادةً قدرهـا 200 457 90 دولار، أو نسبة 7,7 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة 2022/2021 والبالغ 500 612 171 1 دولار.

وخلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، ســتواصــل البعثة المتكاملة العمل من أجل تحقيق هدفها العام المتمثل في تحقيق الســـلام والاســـتقرار على المدى الطويل في مالي، بما في ذلك تنفيذ خطتها للتكيف التي تشمل جميع العناصر (المدني والشرطي والعسكري).

وتغطي الميزانية تكاليف نشـر 289 13 فردا من أفراد الوحدات العسـكرية، و 345 فردا من أفراد شـرطة الأمم المتحدة، و 575 1 فردا من أفراد الشـرطة المشـكّلة، و 837 موظفاً دولياً (بما في ذلك وظيفة واحدة ممولة من المسـاعدة المؤقتة العامة)، و 903 موظفين وطنيين، و 206 متطوعين من متطوعي الأمم المتحدة، و 19 فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات.

وقـد رُبِط مجموع احتيـاجـات البعثـة المتكـاملـة من الموارد للفترة المـاليـة الممتـدة من 1 تموز/يوليـه 2022 إلى 30 حزيران/يونيـه 2023 بـأهداف البعثة من خلال عدد من أُطر الميزنـة القائمـة على النتائج، مصـنفة وفقا للعناصـر (دعم عملية السـلام وعملية الانتقال السـياسـي والانتخابات؛ وحماية المدنيين والدعم الأمني؛ وتعزيز حقوق الإنســان وحمايتها وتحقيق المصـــالحة؛ وإعادة بســط ســلطة الدولة وســيادة القانون؛ والدعم). ونُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة، التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل.

أما الإيضـاحات المتعلقة بالفروق في مسـتويات الموارد، سـواء أكانت بشـرية أم مالية، فقد رُبطت، حسب الاقتضاء، بنواتج محدّدة تزمع البعثة تحقيقها.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفئة	*النفقات (2021/2020)*	*المخصصات (2022/2021)*	*تقديرات التكاليف (2023/2022)*	*الفرق*	
				المبلغ	*النسبة المئوية*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	490 635,6	485 350,5	508 170,5	22 820,0	4,7
الموظفون المدنيون	206 098,9	223 648,5	235 501,3	11 852,8	5,3
التكاليف التشغيلية	406 624,7	462 613,5	518 397,9	55 784,4	12,1
إجمالي الاحتياجات	**1 103 359,2**	**1 171 612,5**	**1 262 069,7**	**90 457,2**	**7,7**
إيرادات متأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	18 476,1	17 968,6	20 566,1	2 597,5	14,5
صافي الاحتياجات	**1 084 883,1**	**1 153 643,9**	**1 241 503,6**	**87 859,7**	**7,6**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**1 103 359,2**	**1 171 612,5**	**1 262 069,7**	**90 457,2**	**7,7**

الموارد البشرية[أ]

	المراقبون العسكريون	*الوحدات العسكرية*	*شرطة الأمم المتحدة*	*وحدات الشرطة المشكلة*	*الموظفون الدوليون*	*الموظفون الوطنيون*[ب]	*الوظائف المؤقتة*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*الأفراد المقدمون من الحكومات*	*المجموع*
التوجيه التنفيذي والإدارة										
المعتمد للفترة 2021-2022	–	–	–	–	100	76	–	32	–	208
المقترح للفترة 2022-2023	–	–	–	–	101	76	1	30	–	208
العناصر										
دعم عملية السلام وعملية الانتقال السياسي والانتخابات										
المعتمد للفترة 2021-2022	–	–	–	–	35	19	–	15	–	69
المقترح للفترة 2022-2023	–	–	–	–	35	19	–	15	–	69
حماية المدنيين والدعم الأمني										
المعتمد للفترة 2021-2022	–	13 289	345	1 575	57	88	–	13	–	15 367
المقترح للفترة 2022-2023	–	13 289	345	1 575	57	88	–	13	–	15 367
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المصالحة										
المعتمد للفترة 2021-2022	–	–	–	–	35	39	–	25	–	99
المقترح للفترة 2022-2023	–	–	–	–	37	39	–	25	–	101
إعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون										
المعتمد للفترة 2021-2022	–	–	–	–	32	34	–	17	19	102
المقترح للفترة 2022-2023	–	–	–	–	32	34	–	17	19	102
الدعم										
المعتمد للفترة 2021-2022	–	–	–	–	568	647	–	104	–	1 319
المقترح للفترة 2022-2023	–	–	–	–	574	647	–	106	–	1 327
المجموع										
المعتمد للفترة 2021-2022	–	13 289	345	1 575	827	903	–	206	19	17 164
المقترح للفترة 2022-2023	–	13 289	345	1 575	836	903	1	206	19	17 174
صافي التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**9**	**–**	**1**	**–**	**–**	**10**

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل هذه الفئة 150 موظفا وطنيا من الفئة الفنية و 753 موظفا وطنيا من فئة الخدمات العامة.

ويرد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

1 - أنشأ مجلس الأمن الولاية المسندة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) بموجب القرار 2100 (2013). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية بموجب قراره 2584 (2021) الذي مدد المجلس بموجبه الولاية إلى 30 حزيران/يونيه 2022.

2 - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في مالي، أي تقديم الدعم إلى تنفيذ اتفاق السلام وعملية الانتقال السياسي وتحقيق الاستقرار في وسط مالي.

3 - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة المتكاملة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عن طريق تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بها والمبينة في الأطر أدناه. وتنظم هذه الأطر وفقا للعناصر (دعم عملية السلام وعملية الانتقال السياسي والانتخابات؛ وحماية المدنيين والدعم والأمني؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المصالحة؛ وإعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم)، وهي عناصر مستمدة من ولاية البعثة.

4 - وسيفضي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الهدف العام الذي توخاه مجلس الأمن ضمن الفترة الزمنية المحددة للبعثة، وتقيس مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. ونُسبت الموارد البشرية للبعثة المتكاملة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة الذي يمكن أن تُنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل. ويرد تفسير الفروق في عدد الموظفين، مقارنةً بميزانية الفترة 2022/2021، بما في ذلك الوظائف المعاد تصنيفها، في إطار كل عنصر على حدة.

5 - وتغطي البعثة التي يوجد مقرها في باماكو، المنطقتين الوسطى والشمالية من مالي، ولها خمسة مكاتب ميدانية إقليمية توجد في غاو وكيدال وميناكا وموبتي وتمبكتو، وأربعة قطاعات عسكرية (الشرق والغرب والشمال والوسط).

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

6 - في ضوء الظروف الحالية السائدة في مالي واستمرار الطابع المحوري للأولويتين الاستراتيجيتين المقررتين للبعثة المتكاملة، تشمل الافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها الأنشطة المقررة للبعثة للفترة 2023/2022 ما يلي:

(أ) ستظل الحالة السياسية والأمنية في مالي محفوفة بالمصاعب، حيث إن عملية الانتقال السياسي الطويلة الأمد قد ولّدت المزيد من التحديات في سياق استمرار تقلبات الحالة الأمنية، بما في ذلك تزايد التهديدات الإرهابية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية، فإن تأخر تنفيذ العملية الانتقالية وخطة عمل الحكومة قد أثرا على إتمام عملية الانتقال السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل أولويات الإصلاح الأساسية والأحكام المنصوص عليها في اتفاق السلام معلقة. وسيتطلب إنجاز هذه المهام مواصلة المساعي الحميدة من جانب البعثة المتكاملة وتنسيق الدعم الدولي والإقليمي، فضلا عن إعادة ترتيب أولويات الأنشطة الأساسية وإعادة تنظيمها في حدود الموارد المتاحة لمعالجة الظروف المتغيرة وكفالة تنفيذ الولاية بكفاءة؛

(ب) وستظل السلطات الوطنية بحاجة إلى الدعم التقني والأمني واللوجستي من البعثة المتكاملة والشركاء الدوليين من أجل تنفيذ الدورة الانتخابية والعمليات الانتخابية المتأخرة، وذلك نتيجة لطول أمد عملية الانتقال السياسي وامتداد الجدول الزمني للانتخابات. وسوف يعزز التعاون المستمر مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية، المشاركة الواسعة النطاق في العمليات الانتخابية، فضلا عن منع النزاعات المتعلقة بالانتخابات والتخفيف من حدتها لضمان إجراء انتخابات تتسم بالسلمية والشفافية والمصداقية. وستواصل البعثة إشراك الجهات صاحبة المصلحة والأطراف الشريكة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل الاستفادة على أفضل وجه من المزايا النسبية والكفاءات وآليات التمويل؛

(ج) وسيكون للجزاءات أثر سلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مالي، في الوقت الذي تؤثر فيه أيضا على الدعم الوطني والإقليمي المنسق للعملية السياسية، مما يستلزم استمرار المساعي الحميدة التي تبذلها البعثة؛

(د) وسيلزم بذل جهود متواصلة لزيادة الاستقرار في وسط مالي، لا سيما في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية والإجرائية القائمة في إعادة تحديد الاستراتيجية الرامية إلى حماية المدنيين والحد من العنف القبلي وإعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي، وتنفيذها لاحقا. وستواصل البعثة تيسير عملية تنفيذ الجهات الفاعلة المالية لاستراتيجية تحقيق الاستقرار بقيادة سياسية في المنطقة الوسطى، باعتبار ذلك الأولوية الاستراتيجية الثانية للبعثة. وسيسترشد ذلك الدعم وطرائقه، وبخاصة فيما يتعلق بسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بزيادة النهج القائمة على النتائج بهدف زيادة الكفاءة والمصداقية لدى سلطات مالي والسكان والجهات الشريكة الإقليمية والدولية؛

(هـ) وستواصل عملية التكيف بالبعثة ضمان قدرة البعثة على التكيف مع الحالة المتغيرة على أرض الواقع. وستعتمد كذلك على زيادة مرونة وتنقل الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة المتكاملة، ولا سيما القدرات المتكاملة المعززة التابعة لعنصر القوة على الاستجابة لحماية المدنيين. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة المتكاملة دعم الجهات الفاعلة المالية في مجال السلامة العامة في حماية المراكز السكانية الرئيسية، مما يهيئ المجال لتأخذ عملية السلام مسارها، وتسهيل عودة سلطة الدولة. وثمة خطر يتمثل في تزايد تفاقم انعدام الأمن في جنوب مالي، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في سلطة الدولة. وسيجري تيسير خطط العمل الوقائي لمناطق مثل سيغو وسان وسيكاسو، بالتنسيق مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري، للتخفيف من حدة ذلك الخطر؛

(و) وستواصل البعثة تدابيرها الرامية إلى منع انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ورغم أن القيود الوطنية ستكون قد تراجعت، ستواصل البعثة تنفيذ تدابير التخفيف لضمان عدم تحول أفرادها إلى عوامل ناقلة للعدوى. وسيكون الأثر الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل لكوفيد-19 قد زاد من تفاقم معدلات الفقر وأوجه قابلية التضرر، في حين يتوقع أن ينخفض التمويل الإنساني والإنمائي الدولي. وستواصل البعثة جهودها المتكاملة بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري للتخفيف من الآثار السلبية لكوفيد-19 وضمان إحراز تقدم نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية؛

(ز) وتمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ستواصل البعثة تعزيز تركيزها على التخطيط وتقييم الأداء والمساءلة على نحو متكامل من أجل تنفيذ الولاية بصورة معززة وموجهة نحو التأثير. وسيتحقق ذلك من خلال تعزيز تقييمات العنصر العسكري وعنصر الشرطة، وكذلك من خلال التوسع في استخدام النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وستقترن الأدوات الأخرى للإبلاغ عن الأداء وإجراء رقابة وثيقة على تنفيذ تفويض السلطة بتدابير للحد من المخاطر. وستواصل البعثة المتكاملة بذل كل الجهود اللازمة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين، ومراعاة وإدارة الآثار البيئية لعملياتها، وتعزيز سلوك أفراد البعثة بواسطة تطبيق صارم لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وستعزز البعثة أيضاً الشراكات من خلال تدابير عملية لزيادة التعاون والتكامل مع الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

7 - وبدأ العمل بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في البعثة المتكاملة في آب/أغسطس 2019، ويجري استخدامه من أجل تخطيط العمليات وتقييمها وتكييفها وتعزيزها بشكل منتظم بهدف دعم تنفيذ الولاية، وكذلك إثراء وضع أطر الميزنة القائمة على النتائج. ويستخدم النظام لتقييم فعالية نتائج البعثة وأثرها بانتظام، مما يحدد أفضل الممارسات والمجالات التي يمكن تعزيز العمليات فيها. وتستخدم البعثة المتكاملة أيضا بيانات وتحليلات النظام لإحاطة الدول الأعضاء على نحو أفضل بكيفية إسهام البعثة في التغير بمرور الوقت - وأين تواجه تحديات - بطرق منها تقارير الأمين العام وإحاطات مجلس الأمن.

8 - واستخدمت البعثة المتكاملة عمليات التخطيط الداخلي لديها لإثراء عملية وضع أطر الميزنة القائمة على النتائج هذه بغية ضمان ما يلي: (أ) أن تركز على الأولويات العليا للبعثة؛ (ب) أن تستند إلى أحدث تحليل للسياق المحلي والفرص الناشئة؛ (ج) أن تستهدف الجهات صاحبة المصلحة المحددة باعتبارها مفتاحا لتعزيز التغيير وتحقيق المهام المقررة؛ (د) أن تعكس تقييمات أداء البعثة وأثرها؛ (هـ) أن تُواءم المؤشرات في أطر الميزنة القائمة على النتائج مع مؤشرات ونواتج النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، ومن ثم زيادة تركيزها على التأثير. وساعد استخدام النظام في وضع أطر الميزنة القائمة على النتائج البعثة المتكاملة أيضا في تركيز النواتج المتوخاة على ما ثبت أنه أكثر تأثيرا، كما هو الحال في المجالات المتصلة بحماية المدنيين والإنذار المبكر.

دعم عملية السلام وعملية الانتقال السياسي والانتخابات

9 - ستضمن الفترة الانتقالية استمرار المشاركة السياسية والمساعي الحميدة، فضلا عن المساعدة التقنية واللوجستية لضمان تنفيذ الأحكام المعلقة لاتفاق السلام فيما يتصل بعمليات الإصلاح الحاسمة، وأهمها إعادة التنظيم الإداري والإقليمي، واللامركزية، وإصلاح قطاع الأمن. وستعمل البعثة المتكاملة مع السلطات الانتقالية والحركات الموقعة على الاتفاق من أجل تعزيز استمرار الالتزام بالاتفاق وضمان أن يكون تنفيذه المعجل أولوية في جداول أعمالها. وستظل التوقعات العامة وعمليات التدقيق التي تجريها الأحزاب السياسية والحركات الموقعة والمجتمع المدني عالية الأهمية مع استمرار تنفيذ خطة عمل السلطات الانتقالية، واستمرار احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية إذا استمرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في التدهور.

10 - وسيظل دعم البعثة المتكاملة حاسما للتنفيذ والقبول المتقدميّن لاتفاق السلام لعام 2015، فضلا عن تنفيذ الجهات الفاعلة المالية لاستراتيجية شاملة بقيادة سياسية من أجل تحقيق الاستقرار في وسط مالي.

وفي هذا السياق، سيظل من الضروري بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة بين الأطراف بشأن الطرائق المتبعة في تنفيذ العمليات المعلقة، مثل نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن المالية. ومن أجل مواصلة تنشيط عملية تنفيذ اتفاق السلام، ستستخدم البعثة المساعي الحميدة المستمرة والمشاركة النشطة مع الحكومة الوطنية والحركات الموقعة، بما في ذلك تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة، في معالجة الآراء المتباينة وحل المسائل ذات الاهتمام المشترك، بغية ضمان استمرار دعمها الكامل لاتفاق السلام. وسيظل إشراك الجهات صاحبة المصلحة الوطنية الرئيسية والأطراف المالية في اتفاق السلام، وتوليها زمام المسؤولية عنه، من العوامل الرئيسية لنجاح تنفيذه. وفي إطار هذه الجهود، سيستمر الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة للأطراف والجهات صاحبة المصلحة المالية الأخرى باعتباره الأولوية الاستراتيجية الرئيسية للبعثة.

11 - ومن خلال بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التقني واللوجستي، ستدعم البعثة السلطات الوطنية في الحفاظ على الزخم السياسي من أجل تنفيذ اتفاق السلام، تمشيا مع خريطة طريق منقحة، رغبة منها في توسيع نطاق المشاركة السياسية الشاملة للجميع فيها. ورغم أن الأطراف قد التزمت بتنفيذ اتفاق السلام، فإن احتمال مواصلة بعض الجهات صاحبة المصلحة السياسية طلب "إعادة قراءة" أحكام الاتفاق، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة، قد يتطلب بذل جهود إضافية من جانب البعثة والوساطة الدولية دعما لطريق توافقي للمضي قدما.

12 - وسينصب تركيز خاص أيضا على دعم السلطات المالية في تحديد تسلسل عمليات الإصلاح السياسي والمؤسسي، وتنفيذ إصلاح شامل لقطاع الأمن، وزيادة تمثيل المرأة بصورة مجدية في آليات تنفيذ اتفاق السلام وفي هيئات صنع القرار. وسيجري التركيز على مواصلة تقديم الدعم للشبكات والقيادات النسائية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتنسيق من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين في أدوار صنع القرار داخل العمليات السياسية، ومكافحة العنف الجنساني. وسيظل تعزيز الاتصالات الاستراتيجية عاملا أساسيا في دعم مشاركة عامة الجمهور في العمليات السياسية، وتثقيف السكان بشأن ولاية البعثة، والمساعدة على استعادة ثقة السكان في مؤسسات الدولة.

13 - وستكون عمليات الإصلاح السياسي والمؤسسي الأساسية، ولا سيما العمليات الضرورية لتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، وإعادة التنظيم الإداري والإقليمي، واللامركزية، يتوقع أن تكون قد شهدت تقدما، ولكن مع وجود تفاوتات كبيرة. وسيظل الدعم التنسيقي المكثف من الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك البعثة المتكاملة، مطلوبا في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على الشروع في اتخاذ خطوات لتنفيذ إصلاحات رئيسية، رهنا بمدة الفترة الانتقالية، ومعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء التوترات السياسية والاجتماعية والنزاعات وأعمال العنف في مالي.

14 - وسيظل التركيز على دعم الإطار السياسي لإدارة الأزمة، بما في ذلك أمانتها الدائمة ولجانها الإقليمية، أولوية للمضي قدما بعمليات تحقيق الاستقرار في وسط مالي، في حين ستسعى الجهود الموازية إلى دعم التدابير الدفاعية والأمنية لاتفاق السلام لعام 2015 واستعادة سلطة الدولة. وسيشمل النهج الشامل، الذي تتبعه البعثة من أجل دعم الجهات الفاعلة في مالي في تحقيق الاستقرار في وسط مالي، تيسير عملية تنفيذ الاستراتيجية الشاملة بقيادة سياسية، بطرق منها بذل المساعي الحميدة وبناء القدرات ودعم المشاورات؛ ومنع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات وبناء السلام واستدامة السلام، من خلال بذل المساعي الحميدة وتعزيز آليات الإنذار المبكر، ودعم اتفاقات السلام المحلية، واحترام التزامات حقوق الإنسان، وتشجيع مبادرات

المصالحة، وتعزيز العمليات المتكاملة لدعم الحماية المادية، وتنسيق الإجراءات لضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

حماية المدنيين والدعم الأمني

15 - ستستمر التهديدات الإرهابية وغير المتناظرة في شمال مالي، وستظل تشكل تهديدا كبيرا في وسط مالي على خلفية محدودية وجود الدولة، مما يزيد من تفاقم انعدام الأمن والتوترات القائمة على أسس مجتمعية. وستواصل الجماعات الإرهابية المسلحة وغيرها من الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات المسلحة من غير الدول شن هجمات عنيفة شديدة الدقة والتعقيد ضد السكان المدنيين، فضلا عن القوات الوطنية والدولية، مما يؤدي إلى زيادة التوقعات بالنسبة للبعثة المتكاملة فيما يتعلق بحماية المدنيين في هذه المناطق.

16 - وستخفف البعثة من حدة التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها المدنيون من خلال زيادة تواتر عمليات الحماية المادية المنسقة والمتكاملة، وزيادة استخدام آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة والجهود المبذولة لضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وسيظل النزاع المسلح في وسط مالي من أسباب انعدام الأمن والنزاع القبلي، وسيتطلب استمرار المساعي الحميدة والمساعدة التقنية اللتين تقدمهما البعثة لدعم السلطات المالية في دفع العمليات السياسية الشاملة للجميع.

17 - وستظل تتدهور الحالة الإنسانية، ولا سيما في موبتي وميناكا والمناطق المتاخمة لهما، مع تفاقم قابلية التضرر وحدوث موجات جديدة من التشريد الداخلي. وسيظل انعدام الأمن والتهديدات الموجهة نحو أنشطة و/أو ممتلكات الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني يقيّدان الحيز المتاح للعمل الإنساني ويعرقلان إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية. وستواصل البعثة المتكاملة دعم فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتقديم المساعدة لإنقاذ للحياة في المناطق التي تتعرض لخطر شديد أو يصعب الوصول إليها. وهذه الحاجة إلى الدعم المكرس للمجال الأمني ستشمل معظم، إن لم يكن كل، الأوجه الرئيسية لاستعادة سلطة الدولة في الفترة 2023/2022، بما في ذلك تقديم الدعم إلى العمليات الانتخابية التي يتعذر استكمالها خلال الفترة 2022/2021.

18 - وستواصل البعثة جهود التكيف التي تبذلها لضمان أن تظل مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات تحقيق الاستقرار في وسط مالي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن توحيد الأفراد النظاميين والمعدات والبنية التحتية والأصول سيسمح باتباع نهج مرن في مواجهة التحديات المتغيرة في مجالي الأمن وحماية المدنيين. وستواصل البعثة المتكاملة تعديل الخطة الزمنية للتكيف استجابة للسياق القطري المتغير. وستظل البيئة الأمنية الشديدة الخطورة، ومساحة البلد الشاسعة، إلى جانب سوء حالة الهياكل الأساسية، تعوق وصول جميع عناصر البعثة المتكاملة إلى المناطق وتطيل من زمن استجابة تلك العناصر. ونتيجة لذلك، ستظل طائرات الهليكوبتر وأصول الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع عنصرا أساسيا في قدرة البعثة على ضمان استمرار العمليات وحماية المدنيين.

19 - وستكون القوات المسلحة المالية قد أعادت نشر الوحدات المعاد تشكيلها في الشمال، ولكنها ستواصل الاعتماد على البعثة المتكاملة في الحصول على الدعم. ولا يزال نقل المسؤوليات تدريجيا إلى قوات الدفاع والأمن المالية هدفا أساسيا لتحقيق الأمن والحماية للسكان، بطرق منها التعاون المستمر مع الشركاء الدوليين مثل الاتحاد الأوروبي. وسيظل الانتشار المتزايد لقوات الدفاع والأمن المالية في وسط مالي أمرا حيويا للحد من نفوذ الجماعات المسلحة وجماعات الميليشيات المجتمعية المحلية المتطرفة والإرهابية التي

تعرقل بسط سيطرة الدولة. وسيشمل الدعم التشغيلي واللوجستي الذي تقدمه البعثة المتكاملة لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في وسط مالي عمليات منسقة، يقودها تخطيط واضح ومتسق وديناميكي، وتعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات، في حدود الولاية ودون المساس بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وستبذل قوات الأمن الوطني، بما فيها الشرطة الوطنية والدرك الوطني والحرس الوطني والمديرية العامة للحماية المدنية، جهودا إضافية لإعادة نشر الوحدات في شمال ووسط مالي، ولكنها ستظل تواجه تحديات وستكون قدراتها محدودة على العمل بشكل مستقل، مما يتطلب دعما مستمرا من الشركاء الدوليين والإقليميين.

20 - ولكي يتسنى، علاوة على ذلك، نشر أفراد قوات الدفاع والأمن المالية وحماية المدنيين في بيئة شديدة الأخطار، يلزم بذل الجهود بهدف تعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن المالية الطويلة المدى على التصدي لمخاطر المتفجرات والتخفيف من حدتها. وبالنظر إلى حدة الأخطار المتواصلة التي تشكلها الأجهزة المتفجرة في شمال ووسط مالي، سوف يتعين على البعثة المتكاملة أن تواصل، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تقديم الدعم الحاسم للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وسيكفل هذا التكامل بين القدرات في الأدوار المتمايزة بين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في البعثة المتكاملة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مواصلة تقديم خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو يتسم بالفعالية من حيث الموارد والمرونة نيابة عن البعثة المتكاملة.

21 - وستكون عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجّلة قد اكتملت، مع بدء عملية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار أوسع نطاقا لتنفيذ اتفاق السلام وإصلاح قطاع الأمن. غير أن البعثة ستواصل دعم تشغيل الوحدات المعاد تشكيلها في شمال مالي بغية توليها تدريجيا مسؤوليات أمنية أكبر في مناطق نشر كل منها. وستواصل البعثة المتكاملة دعم البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال تقديم المساعدة الإدارية والتقنية والمالية لتسريح الجماعات الموقعة. وسيستكمل تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال تيسير برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لتفكيك الجماعات المسلحة وجماعات الميليشيات القبلية، والحد من التوترات، وتحسين الظروف الأمنية.

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المصالحة

22 - سيستمر تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تكثيف أعمال العنف التي تشارك فيها الجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة والميليشيات القبلية، فضلا عن التحديات المستمرة في مجال القدرات التي تواجهها الحكومة وقوات الأمن التابعة لها. وقد يؤدي النقص في قدرات السلطات المالية إلى عرقلة تحقيق التقدم والتنفيذ الكامل في مجال الأنشطة وخطط العمل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وسيظل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أداة أساسية لتمكين المؤسسات الوطنية من التمسك بسيادة القانون. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة المتكاملة التحقيق في الادعاءات والبلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان، مع القيام أيضا ببناء قدرات المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك رابطات النساء والشباب والمدافعون عن حقوق الإنسان، من أجل التنفيذ الكامل للأنشطة وخطط العمل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ودعم الحيز المدني والديمقراطي. وسيتطلب ذلك تخصيص قدرات كافية على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء مالي وتوثيقها والإبلاغ عنها، وبذل جهود لمنع هذه الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد

الأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وسيلزم أيضا توفير دعم تقني لمواصلة تنفيذ تدابير المصالحة والعدالة الواردة في اتفاق السلام لعام 2015، بما في ذلك توصيات لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ومتابعة توصيات لجنة التحقيق الدولية. وسيظل تحسين فعالية قوات الدفاع والأمن المالية واحترامها لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بحاجة إلى تكثيف الدعم من جانب البعثة، وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، مع التركيز على تدابير التخفيف المتزايدة الاستهداف لمعالجة الثغرات في حماية حقوق الإنسان.

23 - وسينصبّ التركيز على تعزيز المسؤولية الوطنية عن الوقاية والحماية وتقديم الخدمات والمساءلة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وذلك تماشياً مع البيان المشترك الذي وقّعته الحكومة السابقة والأمم المتحدة في آذار/مارس 2019. وستواصل البعثة المتكاملة، بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة لفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني، العمل مع الحكومة بشأن تنفيذ المجالات الاستراتيجية الأربعة لخطة العمل الرامية إلى منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في المجالات التالية: الوقاية، والحماية، ورعاية الناجين أو إدارة شؤونهم، ومكافحة الإفلات من العقاب.

إعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

24 - ستواصل الحكومة مواجهة التحديات في زيادة وجود سلطة الدولة وإعادة بسطها في شمال ووسط مالي. ومع مراعاة بيئة التهديد المعقدة والموارد المحدودة اللازمة للتخفيف من حدة التهديدات، يلزم دعم البعثة المتكاملة لإعادة بسط سلطة الدولة على نحو أكثر فعالية ومساءلة وتوسيع نطاقها، بما يمكنها من تقديم بعض الخدمات الأساسية الرئيسية وتعزيز آفاق سيادة القانون في المجالات ذات الأولوية، بطرق منها دعم تنفيذ استراتيجية الحكومة لتحقيق الاستقرار بقيادة سياسية في وسط مالي. وستتطلب الزيادات المستدامة في وجود الدولة وتقديم الخدمات نشرا منسقا وفعالا للمسؤولين الحكوميين الإقليميين والمحليين، وقوات الدفاع والأمن المالية، وموظفي مؤسسات العدالة والإصلاحيات. وستدعم البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء، الحكومةَ لتعزيز قدراتها على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية في مجال الحماية الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والمساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية الجيدة. وينبغي التأكيد على أهمية العمل على توفير الخدمات العامة والحكومية، بطرق منها الوجود المادي لمختلف الإدارات على مستوى المجتمع المحلي والدوائر وعلى الصعيد الإقليمي، فضلا عن تحقيق عوائد السلام، بوصفها أداة حاسمة لبناء السلام وتحقيق المصالحة. وسيظل الدعم المقدم للحكومة لتوفير بيئة حمائية، وتمكين عودة المشردين داخليا واللاجئين، وتنظيم الانتخابات، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، أمرا حاسما في هذا الصدد.

25 - وستظل ظاهرة الإفلات من العقاب فيما يتصل بالانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والفساد والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل شواغل رئيسية في جميع أنحاء مالي. وسيستمر دعم الإصلاحات القضائية، بما في ذلك إصلاح القانون الجنائي وإصلاح القضاء العسكري وإصلاح الأراضي والإصلاحات التي تعزز التكامل البناء بين العدالة الرسمية والتقليدية، بالتنسيق مع الجهود الرامية إلى نشر وتعزيز نظم القضاء والسجون الفعالة. وستبذل أيضا جهود متزايدة لمكافحة الإفلات من العقاب، مع تقديم الدعم التقني للسلطات القضائية بشأن التحقيق مع الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم تزعزع جهود السلام، بما في ذلك الجرائم ذات صلة بالإرهاب والفظائع الجماعية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومقاضاتهم

واحتجازهم ومحاكمتهم، فضلا عن رصد كيفية معالجة القضاء للحالات ذات الدلالات الرمزية، بما في ذلك انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وستواصل البعثة دعم السلطات الوطنية لمنع انتشار تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف في السجون. وستكون قد أنشئت آلية وطنية من أجل متابعة توصيات لجنة التحقيق الدولية.

مبادرات دعم البعثة

26 - يتضمن مقترح الميزانية للفترة 2023/2022 مبادرات لدعم البعثات تتماشى مع المهام المنوطة بالبعثة التي حددها مجلس الأمن في قراره 2584 (2021) لدعم الأولويتين الاستراتيجيتين. وقد دفعت البيئة الأمنية المحفوفة بالصعاب البعثةَ إلى إيلاء الأولوية لمواصلة تنفيذ المشاريع المتصلة بتعزيز أمن حفظة السلام وأفراد البعثة. وستواصل البعثة أيضا دعم تكييف القوة وزيادة مرونتها وتعزيز قدراتها على التصدي للتحديات الأمنية وحماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ستسعى البعثة جاهدة إلى إدراج استراتيجية إدماج الإعاقة في مشاريعها، ولا سيما إعادة تشكيل نقاط الوصول والمخابئ الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة جهودها الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من بصمتها البيئية.

27 - وتشمل الميزانية المقترحة للفترة 2023/2022 ما مجموعه سبعة مشاريع بناء تقدر تكاليفها بأكثر من مليون دولار لكل مشروع. ويتصل مشروعان منها بتعزيز الأمن، وهما: (أ) تشييد هياكل دفاع ميداني في خمس قواعد عمليات مؤقتة (3 ملايين دولار)؛ (ب) تعزيز الأمن المحيط على نطاق البعثة، بما في ذلك نظم إطفاء الحرائق ونوافير المياه، ونقاط الدخول التي تمتثل لاستراتيجية إدماج الإعاقة (2,1 مليون دولار). وتتعلق ثلاثة من هذه المشاريع بدعم عملية تكييف القوة، وهي: (أ) تحويل قاعدة عمليات مؤقتة في أوغوسوغو إلى مخيم يضم 150 شخصا (2,1 مليون دولار)؛ (ب) بناء ثلاثة مخيمات عبور، في موبتي وأنسونغو وميناكا، لعمليات فرقة العمل المتنقلة (1,6 مليون دولار)؛ (ج) التوسع في أنسونغو ودوينتزا لاستيعاب تخزين الوقود والذخيرة (1,0 مليون دولار). وأخيرا، يتصل مشروعان من المشاريع بالتحسين المستمر للمرافق القائمة، وهما: (أ) تشييد مساكن ووحدات اغتسال ذات جدران صلبة لتحل محل المرافق الجاهزة التي تتجاوز عمرها النافع، كجزء من تنفيذ مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام (3,0 ملايين دولار)؛ (ب) تشييد مرافق محصنة تضم مكاتب لمراقبة الحركة ومحطات طرفية للركاب (تسجيل الدخول، وغرف انتظار لكبار الزوار وسائر الركاب، ومناطق فحص الأمتعة، وحمامات) وقاعات وصول غير محصنة في أغيلهوك وتيساليت وتمبكتو وكيدال وميناكا ودوينتزا (1,2 مليون دولار).

28 - وامتثالا لسياسة الأمم المتحدة البيئية، ستواصل البعثة تحسين مرافق معالجة الحمأة ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في باماكو وكيدال وغوندام وبير، مما سيشمل استبدال محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تقادمت وأظهرت مشاكل هيكلية. وتعتزم البعثة أيضا الاستعاضة عن توليد الطاقة بالوقود بالطاقة المتجددة التي تنتجها مصادر فولطاضوئية. وتقوم البعثة أيضا بالاستعانة بمقاول لخدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات الصلبة والطبية الحيوية غير الخطرة ومعالجتها والتخلص منها وتسميدها في 12 موقعا.

29 - وستواصل البعثة تعزيز أمن قواعدها، بالإضافة إلى بناء هياكل الدفاع الميداني، مع التشييد المزمع لغرفة آمنة وتوسيع حيز الاستقبال الأمني في كيدال وتركيب دائرة تلفزيونية مغلقة في ميناكا. وستحسن

البعثة أيضا حماية مخيماتها في المناطق من خلال بناء منصات لمنظومة السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون في كيدال ومرافق للمنظومات الجوية بدون طيار في غاو وتمبكتو وموبتي.

30 - ولتعزيز أمن حفظة السلام وأفراد البعثة، والإلمام بالحالة لحماية المدنيين، ستواصل البعثة نشر منظومات جوية بدون طيار ومنظومات سلاح مضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون. وستنشر البعثة أجهزة بصرية للكشف عن التهديدات في غاو وكيدال وتمبكتو وميناكا وموبتي. وبالإضافة إلى ذلك، ستنشر البعثة منظومات سلاح مضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون في كيدال، ونظام رادار وقيادة للمراقبة الأرضية في دوينتزا. وسيتم أيضا تنفيذ نظم للتسلل إلى المناطق المحيطة والكشف عنها في دوينتزا وأغيلهوك وأنسونغو.

31 - وتعتزم البعثة، استنادا إلى ضروراتها التشغيلية المتوقعة، نشر 12 طائرة ثابتة الجناحين و 33 طائرة هليكوبتر للفترة 2023/2022. وتعتزم البعثة أيضا نشر 23 طائرة غير مأهولة في 11 منظومة جوية بدون طيار و 4 منصات مأهولة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. ومن المتوقع أن تنتهي بحلول نهاية الفترة 2022/2021 مشاريع البناء المتصلة بنشر الأصول الجوية (توسيع مواقف الطائرات، ومنشآت إيداع معدات التحكم الأرضية، والمدارج، وتوسيع محطات وقوف الطائرات، والأسطح الصلبة، ومنشآت تخزين الوقود الخاصة، والحظائر المضبوطة الحرارة، وحيز للمكاتب في غاو وموبتي وكيدال).

32 - ويتراوح متوسط عمر أسطول مركبات البعثة بين 13 و 15 سنة، وهو ما يتجاوز العمر النافع المتوقع. وقد استخدمت المركبات بإفراط، ولا سيما في الطرق والتضاريس الوعرة في مالي، حيث أصبح العديد من المركبات في حالة متهالكة باستمرار. ونتيجة لذلك، ومن أجل سلامة موظفي البعثة، تعتزم البعثة الاستغناء عن هذه المركبات على مراحل. وتعتزم البعثة، للفترة 2023/2022، استبدال أقدم 25 مركبة ركاب خفيفة. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى توصيات قسم الأمن والسلامة، تعتزم البعثة استبدال 30 مركبة مدرعة في مواقع إقليمية.

33 - ويشمل مقترح الميزانية للفترة 2023/2022 اقتراح إنشاء تسع وظائف ثابتة ووظيفة مؤقتة واحدة، وهي وظائف بالغة الأهمية لتنفيذ الولاية، وتلبي الضرورات التشغيلية للبعثة. ومن الضروري إعادة التصنيف المقترحة لوظيفتين لكي تعكس مستوى الوظيفة الذي يتناسب مع نطاق المسؤوليات المطلوبة لأداء الدور.

34 - وتعكس الاحتياجات المقدرة من الموارد للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة 2023/2022 زيادة الاحتياجات أساسا من أجل ما يلي: (أ) تطبيق معدل الشغور الأدنى للفترة 2023/2022 على الوحدات العسكرية؛ (ب) ارتفاع تكاليف الاكتفاء الذاتي للمعدات المملوكة للوحدات، بسبب التحسن المتوقع في أداء المعدات ذات الصلة؛ (ج) ارتفاع تكاليف حصص الإعاشة من حيث صلتها بعمليات المخازن ورسوم التعبئة لضمان سلامة الأغذية وتوافرها في تمبكتو للقطاع الغربي؛ (د) تطبيق جدول منقح لمرتبات الموظفين الوطنيين؛ (هـ) النشر المتوقع لخمس طائرات عمودية عسكرية إضافية للخدمات وأربع مركبات بدون طيار في سياق عملية تكييف القوة؛ (و) الاحتياجات الإضافية لتكاليف الوقود؛ (ز) اقتناء معدات السلامة والأمن؛ (ح) ارتفاع تكاليف تشغيل وصيانة الحل الشامل لإمدادات المياه وشبكات معالجة مياه الصرف الصحي ومولدات التشغيل والصيانة.

جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

35 - يكتسي التعاون مع الجهات الشريكة الإقليمية أهمية بالغة لتنفيذ ولاية البعثة. فمن خلال لجنة متابعة الاتفاق، التي تتألف من أعضاء فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر، وكذلك الجهات الشريكة الإقليمية والدولية لمالي، ستواصل البعثة القيام بدور هام في المساعدة على المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام. وستتجز الأطراف الإقليمية الفاعلة، بما في ذلك الأطراف التي تركز على الدعم الأمني، ولاية كل منها من خلال تنفيذ أنشطة مختلفة، ولكنها متكاملة، من أجل تعزيز السلام والأمن في مالي. وسيكون لهذا التعاون على الصعيد الإقليمي أهمية مستمرة لضمان الدعم المنسق الذي تقدمه البعثة إلى الحكومة.

36 - وسيظل الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة من أجل التنسيق والمشاركة المستمرة مع السلطات المالية والاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشركاء دوليين آخرين، بما في ذلك دول المنطقة دون الإقليمية، عنصرا رئيسيا، لا سيما في تعزيز استقرار وسط مالي، وعملية السلام وإيجاد أرضية مشتركة طوال فترة الانتقال السياسي. وخلال فترة الميزانية 2023/2022، ستواصل البعثة المتكاملة أيضا العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحكومات المنطقة لتحسين التحليل السياسي والأمني وتبادل المعلومات والخبرات على الصعيد الإقليمي. وسيتسع نطاق هذا التعاون أيضا، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ليشمل المسائل المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

37 - وستواصل البعثة عقد اجتماعات هيئة التنسيق في مالي من أجل تعزيز التنسيق التشغيلي وتحسين أساليب تبادل المعلومات، مع التركيز على التهديدات، فيما بين القوات الوطنية والدولية في مالي. وستواصل البعثة المتكاملة تعزيز تنسيق العمليات مع قوات الدفاع والأمن المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والشركاء الدوليين الآخرين في محاولة لزيادة أوجه التآزر بشأن الولايات المعنية. وفي وسط مالي، ستواصل البعثة وشركاؤها تعزيز التعاون والتوافق وزيادة التكامل فيما يُبذل من جهود دعما لتنفيذ استراتيجية وطنية لتحقيق الاستقرار.

38 - وستواصل البعثة دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خلال فترة الميزانية 2023/2022، وفقا لتوصيات مجلس الأمن في قراريه 2391 (2017) و 2531 (2020)، في الوقت الذي يتواصل فيه قتالها ضد الجماعات المسلحة المتطرفة والجريمة المنظمة. وستواصل أيضا هيئة التنسيق في مالي عقد الاجتماعات لتحديد الأولويات والتحديات والحلول، بما في ذلك بهدف ضمان التمويل الفعال والمستدام الذي يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة.

دال - الشراكات، والتنسيق بين الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

39 - طوال فترة الانتقال السياسي المستمرة، سيتواصل استخدام خطة الدعم المتكامل للمرحلة الانتقالية بوصفها الإطار الاستراتيجي للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، مما يحدد الرؤية العامة للأمم المتحدة وأولوياتها المشتركة، ويوسع نطاق الدروس المستفادة في الفترة السابقة. وبالتكامل مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024 وخطة الاستجابة الإنسانية، ستوفر إطارا عاما للتخطيط القائم على النتائج لاستجابة الأمم المتحدة بصورة أكثر تماسكا وتكاملا وفعالية من حيث الموارد

في سياق الانتخابات والحالة الانتقالية السياسية المستمرة. وستشكل خطة الدعم المتكامل للمرحلة الانتقالية أساس المشاورات لوضع إطار استراتيجي متكامل منقح، سيتم وضعه بعد انتهاء عملية الانتقال السياسي.

40 - وسيواصل فريق الأمم المتحدة المتكامل للانتخابات الاضطلاع بدور في دعم السلطات المالية لتيسير العملية الانتخابية. وستقدم البعثة المتكاملة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدعم التقني والتشغيلي والأمني لضمان المشاركة السياسية اللازمة وبذل الجهود الأمنية لتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والعمليات الانتخابية. وسيواصل فريق الانتخابات المتكامل تعزيز مشاركة المرأة والشباب في العملية الانتخابية كعنصر أساسي في العودة إلى الحوكمة الديمقراطية والشاملة للجميع.

41 - وستزيد البعثة من تنسيق جهودها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لتعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية، وضمان حماية الإنجازات الهامة التي تحققت في مشاركة المرأة في عملية السلام والحياة السياسية طوال فترة الانتقال السياسي والعملية الانتخابية. وستواصل البعثة أيضا التشجيع على اعتماد استراتيجيات تعزز حماية المرأة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحماية الأطفال في النزاع في مالي.

42 - وستقوم البعثة المتكاملة، بالشراكة مع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، بتعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية بأمان، ولدعم عودة المشردين داخلياً واللاجئين عودة طوعية آمنة تحفظ كرامتهم، أو إدماجهم محليا أو إعادة توطينهم. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة المتكاملة العمل مع الشركاء، بما في ذلك البنك الدولي، على تعزيز قدرات اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على دعم عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية اجتماعيا واقتصاديا على المدى البعيد.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

43 - تيسيراً لعرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. ويرد في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

44 - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توجيه البعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول 1

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

	الموظفون الدوليون								*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
	و أ ع- أ ع م	*مد-2- مد-1*	*ف-5- ف-4*	*ف-3- ف-2*	*الخدمة الميدانية*	*المجموع الفرعي*	*الموظفون الوطنيون*[أ]			
مكتب الممثل الخاص للأمين العام										
المعتمد للفترة 2022/2021	1	–	3	2	2	8	2		–	10
المقترح للفترة 2023/2022	1	–	3	2	2	8	2		–	10
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–		–	–
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)										
المعتمد للفترة 2022/2021	1	–	2	1	1	5	2		–	7
المقترح للفترة 2023/2022	1	–	2	1	1	5	2		–	7
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–		–	–
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)										
المعتمد للفترة 2022/2021	1	–	2	–	1	4	2		–	6
المقترح للفترة 2023/2022	1	–	2	–	1	4	2		–	6
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–		–	–
الوظائف المؤقتة المعتمدة[ب] للفترة 2022/2021	–	–	–	–	–	–	–		–	–
الوظائف المؤقتة المقترحة[ب] للفترة 2023/2022	–	1	–	–	–	1	–		–	1
صافي التغير (انظر الجدول 2)	**–**	**1**	**–**	**–**	**–**	**1**	**–**		**–**	**1**
المجموع الفرعي										
الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة 2022/2021	1	–	2	–	1	4	2		–	6
الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2023/2022	1	1	2		1	5	2		–	7
صافي التغيير	**–**	**1**	**–**	**–**	**–**	**1**	**–**		**–**	**1**
مكتب رئيس الموظفين										
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	16	23	9	49	11		24	84
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	16	23	9	49	11		24	84
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–		–	–
شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام										
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	4	6	5	16	50		5	71
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	4	6	5	16	50		5	71
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–		–	–

	الموظفون الدوليون							الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وأ ع-أ ع م	مد-2-مد-1	ف-5-ف-4	ف-3-ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي				
فريق السلوك والانضباط										
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	2	2	1	6	1	1	8	
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	2	3	1	7	1	1	9	
صافي التغير (انظر الجدول 4)	**–**	**–**	**–**	**1**	**–**	**1**	**–**	**–**	**1**	
رؤساء المكاتب الميدانية										
المعتمد للفترة 2022/2021	–	4	3	–	4	11	8	–	19	
المقترح للفترة 2023/2022	–	4	4	–	4	12	8	–	20	
صافي التغير (انظر الجدول 5)	**–**	**–**	**1**	**–**	**–**	**1**	**–**	**–**	**1**	
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز										
المعتمد للفترة 2022/2021	–	–	1	–	–	1	–	2	3	
المقترح للفترة 2023/2022	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
صافي التغير (انظر الجدول 3)	**–**	**–**	**(1)**	**–**	**–**	**(1)**	**–**	**(2)**	**(3)**	
المجموع										
المعتمد للفترة 2022/2021	3	7	33	34	23	100	76	32	208	
المقترح للفترة 2023/2022	3	7	33	35	23	101	76	30	207	
صافي التغير	**–**	**–**	**–**	**1**	**–**	**1**	**–**	**(2)**	**(1)**	
مجموع الوظائف المؤقتة										
الوظائف المؤقتة المعتمدة[ب] للفترة 2022/2021	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
الوظائف المؤقتة المقترحة[ب] للفترة 2023/2022	–	1	–	–	–	1	–	–	1	
صافي التغير	**–**	**1**	**–**	**–**	**–**	**1**	**–**	**–**	**1**	
المجموع										
المعتمد للفترة 2021-2022	3	7	33	34	23	100	76	32	208	
المقترح للفترة 2022-2023	3	8	33	35	23	102	76	30	208	
صافي التغير	**–**	**1**	**–**	**1**	**–**	**2**	**–**	**(2)**	**–**	

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) مموّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفتان ثابتتان ووظيفة مؤقتة واحدة؛ ونقل وظيفة ثابتة واحدة (الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى شعبة دعم البعثة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقل وظيفتين مؤقتتين (الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى شعبة دعم البعثة)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام – المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية

الجدول 2

الموارد البشرية: مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
وظيفة مؤقتة	+1	مد-1	رئيس دائرة إدارة الموارد	إنشاء	في باماكو
المجموع	**+1**		(انظر الجدول 1)		

45 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) من ست وظائف (1 أ ع م، و 1 ف-5، و 1 ف-4، و 1 فئة الخدمة الميدانية، و 2 فئة الخدمات العامة الوطنية). وتقدم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى البعثة المتكاملة من خلال شراكتها الطويلة الأمد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وفقا لمذكرة التفاهم الجامعة بين الأمم المتحدة والمكتب المبرمة في عام 2014. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته لآلية الرصد والتقييم التابعة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام (152/2019) بأن تعزز الدائرة بيئتها الرقابية وأن تزيد من الرصد المالي ومن الرصد والتقييم. وأعاد مجلس مراجعي الحسابات تأكيد النتائج التي خلص إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ودعا دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، في المراجعة التي أجراها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام 2020 (A/75/5 (Vol. II))، إلى أن تقلل من اعتمادها على مكتب خدمات المشاريع وتزيد من وجودها الميداني ومعارفها الميدانية، وأن تزيد من جهودها كي تنفذ بشكل مباشر جوانب برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن تقيّم شراكتها مع مكتب خدمات المشاريع لضمان فعاليتها من حيث التكلفة.

46 - وفي هذا الصدد، يُقترح إدراج وظيفة رئيس عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة على جدول ملاك موظفي البعثة بدلا من إدراجها في الميزانية في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى تمشيا مع طريقة التنفيذ السابقة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيكفل النهج الجديد المقترح لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أن تقود مباشرة تقييم التهديدات وتصميم البرامج ورصدها، والتمثيل لدى قيادة البعثة والجهات صاحبة المصلحة الحكومية والشريكة. ويعوض تكلفة الوظيفة المقترحة انخفاض مقابل في التكاليف التشغيلية في إطار فئة الإنفاق المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

47 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة على النحو المبين في الجدول 2.

الجدول 3

الموارد البشرية: الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
وظيفة ثابتة	-1	ف-4	موظف لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	نقل	الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى قسم الخدمات الطبية (شعبة دعم البعثة)
وظائف مؤقتة	-2	م أ م	موظف إقليمي لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	نقل	الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى قسم الخدمات الطبية (شعبة دعم البعثة)
المجموع	**-3**		(انظر الجدول 1)		

48 - وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح تغيير التسلسل الإداري للوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (1 ف-4 و 2 من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) إلى قسم الخدمات الطبية الذي تشرف عليه ركيزة إدارة تقديم الخدمات. وسيوائم هذا التغيير البعثة مع توصية شعبة إدارة الرعاية الصحية والسلامة والصحة المهنيتين بدمج الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار قسم الخدمات الطبية لضمان كفاءة الموارد والاستفادة من الخبرات في مجالي الطب وتعزيز الصحة الموجودة داخل البعثة.

فريق السلوك والانضباط

الجدول 4

الموارد البشرية: فريق السلوك والانضباط

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
وظيفة ثابتة	+1	ف-3	موظف معني بالسلوك والانضباط	إنشاء	في موبتي
المجموع	**+1**		(انظر الجدول 1)		

49 - يضم الملاك الوظيفي المعتمد لفريق السلوك والانضباط إجمالي 8 وظائف ثابتة ومؤقتة (1 مد-1، و 2 ف-4، و 1 ف-3، و 1 ف-2، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية، ووظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة).

50 - وتستند ولاية فريق السلوك والانضباط إلى قرار الجمعية العامة 300/59، وقد أنشئ الفريق في إدارة عمليات حفظ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 في إطار سلسلة إصلاحات أجريت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تهدف إلى تعزيز المساءلة والتمسك بأعلى معايير السلوك بين موظفي الأمم المتحدة. وينفذ الفريق حاليا إطاره من خلال إجراءات الوقاية والإنفاذ والعلاج، بما يشمل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها عن طريق تمكين المشتكين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أو ضحاياهما من الحصول على المساعدة والدعم اللازمين، فضلا عن معالجة المطالبات المتصلة بإثبات الأبوة ونفقة الأبناء التي تأمر بها المحكمة. ويدعم عمل الفريق سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وسوء السلوك الخطير والتحرش الجنسي، وإعطاء الأولوية لحقوق الضحايا ومساعدتهم.

51 - ولا يزال هيكل ملاك موظفي فريق السلوك والانضباط كما هو منذ إنشاء البعثة في عام 2013، على الرغم من أن العدد المأذون به من الأفراد النظاميين قد زاد زيادة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الجمعية العامة في قرارها 259/68 باء أن فريق السلوك والانضباط بالبعثة المتكاملة سيضطلع بدور إقليمي إضافي يتمثل في معالجة مسائل السلوك والانضباط في البعثات الميدانية الموجودة في غرب أفريقيا، مما زاد من عبء العمل بدرجة أكبر.

52 - ويتطلب هذا السياق الجديد توفير قدرات إضافية للفريق من أجل تعزيز ما يقوم به من عمل بشأن مساءلة المديرين والقادة ومسؤوليتهم، وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى منع سوء السلوك بين جميع فئات الموظفين من خلال التدريب وأنشطة التوعية وإدارة المخاطر، ولا سيما فيما يتعلق بمنع إساءة استعمال السلطة في أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد كثفت البعثة أيضا جهود تنفيذ برامج مساعدة الضحايا وجهود التوعية التي تستهدف السكان المحليين، ولا سيما فيما يتعلق بآليات الإبلاغ. ولا توجد خارج باماكو في غاو سوى وظيفة واحدة من الوظائف التابعة لفريق السلوك والانضباط، ومن الضروري أن يتوافر وجود إقليمي لموظفي الفريق، لا سيما بالنظر إلى العدد الكبير من الأفراد النظاميين الموجودين في قطاع وسط مالي.

53 - وفي حالة الموافقة على ذلك، سيكون الموظف المعني بالسلوك والانضباط (ف-3) في موبتي مسؤولا، تحت إشراف الرئيس الإقليمي لفريق السلوك والانضباط في غاو، عن تنفيذ برنامج تدريبي شامل لجميع فئات الموظفين، وإجراء زيارات لإدارة المخاطر وتقييمها، ووضع برامج تدريبية محددة لمنع سوء السلوك تكون متسقة مع البيئة المحلية. ويغطي قطاع موبتي مواقع نائية ينتشر فيها الجنود في أماكن يصعب الوصول إليها، مع نشر ما يقرب من 000 4 من الأفراد النظاميين. ويوجد موظفون مدنيون أيضا في هذه المواقع، دون وجود لفريق السلوك والانضباط فيها.

54 - وستسمح زيادة عدد الموظفين في قطاع وسط مالي لفريق السلوك والانضباط بسد الثغرات الحالية في القدرات في هذا المكان الحيوي، حيث لا وجود للفريق في المنطقة. وستكون الوظيفة المقترحة أقرب إلى الموظفين المحتاجين إلى المساعدة والسكان المحليين، وستنشر سياسة عدم التسامح مطلقا لدى آليات الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسوء السلوك.

55 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة ثابتة واحدة، على النحو المبين في الجدول 4.

رؤساء المكاتب الميدانية

الجدول 5

الموارد البشرية: رؤساء المكاتب الميدانية

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
وظيفة ثابتة	+1	ف-4	موظف تنسيق	إنشاء	في موبتي
المجموع	**+1**		(انظر الجدول 1)		

56 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب الرئيس في موبتي من إجمالي أربع وظائف (1 مد-1، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).

57 - والمكتب الميداني في موبتي هو أحد المكاتب الميدانية الإقليمية الخمسة التابعة للبعثة المتكاملة، وهو مكتب بالغ الأهمية لاستراتيجية تحقيق الاستقرار لوسط مالي وحماية المدنيين واستعادة سلطة الدولة، ضمن مهام رئيسية أخرى. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2021، كان عدد الحوادث المتصلة بالإرهابيين في منطقة موبتي هو الأعلى في البلد. وقد أدى وجود عناصر مسلحة متشددة ومتطرفة إلى تفاقم المخاطر التي تهدد حماية المدنيين، ولا يزال يحد من قدرة الحكومة على نشر القوات الحكومية والمدنيين في هذه المناطق. وعلى الرغم من هذه التحديات المتزايدة وعبء العمل المتصاعد لمكتب موبتي الميداني، لم يتغير هيكل ملاك الموظفين في المكتب، وهو غير كاف لتلبية الهدف الاستراتيجي الثاني للبعثة المتمثل في دعم تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي. ويلزم أيضا توفير قدرات إضافية ودعم تنسيقي نظرا لأن العناصر المسلحة المتشددة والمتطرفة تواصل توسيع نطاق عملياتها في الجنوب، وتعزيز التنسيق واتساق التخطيط مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركائها في المنطقة.

58 - وسيقدم موظف التنسيق (ف-4) الدعم الفني الحيوي ووظيفة الدعم لرئيس مكتب موبتي. وسيسهل موظف التنسيق نقل المعلومات بين جميع الأقسام الفنية وعناصر البعثة المنتشرة في موبتي ومقر البعثة. وسينظم موظف التنسيق الاجتماعات المتعلقة بالعمليات التشغيلية والتخطيطية وينسقها، ويدعم الإدارة العامة، بما في ذلك إعداد الوثائق ذات الصلة، من قبيل وثائق المعلومات الأساسية لجدول الأعمال والملخصات الخطية، وسيجري أنشطة المتابعة حسب الاقتضاء. وسيدعم موظف التنسيق، بصفته نائبا لرئيس مكتب موبتي الميداني، صياغة وتنسيق استراتيجيات المكاتب الميدانية والاستراتيجيات الإقليمية، ويدعم الرقابة والتخطيط لتنفيذ ولاية البعثة، ويعزز التنسيق مع الشركاء والسلطات الوطنية. والأهم من ذلك هو أن موظف التنسيق سيضمن الاتساق والتماسك والاستمرارية في تنفيذ ولاية البعثة من جانب جميع الأقسام والعناصر المنتشرة في موبتي.

59 - ومن أجل تحسين التنسيق وتقاسم المعلومات والإشراف الاستراتيجي على أنشطة البعثة في المكاتب الميدانية على نطاق البعثة، وفي إطار خطة البعثة للتكيف، حددت البعثة الحاجة الملحة إلى ثلاث وظائف لموظفي التنسيق (ف-4) في موبتي وميناكا وتمبكتو. وتمكنت البعثة من تحديد وظيفتين موجودتين في ميناكا وتمبكتو لتلبية هذا الاحتياج، ولكن لا توجد وظيفة بالرتبة ف-4 في إطار الموارد المتاحة يمكن نشرها في موبتي. وتتطلب التحديات الأمنية والسياسية المتزايدة والمعقدة في موبتي قدرات إضافية تتجاوز الموظفين الدوليين الثلاثة الحاليين. وإذا لم يُوافق على وظيفة موظف التنسيق (ف-4)، فلن تكون لدى البعثة القدرات الكافية على تحقيق هدفها الاستراتيجي الثاني المتمثل في دعم استراتيجية تحقيق الاستقرار بقيادة سياسية في وسط مالي.

60 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة ثابتة واحدة، على النحو المبين في الجدول 5.

العنصر 1: دعم عملية السلام وعملية الانتقال السياسي والانتخابات

61 - ستركز البعثة جهودها على تقديم الدعم للسلطات الوطنية والأطراف الموقعة من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية على النحو المتوخى في اتفاق السلام، وتلبية احتياجات الانتقال السياسي. ومن المتوقع أن تدفع الإصلاحات قدما ببرنامج الإصلاح الدستوري واللامركزية الجاري، وتشمل دعم الانتخابات التي تأجلت في الفترة 2022/2021. وستواصل البعثة إيلاء الأولوية لجهود تعزيز المشاركة الوطنية، والالتزام بالأولويتين الاستراتيجيتين للبعثة المتكاملة وتنفيذهما، أي تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الاستقرار في

وسط مالي. وسيكون دعم القيادة المالية للحلول السياسية والمسؤولية الوطنية عن الحلول التفاوضية بين جميع الجهات صاحبة المصلحة أمرا أساسيا للمضي قدما بفعالية واستدامة في تنفيذ الإصلاحات السياسية، وتعزيز مهام الدولة، بما في ذلك الأمن وتوفير الخدمات الأساسية، ومكافحة التطرف المتشدد. ودعماً لرؤية وخطة إصلاح تحددهما الحكومة بوضوح على الصعيد الوطني، ستشجع البعثة إجراء عملية سياسية شاملة للجميع تتحقق فيها مشاركة واسعة النطاق من القادة السياسيين والجيش والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية.

62 - وسيكون تحقق التزام جميع الأطراف واتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ اتفاق السلام أمرا أساسيا لضمان استمرار عملية السلام على المسار الصحيح وتجنب المزيد من عوامل التأخير في تنفيذها، وتعزيز ثقة الجمهور في عملية السلام بشكل أعم. وفي سياق العودة إلى الحوكمة الديمقراطية والنظام الدستوري، سيظل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الأولوية الاستراتيجية الرئيسية للبعثة، وسيكون بمثابة الإطار الرئيسي للسلام والاستقرار في شمال مالي. وستركز المساعي الحميدة ومبادرات بناء الثقة وجهود الوساطة على ضمان استمرار التزام السلطات المالية والحركات الموقعة من خلال خريطة الطريق المحدثة بتنفيذ اتفاق السلام. وسوف تستمر الحاجة إلى زيادة التركيز على العمل مع الأطراف من أجل التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام، وضمان الامتثال واتخاذ تدابير ملموسة لتنشيط الأدوار التي تضطلع بها لجنة متابعة الاتفاق واللجنة التقنية المعنية بالأمن. وسيتم أيضا إعطاء الأولوية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تشغيل منطقة التنمية الشمالية بالكامل.

63 - ويظل المشهد السياسي هشا ومعقدا وسيظل دور البعثة بالغ الأهمية. وسيتم التركيز، على سبيل الأولوية، على تيسير الحوار الشامل للجميع والمشاركة الفعالة في هيئات وعمليات الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي للأحزاب السياسية والحركات الموقعة ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما رابطات النساء والشباب والقيادات الدينية والنقابات العمالية وسائر الجهات صاحبة المصلحة في المجالين الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي - الاقتصادي. وسيُستكمل ذلك بالجهود التي تبذلها البعثة لدعم الحكومة في توسيع نطاق العملية السياسية، بطرق منها تقديم الدعم لتعزيز عمليات السلام والحوار والمصالحة المحلية الشاملة للجميع، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستدعم البعثة المبادرات التي الرامية إلى مواصلة المشاورات والمناقشات السياسية والاجتماعية والمجتمعية والدينية والاقتصادية على كافة المستويات. وسيستمر استخدام جهود الاتصالات والتوعية الاستراتيجية استخداما مكثفا لتعزيز الدعم الشعبي والسياسي.

64 - وللمضي قدما في العمليات السياسية تمشيا مع عملية الانتقال السياسي، ستقدم البعثة المتكاملة الدعم السياسي والتقني واللوجستي لمؤسسات الدولة في مالي وغيرها من الهياكل السياسية والحكومية الوطنية في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المعلقة المتوخاة بموجب الاتفاق، بما في ذلك إعادة الهيكلة الإقليمية وإصلاح قطاع الأمن، وإجراء العمليات الانتخابية المعلقة بطريقة حرة ونزيهة على جميع المستويات بنجاح. وستساهم البعثة المتكاملة من خلال فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل التابع لها (الذي يتألف من قسم الشؤون الانتخابية في البعثة المتكاملة، والبرنامج الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) في بناء القدرات الانتخابية الوطنية، بما في ذلك تدريب وتجهيز موظفي الانتخابات لمساعدة السلطات الإدارية المحلية في الاضطلاع بالمهام التقنية واللوجستية.

65 - وللتخفيف من استمرار خطر زعزعة الاستقرار السياسي، ستدعم البعثة المتكاملة الحكومة لاستعادة الثقة في مؤسساتها وعملياتها السياسية، مع القيام أيضا بضمان مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية،

والعمليات الانتقالية وعمليات الإصلاح المعلقة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستركز البعثة فيما تقدمه من مساعدة انتخابية على ما يلي: تحسين الظروف الأمنية المواتية لتنظيم الانتخابات؛ وتوفير الخبرة القانونية والدعم اللوجستي والتقني والأمني؛ وتعزيز مشاركة الشباب والنساء في العمليات الانتخابية، مع النهوض كذلك بالإطار القانوني للانتخابات. وستقدم البعثة أيضا المساعدة إلى الحكومة الوطنية لتنفيذ جميع الإصلاحات المطلوبة والمعلقة في الدورة الانتخابية استنادا إلى الجدول الزمني للانتخابات. وستواصل المساعدة الاستشارية أيضا دعم عملية إعادة الهيكلة الإقليمية.

66 - ووفقا للهدف الاستراتيجي الثاني المحدد في قرار مجلس الأمن 2584 (2021)، وتمشيا مع الأولويات الوطنية، ستواصل البعثة أيضا دعمها المستمر لتنفيذ استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار بقيادة سياسية في وسط مالي، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة وتوسيع نطاقها، وسيادة القانون، وتفكيك/نزع سلاح الميليشيات. وفي وسط مالي، ستواصل البعثة المشاركة في تيسير تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار من الناحية السياسية والتشغيلية والتقنية، وتشجيع الحوارات السياسية الشاملة للجميع عبر القبائل المتنازعة من أجل توسيع نطاق المشاركة وتحقيق قدر من الوئام الوطني. وسيشمل التركيز، على سبيل الأولوية، في هذا المجال تقديم الدعم التقني والسياسي إلى الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي ومواصلة دعم بناء توافق الآراء الشامل للجميع بين الجهات صاحبة المصلحة. وبذلك ستسهم البعثة في تعزيز وتقوية الملكية الوطنية لجميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية وشرائح السكان المالية في تنفيذ الهدفين الاستراتيجيين للبعثة.

67 - وسيتم التأكيد على الدعم المقدم إلى السلطات المحلية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في وسط مالي، من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى بسط وجود الدولة وتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية. وستعمل البعثة المتكاملة أيضا على تعزيز ودعم إدماج المجتمع المدني ومشاركته الفعالة في عمليات الحوكمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي بهدف تعزيز ملكية الجهات صاحبة المصلحة للعمليات وتشجيع الدولة على ضمان أن يجني سكان مالي ثمار ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة أيضا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، لتمكينها من المشاركة بفعالية في عمليات صنع القرار والتأثير فيها، وتأمين المشاركة الاجتماعية والسياسية على نطاق أوسع في مجال الحوكمة.

68 - وستواصل البعثة المتكاملة أيضا بذل الجهود لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل إحراز تقدم نحو إشراك المرأة وإدماجها ومشاركتها وتمثيلها بشكل كامل وفعال في العمليات السياسية الوطنية والمحلية. وتمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ستظل الأولوية لزيادة مشاركة المرأة في آليات اتفاق السلام وتمثيلها في المناصب التي تُشغَل بالانتخاب على جميع مستويات الحكم. وستواصل البعثة تقديم الدعم إلى السلطات وكذلك إلى الشبكات النسائية في وسط مالي بشأن منع العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وستكفل التصدي لهذه الانتهاكات بشكل منسق وفعال عن طريق إتاحة الدعم إلى الناجين من خلال المركز الجامع للخدمات.

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
1-1 التقدم المحرز نحو استكمال عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك نقل سلطة الحكم الوطني إلى السلطات المنتخبة ديمقراطيا، التي يزداد فيها تمثيل المرأة ومشاركتها	1-1-1 بذل الممثل الخاص للأمين العام مساعيه الحميدة لدى الجهات صاحبة المصلحة الوطنية من أجل تحقيق إصلاحات سياسية ومؤسسية (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لم يُحدّد مقدارها؛ 2023/2022: 6 اجتماعات)
	1-1-2 زيادة تمثيل المرأة في البرلمان (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 28 في المائة؛ 2023/2022: 31 في المائة)
	1-1-3 المشاركة المستدامة للمرشحات في الانتخابات (2021/2020: 30 في المائة؛ 2022/2021: 30 في المائة؛ 2023/2022: 30 في المائة)
	1-1-4 زيادة عدد الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الشباب في مجال منع العنف المتصل بالانتخابات (2021/2020: 2؛ 2022/2021: 2؛ 2023/2022: 4)
	1-1-5 اكتمال عملية إعادة الهيكلة الإقليمية المؤدية إلى إعادة ضبط الحدود الانتخابية وتنفيذ القانون ذي الصلة (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 1؛ 2023/2022: 3)

النواتج

- توفير الدعم اللوجستي لاجتماعات المساعي الحميدة، بما في ذلك اجتماعان مع الأحزاب السياسية واجتماعان مع ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم الشباب والنساء والزعماء الدينيون بشأن عملية الانتقال السياسي
- تنظيم 4 حلقات عمل بشأن بناء قدرات المنظمات النسائية والشبابية من أجل الرفع من مشاركتها في العمليات الانتخابية، والإصلاحات السياسية والمؤسسية، و 10 حلقات عمل مع الأحزاب السياسية والشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، بهدف وضع آليات لمنع العنف المرتبط بالانتخابات وتقديم الدعم إلى الإصلاحات المؤسسية
- عقد 7 اجتماعات إقليمية لدعم غرف العمليات النسائية في مقاطعة باماكو والمناطق الشمالية لتعزيز مشاركة النساء كمرشحات وناخبات في الانتخابات
- تفعيل 5 آليات تنسيق وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، من خلال عقد حلقات عمل ومؤتمرات عن بعد بواسطة الفيديو واجتماعات وتقديم الدعم التقني، بهدف تعزيز وتحسين مشاركة المرأة وانخراطها وتمثيلها الكامل والفعال في عملية السلام
- عقد 3 اجتماعات على الصعيد الوطني و 81 دورة توعية مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب، لتعزيز شبكاتها وبناء القدرات من أجل كفالة الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين في مناطق باماكو وموبتي وميناكا وغاو وكيدال وتاودني وتمبكتو
- عقد 7 حلقات عمل و 3 دورات توعية لدعم تحديد المرشحين المحتملين للانتخابات وآليات الدعوة لضمان مراعاة أولويات النساء والشباب على جميع مستويات الإصلاحات والعمليات الانتخابية، وتطبيق حصة 30 في المائة من النساء (وفقا للقانون المالي رقم 2015-052) في المناصب التي تُشغل بالانتخاب والترشيح

- بذل جهود بناء القدرات اللازمة للإدارة الناجحة للنزاعات الانتخابية المقدمة من خلال حلقتي عمل إلى الهيئة المستقلة الجديدة لإدارة الانتخابات والسلطات المحلية ووزارة العدل والمحكمة الدستورية لدعم إجراء عملية انتخابية سلمية
- تقديم الدعم من خلال 6 حلقات عمل لبناء قدرات الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والسلطات المحلية والأحزاب السياسية وقوات الأمن المالية والمجموعات الموقعة ووسائل الإعلام لضمان الوقاية السليمة من النزاعات المتعلقة بالانتخابات والتخفيف من حدتها
- نشر 50 حارسا مسلحا و 300 دورية لمساعدة قوات الأمن المالية في تأمين مراكز الاقتراع الأكثر ضعفا وحراسة نقل المواد الانتخابية لدعم إجراء عملية انتخابية سلمية وآمنة
- إعداد 4 مواد متعددة الوسائط، وتنظيم جلستي إحاطة إعلامية مخصصتين، وإجراء جولتين صحفيتين إلى المناطق، وإعداد ما لا يقل عن 10 مواد إذاعية، بما في ذلك مناظرات ومقابلات شخصية وبرامج، و 60 إعلانا إذاعيا (إعلانات الخدمة العامة مع نشر نسخ بلغات مختلفة) لإطلاع المواطنين والناخبين الماليين على الإجراءات الانتخابية بهدف منع نشوب النزاعات التي تنشأ عن العملية الانتخابية
- تنظيم 10 حلقات عمل بمشاركة السلطات المالية لدعم تفعيل وتعزيز الدوائر الانتخابية الجديدة داخل المناطق العشر الجديدة
- تنظيم حلقتي عمل لبناء القدرات ومشاركة خبيرين في مجال الإصلاحات المؤسسية والانتخابية لتمكين الحكومة من متابعة واستكمال عملية الإصلاح السياسي والمؤسسي، بما في ذلك اعتماد إطار عمل قانوني انتخابي جديد يتضمن توصيات واقتراحات من مختلف الجهات الفاعلة في العملية
- تنظيم 10 حلقات عمل لبناء القدرات، وتقديم مشورة تقنية ودعم مالي أسبوعيا لتعزيز إضفاء الطابع المهني على الهيئة المستقلة الجديدة لإدارة الانتخابات بعد تفعيلها وبدء عملها

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
2-1 التنفيذ المعجّل لاتفاق السلام بواسطة آليات منها أمانة لجنة متابعة الاتفاق	1-2-1 عقد جلسات عامة شهرية للجنة متابعة الاتفاق واللجان الفرعية المواضيعية الأربع التابعة لها وإعداد التقارير (عدد الجلسات العامة المعقودة: 2021/2020: 4؛ 2022/2021: 12؛ 2023/2022: 12)
	2-2-1 قيام الممثل السامي لرئيس الجمهورية المعني بتنفيذ اتفاق السلام والمؤسسات الحكومية الأخرى بتنسيق زيادة الدعم الدولي المقدم للتعجيل بعملية السلام (عدد الاجتماعات: 2021/2020: عدد محدود؛ 2022/2021: 12؛ 2023/2022: 12)
	3-2-1 قيام الممثل الخاص للأمين العام ببذل المساعي الحميدة الرامية إلى الإسراع بتنفيذ اتفاق السلام مع الأطراف الموقعة والجهات صاحبة المصلحة الوطنية الأخرى لحل نقاط الخلاف (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 7؛ 2023/2022: 7)
	4-2-1 زيادة مشاركة المرأة في لجنة متابعة الاتفاق (النسبة المئوية للمشاركات: 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 31 في المائة؛ 2023/2022: 31 في المائة)

النواتج

- إعداد 20 مادة متعددة الوسائط؛ و 100 مادة إذاعية بما في ذلك مقالات تحقيقية ومناقشات وبرامج ومقابلات، و 5 مشاريع رئيسية مع قنوات إذاعية وتلفزيونية محلية في مناطق موبتي وغاو وتمبكتو، وسلسلة من أشرطة فيديو للتوعية بقيادة القيادة العليا للبعثة المتكاملة، وحملتي توعية دعما ليوم السلام واليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة
- تنظيم جلسات عامة شهرية للجنة متابعة الاتفاق والاجتماعات الشهرية للجانها الفرعية المواضيعية الأربع، مع إسهام البعثة بتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك تنسيق الاجتماعات التحضيرية، إلى جانب نشر تقارير الاجتماعات الشهرية وإدارة الوثائق المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام
- تنظيم اجتماعات تنسيقية شهرية للجنة متابعة الاتفاق مع الممثل السامي لرئيس الجمهورية المعني بتنفيذ اتفاق السلام وسائر الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، بما في ذلك آلية الوساطة الدولية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى
- إجراء 3 مشاورات مع الحركات الموقعة لدعم الجهود الرامية إلى التحول إلى كيانات سياسية
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لاجتماعين مع الحركات الموقعة، واجتماعين مع الأحزاب السياسية، واجتماعين مع المجلس الوطني الانتقالي
- تنظيم اجتماعين مع الجهات الفاعلة في عملية نواكشوط، واجتماعين مع منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، بحضور الدول الأعضاء في منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين
- تنظيم اجتماع بشأن التعاون بين البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعماً لعملية السلام وديناميتها الإقليمية
- تقديم الدعم اللوجستي إلى 3 حلقات عمل للشباب والنساء والزعماء الدينيين بشأن اتفاق السلام لضمان دعم السكان للاتفاق

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
3-1 زيادة تنفيذ الجهات الفاعلة المالية للاستراتيجية الشاملة بقيادة سياسية من أجل حماية المدنيين، والحد من العنف القبلي، وإعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي	1-3-1 زيادة عدد الاجتماعات على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي بين المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة وهياكل الإطار السياسي لإدارة الأزمة ومؤسسات الدولة والمسؤولين المنتخبين بهدف التنسيق والتعاون بشأن تحقيق الاستقرار في وسط مالي (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 6؛ 2023/2022: 7)
	2-3-1 مشاركة منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك النساء والشباب) في تعزيز الاستراتيجية الخاصة بوسط مالي (عدد المنظمات: 2021/2020: 160؛ 2022/2021: 180؛ 2023/2022: 190)
	3-3-1 زيادة قيادة الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي لتعزيز التنسيق الوطني بشأن استراتيجية تحقيق الاستقرار لمنطقة الوسط (عدد الاجتماعات المعقودة: 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 2؛ 2023/2022: 12)

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
	1-3-4 مشاركة إطار التنسيق الخاص بالأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي مع المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على مستوى باماكو، وقيامه ببعثات ميدانية للوساطة إلى المناطق الوسطى (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 48 اجتماعا على الصعيد المركزي و 12 على الصعيد اللامركزي؛ 2023/2022: 24 تبادلا على الصعيد المركزي و 6 بعثات على الصعيد اللامركزي)

النواتج

- تقديم الدعم التنظيمي إلى 12 اجتماعا تنسيقيا للأمانة الدائمة مع الوزارات التي تشكل جزءا من الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي في محاولة لتحسين تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار في منطقة الوسط
- تقديم الدعم اللوجستي والتقني إلى 24 اجتماعا لإطار التنسيق مع الأمانة الدائمة والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على مستوى باماكو، وكذلك إيفاد 6 بعثات ميدانية لامركزية للوساطة لتعزيز مبادرات الحوار والمصالحة
- تنظيم 4 اجتماعات بين المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى ذات الصلة والهياكل المختلفة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي
- تنظيم 4 اجتماعات لدعم الشراكات المستدامة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الشاملة بقيادة سياسية مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والنساء والزعماء التقليديون والدينيون، من أجل تعزيز المساهمات والالتزام بالاستراتيجية
- تقديم الخبرة التقنية (5 خبراء استشاريين) والدعم اللوجستي للأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة لتيسير تنفيذ الجهات الفاعلة المالية لاستراتيجية منطقة الوسط
- اتخاذ مبادرات فصلية لبناء الثقة من أجل زيادة فهم جميع شرائح السكان والجهات صاحبة المصلحة المحلية لاتفاق السلام واستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي بهدف منع نشوب النزاعات المحلية وإدارتها وتحسين العلاقات المدنية – العسكرية
- تنفيذ 10 أنشطة، بما في ذلك حلقات عمل، لدعم منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك النساء والشباب) والسلطات المحلية في تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني في تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي
- عقد 50 جلسة توعية لوسط مالي، فضلا عن التغطية المنتظمة للوسائط المتعددة ووسائط الإعلام والإذاعة للأنشطة والمناسبات ذات الصلة، مع التركيز على مجموعات النساء والشباب في منطقة الوسط
- تنظيم حملات للتوعية بالعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة والشبكات النسائية في منطقة موبتي

العوامل الخارجية

حدوث تغييرات في البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية غير متوقع في افتراضات التخطيط؛ وحالات أخرى من القوة القاهرة؛ وتغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وتغييرات في الدعم المالي والسياسي المقدَّم من المجتمع الدولي لعملية السلام؛ وتأخيرات في عملية الانتقال السياسي والجدول الزمني للانتخابات وتنفيذ الإصلاح الدستوري وإعادة التنظيم الإقليمي؛ ومستوى التزام الأطراف باتفاق السلام وعملية تحقيق الاستقرار في وسط مالي

الجدول 6

الموارد البشرية: العنصر 1، دعم عملية السلام وعملية الانتقال السياسي والانتخابات

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-2- مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي				
شعبة الشؤون السياسية										
المعتمد للفترة 2022/2021	–	3	9	11	4	27	14	10	51	
المقترح للفترة 2023/2022	–	3	9	11	4	27	14	10	51	
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
قسم الشؤون الانتخابية										
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	3	3	1	8	5	5	18	
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	3	3	1	8	5	5	18	
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
المجموع										
المعتمد للفترة 2022/2021	–	4	12	14	5	35	19	15	69	
المقترح للفترة 2023/2022	–	4	12	14	5	35	19	15	69	
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر 2: حماية المدنيين والدعم الأمني

69 - ستزيد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تعزيز جهودها لدعم سلطات مالي في حفظ الأمن والاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع المسلح المحتمل أو الفعلي ومن العنف البدني وتعزيز حماية المدنيين، وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة تفضي إلى استعادة سلطة الدولة وبسطها ودعم تفعيل قوات الدفاع والأمن المالية، مع التركيز بشكل خاص على الوحدات المعاد تشكيلها.

70 - وتقع مسؤولية حماية المدنيين أساسا على عاتق سلطات مالي. وبغية التصدي للهجمات الإرهابية والتهديدات المتزايدة ضد المدنيين، ستدعم البعثة المتكاملة جهود السلطات المالية من خلال المساعي الحميدة، وتوفير الحماية المادية، وتعزيز البيئة الحمائية بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة في مجال العمل الإنساني. ومن شأن الدعم المقدم لتحسين فعالية آليات الحماية المحلية، أن يعزز مشاركة ومسؤولية جميع الجهات الفاعلة في مجال الحماية والأمن، بما فيها السلطات المحلية وممثلو المجتمع المحلي والمجتمع المدني وأفراد قوات الدفاع والأمن المالية. وبالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات المالية، ستجري تعبئة الجهات صاحبة المصلحة المحلية في مجال الحماية وتمكينها من القيام على نحو مشترك بتقييم وتحديد المخاطر من أجل الحد من العنف المجتمعي، وتيسير التماسك الاجتماعي، وتعزيز شبكات الإنذار المحلية وتقييم التهديدات، ودعم المصالحة والحماية. وستهدف هذه الأنشطة إلى منع نشوب النزاعات القبلية والحد منها وستعزز ما تبذله سلطات الدولة المالية في الوسط من جهود بغية تحقيق الاستقرار.

71 - وستواصل البعثة المتكاملة تعزيز قدرتها على الاستجابة من خلال خطة تكيّف البعثة، باستخدام فرق العمل المتنقلة، من أجل التصدي للتهديدات الأمنية الناشئة. وستستند الاستراتيجية المتكاملة للبعثة المتعلقة بحماية المدنيين إلى استراتيجيتها الرامية إلى معالجة جذور الأزمة من خلال دعم العمليات السياسية، والحوار على المستوى المحلي وآليات الإنذار المبكر المجتمعية المعززة، فضلا عن زيادة نشر قوات حكومية أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة.

72 - وستواصل البعثة المتكاملة بذل الجهود لزيادة فعالية العمليات، ولا سيما في الوسط، عن طريق استخدام قواعد عمليات مؤقتة تمكن من تنفيذ عمليات منسقة تنسيقا أفضل، بوصفها بعثة متكاملة تماما، مع قوات الدفاع والأمن المالية، ومع شركاء البعثة الدوليين وشركائها في مجال الأنشطة الإنسانية لتعزيز جهود حماية المدنيين ودعم المجتمعات المحلية. وسيواصل عنصر الشرطة في البعثة أيضاً تقديم الدعم في نشر قوات الدفاع والأمن المالية في شمال ووسط مالي عن طريق بناء القدرات والدعم التقني والعمليات المشتركة الرامية إلى حماية المدنيين، بما في ذلك حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

73 - وستواصل البعثة تقديم دعم نوعي لتفعيل الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وبناء قدرات السلطات الوطنية على ملاحقة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم تهدد استقرار عملية السلام قضائيا. وبهدف تعزيز القدرة المجتمعية على التسوية السلمية للمنازعات، ستواصل البعثة أيضا دعم الجهود التي تبذلها السلطات المالية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز إشراك المجتمعات المحلية وتوفير الدعم والتيسير لبناء الثقة على الصعيد المحلي من أجل تشجيع الحوار والوساطة والمصالحة والتماسك الاجتماعي. وستواصل البعثة المتكاملة أيضا تقديم دعمها لإنشاء هيئات مصالحة محلية إضافية.

74 - وستظل الجهود المتواصلة الرامية إلى منع تجنيد الشباب في الجماعات المسلحة، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ومنع التطرف العنيف والحد من العنف المجتمعي، تدابير أساسية للدعم الأمني الفعال ولحماية المدنيين. وستواصل البعثة استخدام برامج الحد من العنف المجتمعي في شمال مالي، بالتكامل مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيشمل الدعم المقدم للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تنفيذ برنامج للإنعاش المجتمعي يهدف إلى تقديم الدعم في نزع سلاح جماعات الدفاع الذاتي وتفكيكها، لا سيما في الوسط. وستشمل جهود إعادة الإدماج أنشطة قصيرة الأجل، مع التركيز على دعم السلطات المالية والجهات الشريكة الأخرى في تحديد فرص عمل قصيرة الأجل لفائدة الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والشباب.

75 - وفي الشمال، ستدعم البعثة ائتلاف الجماعات المسلحة في تنفيذ خطة العمل التي تحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات. وستواصل البعثة أيضاً العمل مع تنسيقية الحركات الأزوادية بشأن خطة عملها لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات وبشأن قانون مكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال الذي وُقّع في عام 2017.

76 - ومع اتساع رقعة الخطر الذي يهدد المدنيين وأفراد الأمم المتحدة بسبب مخاطر المتفجرات وتزايد حدة هذا الخطر في جميع أنحاء مالي، ستركز البعثة على تمكين التكيف مع زيادة جاهزيتها العملياتية، وعلى تطوير قدرة وحدات الأفراد النظاميين واستقلاليتها للتخفيف من حدة التهديدات المرتبطة بالمتفجرات. وستواصل البعثة تعزيز القدرات الوطنية بتدريب الأفرقة الوطنية، مع توطيد التنسيق مع جميع الجهات

الشريكة تمشيا مع مبادئ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام والتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل بشأن تدابير بعثات حفظ السلام للتصدي لخطر الذخائر المتفجرة اليدوية الصنع. وستواصل البعثة مشاركتها النشطة دعما للحكومة في وضع إجراءات متعلقة بالألغام بقيادة مالية من أجل حماية المدنيين. وستركز أيضاً على مواصلة تطوير قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة تهديدات الأجهزة المتفجرة من خلال تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة على الصعيد الوطني في مجال التوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا.

77 - وستدعم البعثة الحكومة، من خلال مجلسها الوطني لإصلاح قطاع الأمن والمفوضية التابعة له في مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن، مثل خطة العمل المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن للفترة 2018-2023، وسياسة الحدود الوطنية للفترة 2018-2022 والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وستواصل البعثة أنشطتها الرامية إلى دعم مبادرات بناء القدرات التي اتخذتها قوات الدفاع والأمن المالية من أجل منع العنف والتصدي له على نحو أكثر فعالية وتدريجية، والحد من قدرة الجهات الفاعلة المسلحة على ارتكاب أعمال العنف البدني ضد المدنيين. وستواصل البعثة أيضاً الجهود التي تبذلها لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة لإصلاح قطاع الأمن ضماناً لاتساق الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع الأمن في مالي، ضمن الإطار المحدد في اتفاق السلام. وسيُحدِّد ما يُحرز من تقدم في العملية الأوسع نطاقا الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، الإطارَ اللازم لبذل المزيد من الجهود في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإدماجهم وإعادة إدماجهم.

78 - وستواصل البعثة تقديم الدعم في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، واستيعابهم في قوات الأمن والدفاع المالية وإعادة نشرهم باعتبارهم جزءا من وحدات قوات الأمن والدفاع المالية المعاد تشكيلها والتي تم إصلاحها. وستدعم البعثة المتكاملة أيضاً العملية المنتظمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بمن فيهم الأفراد الذين اعتُبروا غير مؤهلين خلال العملية المعجَّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولم يتسن بعد دعم استيعابهم.

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
2-1 تحسين القدرة على كفالة استدامة الأمن في الشمال وحماية المدنيين في الوسط	2-1-1 عدد الوفيات والإصابات المسجلة في صفوف المدنيين من جراء العنف (2021/2020: 831 1؛ 2022/2021: 500 1؛ 2023/2022: 000 1)
	2-1-2 عدد حوادث العنف المباشر ضد المدنيين أو التهديدات بتعرضهم للعنف المباشر (2021/2020: 190 1؛ 2022/2021: 000 1؛ 2023/2022: 800)
	2-1-3 زيادة عدد أفرقة قوات الدفاع والأمن المالية التي تملك قدرة معززة على إدارة مخاطر المتفجرات تمكنها من الانتشار في المناطق الشديدة الخطورة وحماية السكان المدنيين (2021/2020: 32؛ 2022/2021: 34؛ 2023/2022: 36)

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
	4-1-2 زيادة عدد اللجان الاستشارية الأمنية المنشأة وتنفيذها والتفاعل معها في المنطقتين الشمالية والوسطى (2021/2020: 26 لجنة استشارية أمنية؛ 2022/2021: إنشاء ما مجموعه 18 لجنة، منها 4 لجان إقليمية و 14 لجنة محلية؛ 2023/2022: 60 لجنة)

النواتج

- توفير بيئة آمنة ومأمونة من خلال 100 1 مهمة رصد جوي، و 500 1 دورية لحماية المدنيين تابعة للقوة، و15 عملية تقودها القوة، وما لا يقل عن 13 عملية متكاملة من عمليات البعثة مع القوات المسلحة المالية والجهات الشريكة الدولية، حيثما كان ذلك مناسبا
- تمكين الاستجابة السريعة للحالات الأمنية من خلال إنشاء قاعدتي عمليات مؤقتتين متكاملتين ومنسقتين
- توفير الدعم لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في وسط مالي خلال العمليات المنسقة، على أساس تخطيط واضح ومتماسك ومرن، بما في ذلك من خلال إجلاء المصابين
- تقديم المشورة وخدمات الرصد لقوات الأمن المالية، من خلال توفير 000 3 نشاط تشمل المنظور الجنساني في المنطقتين الوسطى والشمالية وفي الوحدات المتخصصة في مكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة والإرهاب، والمديريات العامة في باماكو، من قبيل التدريب أثناء العمل، والاشتراك في المواقع، والدعم التشغيلي
- تقديم المساعدة التقنية والتوعية والدعم لتنظيم وتنفيذ 48 اجتماعا للجنة الاستشارية الأمنية (في باماكو وموبتي وميناكا وغاو وتمبكتو) بهدف جمع قوات الأمن المالية والسكان المحليين وممثلي المجتمع المحلي والمجتمع المدني والمؤثرين وغيرهم على مستوى المناطق والدوائر والبلديات من أجل مناقشة قضايا الأمن المحلي
- تقديم المشورة والدعم التقني إلى المؤسسات التدريبية التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية من أجل ضمان مراعاة وتعميم المسائل المتعلقة بحماية المدنيين في دوراتها التدريبية، مع التركيز على المسائل الجنسانية
- عقد دورات تدريبية تقنية وعملية، بالتعاون مع الجهات الشريكة، مدة كل دورة منها أسبوع واحد، لفائدة 324 6 فردا من أفراد قوات الأمن المالية بشأن وحدات نموذجية مختلفة، نظرية وعملية وخاصة بتدريب المدربين، تشمل الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، وعلم الأدلة الجنائية، وإدارة النظام العام، بغية زيادة تعزيز كفاءتها في مجالات الخفارة المجتمعية، ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، والأخلاقيات، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية
- دعم وضع برامج لتدريب قوات الأمن المالية، ومواءمة جداول التدريب والمناهج الدراسية، وإعادة إنفاذ التعاون والعمليات المشتركة المقبلة بين مديريات قوات الدفاع والأمن المالية وصانعي القرار من خلال 22 اجتماعا وحلقة عمل للمتابعة مع موظفي قوات الدفاع والأمن الماليين من وزارة الأمن والحماية المدنية ومن المديريات العامة والإقليمية من أجل توفير المشورة التقنية بشأن عملية وضع الاستراتيجيات
- تقديم المساعدة الاستراتيجية من خلال تبادل المعلومات والرؤى الاستراتيجية لتعزيز عملية صنع القرار، من خلال تنظيم 4 اجتماعات لهيئة التنسيق في مالي – الأمن الداخلي (القادة والمديرون) بهدف تعزيز تنسيق الجهود بين هذه الجهات الفاعلة المختلفة وتوطيد التآزر فيما بينها

- حملتان للتوعية الإعلامية والاتصال في الوسط والشمال، و 100 برنامج إذاعي وقصة إخبارية، و 10 برامج إذاعية تفاعلية ليعبر من خلالها المتصلون عن مخاوفهم على الهواء مباشرة في الإذاعة، و 5 مناظرات إذاعية لمناقشة الشواغل الأمنية وتعزيز الوعي بالمسائل الأمنية وبالعمل الذي تقوم به البعثة لمعالجتها، و 30 منتجا متعدد الوسائط ومنتجا إذاعيا بشأن أنشطة وعمليات القوة والشرطة التابعتين للقوة المتكاملة، وحملات اتصالات متعددة المنصات

- تقديم المساعدة في مجال التوجيه والتدريب قبل الانتشار وأثناء الوجود في منطقة البعثة، حسب الاقتضاء، لما عدده 8 بلدان مساهمة بقوات من المشاة قادرة على تقديم التدريب في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية للتوعية بخطورة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتفاديها)

- توفير التدريب، عند الطلب، لـ 100 في المائة من كتائب المشاة وسرايا القوافل القتالية و 9 وحدات من الشرطة المشكلة المنتشرة في وسط وشمال مالي على تقنيات البحث والكشف المصممة بحسب السياق، بما في ذلك 40 دورة تدريبية مخصصة للتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لفائدة قادة العمليات التكتيكية ومخططي البعثات

- تزويد بلدين من البلدان المساهمة بقوات وسرايا التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لهما بالتدريب والتوجيه المصممين حسب السياق وفقا لمعايير الأمم المتحدة، وتوفير تدريب من هذا القبيل أيضا لأفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لـ 4 من سرايا القوافل القتالية فور نشرها في البعثة وعند الطلب، من أجل ضمان أهليتها للاضطلاع بالمهام الأساسية في التصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

- تخصيص فريق واحد معني بالتخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في تمبكتو لتغطية الثغرات التشغيلية وتزويد 100 في المائة من المعسكرات الكبرى التابعة للبعثة المتكاملة بقدرة من كلاب الكشف عن المتفجرات في إطار جهود البعثة الرامية إلى حماية الأصول والأفراد من التهديد الذي تشكله مخاطر المتفجرات

- تنظيم 8 دورات مصممة بحسب السياق بشأن التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل التمكين الكامل لفريقي استجابة إضافيين تابعين لقوات الدفاع والأمن المالية في مجال الكشف بأساليب متطورة عن الذخائر المتفجرة والتخلص منها، وتقديم المشورة والتوجيه التقنيين لتعزيز قدرة مالي في التدريب على التخفيف من خطر المتفجرات والتصدي لتهديدات المتفجرات في جميع أنحاء البلد ولإعطاء هذه القدرة مقومات البقاء والاستمرارية

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
2-2 تعزيز الآليات المجتمعية الفعالة لإدارة النزاعات وحماية المدنيين	2-2-1 انخفاض عدد المشردين داخلياً واللاجئين من جراء العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بصرف النظر عما إذا كانوا لا يزالون مشردين أو عادوا إلى مناطقهم الأصلية (2021/2020: 454 386؛ 2022/2021: 000 40؛ 2023/2022: 000 380)
	2-2-2 زيادة انخراط ومشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة الخفارة المجتمعية لدعم التوعية والدعوة لنهج الخفارة المجتمعية (عدد المواطنين الذين تمت توعيتهم: 2021/2020: 160 4 ؛ 2022/2021: 000 18؛ 2023/2022: 000 12)
	2-2-3 عدد البلديات المشمولة بآليات مجتمعية تؤدي عملها في مجال الإنذار المبكر وحماية المدنيين (2021/2020: 56؛ 2022/2021: 70؛ 2023/2022: 80)

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
	2-2-4 في أعقاب تهديدات وشيكة باستخدام العنف ضد المدنيين، تُفعَّل آلية الإنذار المبكر التابعة للبعثة، وتُتخذ إجراءات مادية لوقف أعمال العنف (2021/2020: 50 في المائة؛ 2022/2021: 75 في المائة؛ 2023/2022: 75 في المائة)
	2-2-5 عدد الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة واللجان البلدية القائمة المعنية بالمصالحة التي بدأت العمل (2021/2020: 45؛ 2022/2021: 42؛ 2023/2022: 44)
	2-2-6 زيادة في عدد الحوارات المجتمعية المنظمة دعماً لوزارة المصالحة والسلام والتماسك الوطني المسؤولة عن اتفاق السلام والمصالحة الوطنية على الصعيد دون الوطني من أجل إدارة النزاعات المحلية (2021/2020: 33؛ 2022/2021: 42؛ 2023/2022: 44)
	2-2-7 عدد الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة واللجان البلدية المعنية بالمصالحة الجديدة التي جرى إنشاؤها (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 40)

النواتج

- تقديم المساعدة والدعم في المجال التقني لتنظيم وتنفيذ دورات توعية مجتمعية (في باماكو وموبتي وميناكا وغاو وتمبكتو) لفائدة 400 2 من أفراد قوات الأمن المالية وممثلي المجتمعات المحلية، فضلا عن أفراد من السكان المحليين والمجتمع المدني والمؤثرين وغيرهم، على مستوى المناطق والدوائر والبلديات، ولا سيما في الوسط، بشأن مواضيع تشمل عودة سلطة الدولة، وإصلاح القطاع الأمني، وحقوق الإنسان، وإدماج المنظور الجنساني، والتوعية بخطر الألغام من أجل زيادة الأنشطة المتصلة بالخفارة المجتمعية
- تنسيق 16 اجتماعا للفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام بهدف حماية السكان المدنيين من أخطار المتفجرات، وتوفير 16 مادة بمعلومات عن مخاطر المتفجرات للجهات الشريكة، وتنظيم 4 اجتماعات تنسيقية لتقديم المشورة والدعم التقنيين لمؤسسات مالي من أجل إحراز تقدم نحو تفعيل هيكل وطني للحوكمة
- تنمية قدرات 4 منظمات من المجتمع المدني في مالي في مجال الوقاية من أخطار المتفجرات وحماية السكان المعرضين لها من أجل تعزيز مقومات الاستمرار في الاستجابة الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام
- استفادة ما لا يقل عن 000 40 شخص من التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، وكذلك إحالة ضحايا الحوادث المتفجرة وتقديم المساعدة لهم و/أو تنفيذ مبادرات الحد من العنف المجتمعي من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مقاومة الذخائر المتفجرة
- إجراء 44 حوارا دعما للجهود التي تبذلها الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة ولجان المصالحة البلدية من أجل منع النزاعات القبلية أو العنف المتصل بالانتخابات وإدارتها ومعالجتها في المناطق ذات الأولوية التي تم تحديدها في وسط البلد وشماله
- تنظيم 10 دورات تدريبية لأعضاء الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة ولجان المصالحة البلدية لتعزيز قدرتهم على إشاعة التماسك الاجتماعي والحد من النزاعات المحلية بين القبائل وداخل كل قبيلة والعنف المتصل بالانتخابات في المنطقتين الوسطى والشمالية

- تنظيم 14 دورة تدريبية لجهات التنسيق المعنية بحماية المدنيين والإنذار المبكر في موبتي وسيغو وغاو وميناكا وغوندام وتمبكتو وكيدال وتيساليت وأوغيلهوك وأنسونغو
- إنشاء 40 فريقا إضافيا من الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة ولجان المصالحة المجتمعية في المناطق الجديدة وفي البلديات ذات الأولوية في شمال ووسط مالي، لتعزيز وتوسيع قدرة وزارة المصالحة والسلام والتماسك الوطني المسؤولة عن اتفاق السلام والمصالحة الوطنية على الإنذار المبكر والتصدي للعنف القبلي
- عقد 20 اجتماعاً تنسيقياً مع الجهات المعنية بحماية المدنيين والآليات المجتمعية القائمة للإنذار المبكر وحماية المدنيين، بهدف إجراء تقييمات للتهديدات والمخاطر المتعلقة بحماية المدنيين، إلى جانب تحديد ورصد الاستجابات اللازمة في موبتي وسيغو وغاو وميناكا وتمبكتو وكيدال وتسّاليت وأوغيلهوك وأنسونغو وغوندام
- عقد 35 اجتماعاً تنسيقياً مع الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة في كل منطقة من مناطق موبتي وسيغو وغاو وميناكا وتاوديني وتمبكتو وكيدال بهدف توفير التوجيه التشغيلي والإشراف على أنشطة اللجان البلدية القائمة المعنية بالمصالحة
- تنظيم 6 أنشطة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في أجهزة الحكم المحلي في غاو وميناكا وموبتي وتمبكتو وتاوديني وكيدال، بمن فيهم المستشارون الخاصون لمحافظي الأقاليم المعنيون بالمصالحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمديريات الإقليمية التابعة للوزارة الانتقالية المعنية بشؤون المرأة، لتعزيز وعي هذه الجهات وعملها فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني في مسائل حماية المدنيين
- 20 منتجا من المنتجات المتعددة الوسائط؛ و 100 منتج إذاعي بما في ذلك التحقيقات الإخبارية والأخبار والمناقشات والبرامج، في ما لا يقل عن 35 برنامجا إذاعيا أسبوعيا بلغتي الفولاني ودوغون لمعالجة قضايا المصالحة وتعزيز الحوار، وحملة توعية واحدة، تشمل مهرجانا وطنيا للأفلام القصيرة بالشراكة مع المركز الوطني للسينما في مالي، و 20 جلسة تواصل مجتمعية للتوعية في الوسط والشمال
- تنظيم 6 حلقات عمل لمساعدة الشرطة والدرك في مالي على تصميم وحدات دراسية عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وإدراجها في المناهج الدراسية لأكاديمية الشرطة الوطنية وأكاديمية الدرك الوطني
- تزويد ما يصل إلى 500 3 من مقاتلي الجماعات المسلحة الموقعة المشمولين بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في معسكرات التجميع وغيرها من المواقع المحددة سلفا
- إقامة احتفال باليوم العالمي لمكافحة الإيدز، وتنظيم حملتي توعية لإذكاء الوعي بجهود مكافحة الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الموظفين والأشخاص المصابين بهذا الفيروس والفئات السكانية الرئيسية في مناطق النزاع

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
2-3 الحد من تأثير الحركات المسلحة وجماعات الدفاع الذاتي من خلال الاستيعاب والتأهيل المجتمعي في وسط البلد، ومن خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال	1-3-2 عدد المشاركين في عملية نزع السلاح والتسريح والإدماج في الشمال من المقاتلين السابقين في صفوف الحركات المسلحة، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تُحدد هويتهم ويُتحقق من صفتهم وتحدد فئاتهم، ثم يُسجلون ويُمنحون بطاقات التسريح (2021/2020: 300 2؛ 2022/2021: 500 3؛ 2023/2022: 000 4)
	2-3-2 عدد المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة، بمن فيهم النساء، الذين يستفيدون من مشاريع قصيرة الأجل لإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً (2021/2020: 800 1؛ 2022/2021: 500 3؛ 2023/2022: 000 4)

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
	2-3-3 عدد المستفيدين المباشرين من مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، بمن فيهم أفراد جماعات الدفاع الذاتي في وسط مالي (2021/2020: 057 30؛ 2022/2021: 000 10؛ 2023/2022: 000 20)
	2-3-4 عدد المشاريع المنفذة للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية (2021/2020: 30؛ 2022/2021: 30؛ 2023/2022: 30)
	2-3-5 عدد المقاتلين السابقين في جماعات الدفاع الذاتي المشاركين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وسط البلد، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين تُحدد هويتهم ويُتحقق من صفتهم وتحدد فئاتهم ثم يُسجلون ويُمنحون بطاقات التسريح (2021/2020: أُجل؛ 2022/2021: 000 1؛ 2023/2022: 000 1)
	2-3-6 عدد الأسلحة وكمية الذخيرة التي يتم جمعها من جماعات الدفاع الذاتي وتسجيلها وتخزينها في أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوسط (2021/2020: صفر؛ 2022/2021: 000 1؛ 2023/2022: 000 1)
	2-3-7 عدد الأسلحة وكمية الذخيرة التي يتم جمعها وتسجيلها وتخزينها نتيجة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال (2021/2020: 300 2؛ 2022/2021: 000 4؛ 2023/2022: 000 4)

النواتج

- فحص 500 3 مقاتل من الجماعات المسلحة الموقعة و 000 1 فرد من جماعات الدفاع الذاتي وتسريحهم، وتزويدهم بالمواد الغذائية والمواد غير الغذائية وإتاحة الزيارات الطبية لهم، وتوعيتهم، وتقديم الدعم النفسي لهم في معسكرات التجميع وغيرها من المواقع المحددة سلفاً، وإعادة تأهيل 000 1 فرد من جماعات الدفاع الذاتي في المجتمعات المحلية التي يعودون إليها
- دعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة الوطنية للإدماج من خلال 5 حلقات عمل لبناء القدرات من أجل تعزيز قدراتهما على تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تيسير تنظيم 5 حلقات عمل لبناء القدرات مع أعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والقيادات المجتمعية، من أجل الدعوة إلى تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تنفيذ 30 مشروعاً من مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية تستهدف ما يصل إلى 000 20 مستفيد مباشر من الشباب المعرضين للخطر والنساء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والأشخاص المرتبطين بمقاتلين سابقين وجماعات الدفاع الذاتي وأفراد المجتمعات المحلية من أجل تحسين قدرة المجتمع على الصمود وأمنه
- تيسير عقد 8 حلقات عمل للتوعية بعودة المقاتلين السابقين إلى مجتمعاتهم المحلية، والمشاركة بذلك في برنامج نزع سلاح مجموعات الدفاع الذاتي وتفكيكها
- 4 حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة الشركاء المنفذين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة بشأن الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية/مشاريع وأهداف إعادة التأهيل المجتمعي

- إجراء فحص وحملة توعية على أساس السن بشأن حقوق الطفل لفائدة ما يصل إلى 500 4 من المقاتلين المشمولين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومن جماعات الدفاع الذاتي المشمولين بعملية نزع سلاح الجماعات وتفكيكها، ثم يُفصل الأطفال الذين يتم تحديد هوياتهم ويسلمون إلى مؤسسات الحماية بالتعاون مع الحكومة الانتقالية واليونيسف
- إجراء 8 زيارات إلى 12 من مواقع تجميع المقاتلين من أجل التحقق من إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والدعوة إلى ذلك، ومن أجل إدماج المنظور الجنساني والتوعية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتدريب أعضاء الحركات المسلحة على حماية الأطفال وحقوقهم، وذلك بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
- دعم إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح والإدماج، وخطة عمل الاتصال للحد من العنف المجتمعي من خلال بث 24 برنامجا إذاعيا جديدا بشأن المسائل المتصلة بمشاريع التجميع، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، ولا سيما فيما يتعلق بعملية نزع سلاح مجموعات الدفاع الذاتي وتفكيكها في الوسط
- 10 منتجات من المنتجات المتعددة الوسائط، و نشاطان من أنشطة التوعية، و 50 منتجا إذاعيا تشمل مقابلات ومناقشات وبرامج بشأن المسائل المتصلة بعملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وما لا يقل عن إحاطتين إعلاميتين بشأن الدعم الذي تقدمه البعثة للسلطات الوطنية

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
2-4 إصلاح المؤسسات الأمنية، بسبل منها تنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالأمن	2-4-1 التقدم المحرز في إعادة نشر قوات الدفاع والأمن في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي لتعزيز الأمن هناك (2021/2020: وضع خطة واحدة؛ 2022/2021: إعادة نشر 000 3 وحدة من وحدات الدفاع والأمن المالية المدمجة في شمال البلد؛ 2023/2022: 000 4 عنصر من عناصر قوات الدفاع والأمن المالية)
	2-4-2 تنفيذ 3 استراتيجيات مختلفة: (أ) استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني؛ (ب) السياسة الوطنية المتعلقة بالحدود؛ (ج) الاستراتيجية الوطنية للحكومة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (2021/2020: 3؛ 2022/2021: 3؛ 2023/2022: 3)
	2-4-3 تنفيذ خطة عمل لاستراتيجية قطاع الأمن واستراتيجيتين تكميليتين (الحدود والدفاع) (2021/2020: وضع خطة عمل واحدة وسياستان قيد الوضع؛ 2022/2021: تنفيذ خطة عمل واحدة واستراتيجية تكميلية واحدة وسياسة أمنية وطنية واحدة؛ 2023/2022: تنفيذ خطة عمل واحدة واستراتيجية تكميلية واحدة وسياسة أمنية وطنية واحدة)
	2-4-4 دعم نقل المقاتلين السابقين وتدريبهم وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن المالية (2021/2020: 448؛ 2022/2021: 000 4؛ 2023/2022: 000 4)

النواتج

- دعم إصـــلاح قطاع الأمن من خلال 5 منتجات متعددة الوســائط، و 10 منتجات إذاعية، تشـــمل مقابلات وأخبارا وتحقيقات إخبارية ومناقشات، وإحاطة إعلامية واحدة
- تقديم الدعم التقني والإداري واللوجستي لتنفيذ خطة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في الشمال والوسط، من خلال عقد 36 اجتماعا مع وزارة الأمن والحماية المدنية وجهات التنسيق التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية على مستوى المديرية العامة وعلى مستوى المناطق، في تحديد وتصميم وتنفيذ ومتابعة، واستعراض وتكييف 40 مشروعا ستمكن من استعادة سلطة الدولة وعودة الخدمات الاجتماعية
- عقد 12 اجتماعا تنسيقيا لتحسين قدرة اللجنة التقنية للأمن على رصد وقف إطلاق النار والتحقيق في الانتهاكات، وتحديث الترتيبات الأمنية، ورصد ودعم عمليات تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم
- تعزيز قدرات أعضاء المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن والمفوضية التابعة للمجلس بشأن عملية إصلاح قطاع الأمن، من خلال 10 حلقات عمل واجتماعات لوضع سياسة للأمن الوطني وإنشاء الشرطة الإقليمية
- تنسيق 12 اجتماعا للمساعدة الدولية بشأن إصلاح قطاع الأمن بدعم من المجتمع الدولي لتوعية الجهات الفاعلة في مالي
- دعم تحسين الرقابة الديمقراطية للبرلمانيين ومساعديهم على حوكمة قطاع الأمن من خلال 4 حلقات عمل تدريبية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية
- دعم تحسين بناء القدرات لدى أعضاء وزارة الشؤون الدينية ومنظمات المجتمع المدني من خلال حلقتي عمل للتثقيف والتوعية من أجل تيسير تنفيذ السياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف
- توفير النقل الجوي لفائدة 000 1 فرد من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية من الوحدات المعاد تشـــكيلها إلى مواقع انتشـــارهم الإقليمية بهدف تقليل المخاطر المتصلة بعمليات الانتشار البرية
- توعية 000 3 فرد من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية ومُعاليهم في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشـــرية/الإيدز ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتوفير فرص الحصول على العلاج وخدمات الرعاية والدعم
- تنظيم 3 جلســات عمل لتقديم الدعم والمشــورة التقنيين لمدارس وأكاديميات قوات الدفاع والأمن المالية لضــمان إدماج مراعاة المنظور الجنساني في مناهجها الدراسية وبرامجها التدريبية

العوامل الخارجية

اســتعداد الجماعات المســلحة للمشــاركة في العملية الوطنية لنزع الســلاح والتســريح وإعادة الإدماج والامتثال لمعايير الأهلية المعمول بها في البرنامج الوطني، بما في ذلك التزام جميع الأطراف باحترام التزاماتها التي وقعت عليها في اتفاق الســـلام؛ وإحراز تقدم في تنفيذ خطة إعادة نشـــر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصــلاحها وإعادة تشــكيلها، من حيث تطوير القدرات، وفي عملية إنشــاء وحدات إضــافية مؤهلة للعمل من أجل نشــرها في شــمال ووسط مالي

الجدول 7

الموارد البشرية: العنصر 2، حماية المدنيين والدعم الأمني

الفئة	*المجموع*
أولا - المراقبون العسكريون	
المعتمد للفترة 2022/2021	–
المقترح للفترة 2023/2022	–
صافي التغير	**–**
ثانيا - الوحدات العسكرية	
المعتمد للفترة 2022/2021	13 289
المقترح للفترة 2023/2022	13 289
صافي التغير	**–**
ثالثا - شرطة الأمم المتحدة	
المعتمد للفترة 2022/2021	345
المقترح للفترة 2023/2022	345
صافي التغير	**–**
رابعا - وحدات الشرطة المشكّلة	
المعتمد للفترة 2022/2021	1 575
المقترح للفترة 2023/2022	1 575
صافي التغير	**–**

	الموظفون الدوليون								
خامسا - الموظفون المدنيون	*و أ ع - أ ع م*	*مد-2 - مد-1*	*ف-5 - ف-4*	*ف-3 - ف-2*	*الخدمة الميدانية*	*المجموع الفرعي*	*الموظفون الوطنيون[1]*	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
مكتب قائد القوة									
المعتمد للفترة 2022/2021	1	1	–	–	1	3	13	–	16
المقترح للفترة 2023/2022	1	1	–	–	1	3	13	–	16
صافي التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	2	7	1	1	11	13	–	24
المقترح للفترة 2023/2022	–	2	7	1	1	11	13	–	24
صافي التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
شعبة الشؤون المدنية									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	6	14	1	22	45	5	72
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	6	14	1	22	45	5	72
صافي التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**

خامسا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع / أ ع م	مد-2/ مد-1	ف-5/ ف-4	ف-3/ ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي				
قسم إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج										
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	8	10	2	21	17	8		46
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	8	10	2	21	17	8		46
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–		–
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون										
المعتمد للفترة 2022/2021	1	5	21	25	5	57	88	13		158
المقترح للفترة 2023/2022	1	5	21	25	5	57	88	13		158
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–		–
المجموع (أولا إلى خامسا)										
المعتمد للفترة 2022/2021	1	5	21	25	5	57	88	13		15 367
المقترح للفترة 2023/2022	1	5	21	25	5	57	88	13		15 367
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–		–

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر 3: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المصالحة

79 - تمشيا مع القرار 2584 (2021)، ستواصل البعثة دعم السلطات المالية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وللنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، بما في ذلك ضد النساء والأطفال، وعلى انتهاك القانون الدولي الإنساني، مع التركيز بوجه خاص على وسط مالي. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة تقديم الدعم والمشورة التقنية اللازمين إلى الكيانات المعنية أثناء إجراء التحقيقات في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة الماسة بحقوق الإنسان، لكفالة اتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية المناسبة لكفالة مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، من أجل النهوض بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. وستعزز البعثة تدابير حماية ضحايا وشهود انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وستساعد الحكومة على تعزيز إطار حماية حقوق الإنسان القائم من أجل تعزيز نظام مساءلة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

80 - وسيشمل النهج الشامل الذي تتبعه البعثة فيما يخص تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المصالحة، توطيدَ الدعم المقدم للتنفيذ التدريجي لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في الوسط، بما في ذلك من خلال الإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي. وسيتمثل الهدف من تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في تعزيز سيادة القانون واستعادة سلطة الدولة وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية لمكافحة التهديدات الإرهابية والنشاط العنيف في الوسط، مع تعزيز حقوق الإنسان الأساسية. وستواصل البعثة العمل مع السلطات الوطنية لدعم تنفيذ قانون الوفاق الوطني، الذي يتضمن عدداً من التدابير الرامية إلى تعزيز المصالحة. وستواصل البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً دعم وبناء قدرات الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي وسّع نطاق

ولايتها لتشمل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، كي تكون آلية رئيسية لمكافحة الإفلات من العقاب.

81 - وستقوم البعثة المتكاملة ببعثات لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني وتقديم تقارير علنية ومنتظمة بشأنها إلى مجلس الأمن، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وإحالة الحالات الموثقة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما فيها المرتكبة ضد النساء والأطفال، إلى سلطات الدولة المختصة وستواصل دعم الحكومة في اتخاذ الإجراءات الوقائية والتدابير العلاجية المناسبة. ولهذا الغرض، ستواصل البعثة تقديم الدعم في تعزيز القدرات والعمليات الحكومية ابتغاء حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، من خلال الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتحقيق في تلك الانتهاكات ورصدها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وكذلك الانتهاكات الأخرى لحقوق الأطفال والنساء والأشخاص المشردين داخلياً والفئات الضعيفة الأخرى.

82 - وتمشيا مع التزام الحكومة بموجب اتفاق السلام، وبغية مواصلة تفعيل آليات العدالة الانتقالية، ستدعو البعثة السلطات المعنية إلى إنشاء آلية لمتابعة التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية وستقدم لها الدعم التقني لهذا الغرض، فضلا عن إنشاء هيئتين (وكالة جبر الضرر ومركز الذاكرة والمصالحة) لتخلفا لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.

83 - وستواصل البعثة، في إطار دعمها المستمر لقوات الدفاع والأمن المالية، تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، مع التركيز على تدابير تخفيف محددة الهدف بشكل متزايد من أجل معالجة ما تحدده هذه العملية من ثغرات تعتري حماية حقوق الإنسان. وبغية استمرار حماية حقوق الإنسان طوال الدورة الانتخابية، ستواصل البعثة العمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان والشباب والزعماء المجتمعيين والدينيين وشبكات الإنذار المحلية وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة من خلال مشاريع بناء القدرات والدعم التقني في مجالات الرصد والإبلاغ والدعوة والحوار بشأن مسائل حقوق الإنسان من أجل تعزيز الحيز الديمقراطي وتعزيز المسؤولية الوطنية عن أنشطة حماية حقوق الإنسان وتوطيدها.

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
3-1 اعتماد آليات ومبادرات وتعزيزها لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتصدي لها، مع التركيز خاصةً على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات	3-1-1 ما لا يقل عن تقرير مواضيعي واحد و 4 مذكرات فصلية عن حقوق الإنسان نشرتها البعثة المتكاملة (2021/2020: 5؛ 2022/2021: 9؛ 2023/2022: 6)
	3-1-2 نسبة حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي أثارت إليها البعثة المتكاملة انتباه السلطات الوطنية ذات الصلة/الجماعات المسلحة الموقعة والتي تخضع لإجراءات/متابعة (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 30 في المائة)
	3-1-3 عدد مشاريع الحماية الإضافية التي نفذت فعليا لصالح الضحايا والشهود المتعاونين مع البعثة المتكاملة (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 12)

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
	3-1-4 اعتماد استراتيجية ومبادئ توجيهية تنفيذية من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب في مجال حقوق الإنسان في مناهج مؤسسات تدريب قوات الدفاع والأمن المالية (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: اعتماد استراتيجية ومبادئ توجيهية تنفيذية)
	3-1-5 نسبة المشاريع التي خضعت للتقييم فيما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتدابير التخفيف المنفذة (2021/2020: تقييم 100 في المائة من المشاريع ومتابعة 70 في المائة من التدابير التخفيفية؛ 2022/2021: تقييم 70 في المائة من المشاريع ومتابعة 60 في المائة من التدابير التخفيفية؛ 2023/2022: تقييم 100 في المائة من المشاريع ومتابعة 90 في المائة من التدابير التخفيفية

النواتج

- 30 منتجا إذاعيا 10 منتجات من المنتجات المتعددة الوسائط، وتنظيم إحاطتين صحفيتين مخصصتين بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتغطية كاملة من وسائط الإعلام والإذاعة للتحقيقات والتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، وتنظيم 4 حملات توعية بشأن أيام حقوق الإنسان الرئيسية: اليوم العالمي للطفل، وحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، واليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، واليوم الدولي للمرأة
- أنشطة التعزيز والوقاية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التقيد بالإجراءات القانونية ورصد ظروف الاحتجاز من خلال 52 بعثة رصد وتحقيق شملت زيارات إلى مرافق الاحتجاز، ونقل ومتابعة ما لا يقل عن 12 حالة ذات دلالة رمزية من حالات انتهاك حقوق الإنسان، وبرنامج حماية شامل واحد، واعتماد استراتيجية واحدة، بما في ذلك مبادئ توجيهية تنفيذية لإدراج التدريب في مجال حقوق الإنسان في مناهج مؤسسات التدريب التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية
- نشر تقرير مواضيعي واحد في الوقت المناسب ومذكرات فصلية عن اتجاهات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان
- تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان مع تدابير تخفيف محددة الأهداف لتعزيز امتثال قوات الدفاع والأمن المالية لحقوق الإنسان عن طريق الاضطلاع بأنشطة متابعة (اجتماعات/حوارات وبعثات ميدانية) من أجل تيسير تنفيذ ما لا يقل عن 90 في المائة من التدابير التخفيفية الموصى بها من خلال 6 دورات توعية و 12 دورة تدريبية
- تعزيز الدعوة وتقديم المساعدة التقنية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك جعل تعويضات الضحايا جزءا من عملية المصالحة من خلال توفير 6 حلقات عمل لفائدة المؤسسات الحكومية الوطنية، و 6 حلقات عمل لرابطات ضحايا العنف الجنساني، وأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وتنسيقية حركات أزواد والائتلاف، و 10 دورات لإذكاء الوعي بشأن قدرات الإنذار المبكر مع المجتمعات المحلية في 5 مناطق
- تنظيم ودعم 4 حملات سنوية رئيسية في مجال حقوق الإنسان مع برامج توعية من خلال 50 برنامجا إذاعيا و 5 مواد متعددة الوسائط وتنظيم إحاطتين صحفيتين مخصصتين بشأن قرارات مجلس الأمن

- إشراك أطراف النزاع في اتخاذ تدابير تصحيحية لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، من خلال تنظيم 8 زيارات ميدانية (2 لكل منطقة) من أجل رصد الالتزام بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له وبدء 5 جلسات حوار لأفراد قوات الدفاع والأمن المالية

- تعزيز وتوسيع آليات ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ على مستوى المقر وعلى مستوى المناطق من خلال توفير 4 حلقات عمل بشأن تحليل البيانات، وحلقتي عمل بشأن التحقق التقني والتحقق السياسي، وجلستي استعراض للمتابعة، وتنظيم مناقشة مفتوحة واحدة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة لتقييم مسؤولية الدولة ومستويات التنفيذ

- القيام بأنشطة الدعوة وبناء القدرات والدعم التقني لتعزيز الإطار الوطني لحماية الطفل عن طريق تنظيم 8 حلقات عمل في باماكو مع البرلمان الوطني (1)، والسلطات القضائية (1)، وشبكة الشباب للدفاع عن حقوق الطفل (1)، والجهات المحلية صاحبة المصلحة في المناطق (5)

- إشراك أطراف النزاع في تنفيذ ورصد وتقييم خطط عملها الموقعة مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم ضمن القوات والجماعات المسلحة، من خلال تنظيم 6 حلقات عمل مع الجماعات المسلحة الموقّعة؛ وعقد اجتماعين للفريق العامل التقني المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة وتنسيقية الحركات الأزوادية؛ وعقد اجتماعين للفريقين العاملين التقنيين المشتركين بين الأمم المتحدة والحكومة والائتلاف و 15 زيارة للمخيمات

- القيام برصد منتظم للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالة النزاع المسلح والإبلاغ عنها، من خلال إيفاد ما لا يقل عن 15 بعثة ميدانية (إلى مناطق كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا وموبتي) للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتحاور مع قيادات الجماعات المسلحة ومنظمات وميليشيات الدفاع الذاتي

- تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن المالية (الجيش والشرطة والدرك) المتعلقة بحماية الطفل من أجل تحسين إدماج الاحتياجات المحددة للأطفال المتأثرين بالنزاع في إصلاح قطاع الأمن من خلال 5 دورات تدريبية

- تسهيل أداء اللجان المحلية لحماية التعليم لمهامها بشكل فعال من خلال تقديم المشورة التقنية و 6 حلقات عمل إقليمية مع الجهات صاحبة المصلحة والسلطات المحلية بشأن إعلان المدارس الآمنة، الذي أقرته مالي في عام 2018

- تعزيز قدرة السلطات الحكومية والجهات الشريكة الوطنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق الطفل، بشأن آليات رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالة النزاع المسلح والإبلاغ عنها من خلال 5 دورات تدريبية في المناطق

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
2-3 تحسين قدرات المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الفئات الضعيفة من الشباب في وسط البلد	1-2-3 زيادة عدد منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في وسط البلد، التي تنشر تقارير علنية عن مسائل حقوق الإنسان (2021/2020: صفر؛ 2022/2021: 4؛ 2023/2022: 10) 2-2-3 نسبة الشباب المستفيدين من برنامج للتدريب والتوعية بحقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة الذين أكملوا البرنامج التدريبي واستقروا في المنطقة التي تدربوا فيها (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 70 في المائة)

النواتج

- زيادة القدرات والمعارف المتعلقة بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني وتطبيقه، بين الأوساط القضائية وغير القضائية في مالي، وقوات الدفاع والأمن المالية، والجماعات المسلحة الموقعة من خلال توفير حلقتي عمل تقنيتين بشأن حماية الحقوق الأساسية، وحلقة دراسية واحدة بالتعاون مع المعهد الدولي لحقوق الإنسان، و 7 حلقات عمل تدريبية ودورات توعية في 7 مناطق، و 3 حلقات عمل للوزارات الرئيسية وأعضاء المجلس الوطني الانتقالي
- زيادة قدرة الشباب على صد التطرف العنيف من خلال مشروعين للتدريب المهني، وتوفير المعدات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان لفائدة 100 شابة وشاب
- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، في مجال رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها علنا، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها، من خلال برنامج تدريبي مدته أسبوع واحد وتنفيذ مشروع واحد لبناء قدرات المنظمات القائمة على الحقوق في 4 مناطق محلية

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
3-3 عمل آلية وإجراءات العدالة الانتقالية في مالي وفقاً لمعايير حقوق الإنسان وزيادة قدرات السلطات المختصة، بما في ذلك السلطات غير القضائية، في مجال مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان	3-3-1 زيادة عدد التدابير المتخذة لمكافحة الإفلات من العقاب بعد الحوار مع السلطات المعنية، بما فيها الجيش والسلطات القضائية (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: التحقيق في 8 حالات على نحو سليم وعرضها على نظام العدالة) 3-3-2 إنشاء السلطات المالية آلية وطنية من أجل متابعة توصيات لجنة التحقيق الدولية (2021/2020: لا ينطبق 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: آلية واحدة) 3-3-3 عدد الآليات المتعلقة بجبر الضرر التي أنشئت لفائدة الضحايا بعد انتهاء ولاية لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: 1)

النواتج

- زيادة قدرة السلطات القضائية ذات الصلة على تسريع التحقيقات والإجراءات المتعلقة بالقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا ذات الدلالة الرمزية المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، من خلال عقد 12 اجتماعا للدعوة والمتابعة مع السلطات المالية في جميع المناطق، وتوفير الدعم التقني واللوجستي للمدعي العام العسكري ووحدات التحقيق التابعة للدرك
- تعزيز الدعوة الاستراتيجية والمشاركة من أجل إنشاء آلية وطنية لمتابعة التوصيات المقدمة من لجنة التحقيق الدولية وإنشاء هيئتين تخلفان لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، من خلال الدعوة والمشورة الاستراتيجية لإنشاء آلية وطنية وتقديم الدعم التقني من أجل التنفيذ الفعال لتوصيات لجنة التحقيق وتوصيات السياسة الوطنية لجبر الضرر للضحايا
- زيادة قدرة السلطات غير القضائية على منع توسع نطاق التطرف العنيف وتعزيز حقوق الإنسان على مستوى المجتمعات المحلية من خلال تنظيم 6 جلسات حوار مع الزعماء الدينيين/التقليديين تركز على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التطرف العنيف

- تعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة لحالات العنف الجنسي والجنساني ومتابعتها من خلال تقديم الدعم فيما يخص إدارة خط الاتصال المباشر القائم الخاص بالمسائل الجنسية والجنسانية، بما في ذلك عن طريق إنشاء إجراء تشغيلي موحد واحد لذلك الخط

العوامل الخارجية

استمرار تدهور الحالة الأمنية وتواصُل الهجمات في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي، بحيث يؤدي ذلك إلى تقييد سبل الوصول وانعدام التواصل والحوار من جانب الأطراف في اتفاق السلام

الجدول 8

الموارد البشرية: العنصر 3، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيق المصالحة

	الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	*و أ ع - أ ع م*	*مد-2 - مد-1*	*ف-5 - ف-4*	*ف-3 - ف-2*	*الخدمة الميدانية*	*المجموع الفرعي*	*الموظفون الوطنيون*[أ]	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
وحدة حماية المدنيين									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	–	2	2	–	4	–	2	6
المقترح للفترة 2023/2022	–	–	2	3	–	5	–	2	7
صافي التغير	–	–	–	1	–	1	–	–	1
وحدة حماية الطفل									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	–	1	2	–	3	3	1	7
المقترح للفترة 2023/2022	–	–	1	2	–	3	3	1	7
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	–	1	1	–	2	3	2	7
المقترح للفترة 2023/2022	–	–	1	1	–	2	3	2	7
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
شعبة حقوق الإنسان									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	8	14	1	24	31	19	74
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	8	14	1	24	31	19	74
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مكتب مستشارة شؤون حماية المرأة									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	–	1	1	–	2	2	1	5
المقترح للفترة 2023/2022	–	–	1	2	–	3	2	1	6
صافي التغير	–	–	–	1	–	1	–	–	1
المجموع									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	13	20	1	35	39	25	99
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	13	22	1	37	39	25	101
صافي التغير	–	–	–	2	–	2	–	–	2

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفتان

وحدة حماية المدنيين

الجدول 9

الموارد البشرية: وحدة حماية المدنيين

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
الوظيفة	+1	ف-2	عالم بيانات معاون	إنشاء	في باماكو
المجموع	**+1**		(انظر الجدول 8)		

84 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة حماية المدنيين من 6 وظائف ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 2 ف-3، و 2 من متطوعي الأمم المتحدة).

85 - وحماية المدنيين مهمة أساسية من مهام البعثة المتكاملة، علاوة على كونها نشاطا يخص البعثة بأكملها، ويتطلب نهجا متكاملا لجميع عناصر البعثة: المدنية والشرطية والعسكرية، وعند الاقتضاء، التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وقد زادت مسؤولية حماية المدنيين في السنوات الأخيرة، دون حدوث أي تعديل يتماشى مع ذلك في ملاك الموظفين منذ إنشاء الوحدة. وحددت الولاية الأخيرة المهام الإضافية التالية ذات الأولوية بموجب الفقرة 28 (ج) '2' من قرار مجلس الأمن 2531 (2020):

(أ) تعزيز آليات الإنذار المبكر وتسجيل معدل استجابة البعثة وتحليله بصورة منهجية؛

(ب) تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وآليات الحماية، بما في ذلك التفاعل مع المدنيين، والتواصل المجتمعي، والمصالحة، والوساطة، ودعم حل النزاعات المحلية والقبلية والإعلام؛

(ج) اتخاذ تدابير قابلة للتكييف ومرنة ومحكمة واستباقية لحماية المدنيين، بسبل منها إنشاء فرقة عمل متنقلة، وإعطاء الأولوية لنشر العتاد البري والجوي، حسب توافره، في المناطق التي يكون فيها المدنيون أكثر عرضة للخطر، مع توقع أن تضطلع سلطات مالي بمسؤولياتها في المناطق المعنية؛

(د) التخفيف من المخاطر التي تحدق بالمدنيين قبل وأثناء وبعد أي عملية عسكرية أو عملية للشرطة، بسبل منها تتبع ما يلحق بالمدنيين من ضرر من جراء عمليات البعثة والحيلولة دون وقوعه والتقليل إلى أدنى حد منه ومعالجته؛

(هـ) منع عودة العناصر المسلحة النشطة إلى المراكز السكنية الرئيسية والمناطق الأخرى التي يتعرض فيها المدنيون للخطر، وعدم الانخراط في عمليات مباشرة إلا لمواجهة التهديدات الخطيرة والموثوقة.

86 - وبغية الاستجابة للمطالب ذات الصلة وإسداء المشورة إلى القيادة العليا بشأن كيفية الوفاء بهذه الالتزامات الإضافية، يقترح إنشاء وظيفة عالم بيانات معاون (ف-2) من أجل ليتولى إنشاء خلية لبيانات حماية المدنيين. وبهدف تحسين قدرة البعثة على منع التهديدات التي تَحيق بالمدنيين واستباقها والتصدي لها، سيُكلف عالم البيانات المعاون بجمع البيانات ذات الصلة وإنتاج أدوات وإحصاءات بصرية لأغراض التحليل، مثل تحديد الأثر المكاني - الزماني لدوريات وعمليات القوة وشرطة الأمم المتحدة. وسيمكن ذلك وحدة الحماية المدنية من إجراء المزيد من تقييمات الخطر القائمة على الأدلة، باستخدام بيانات كمية

ومؤشرات قابلة للقياس لدعم تحسين عملية اتخاذ قرارات القيادة العليا. وستضطلع الوحدة برصد أنشطة البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وقياس القدرة الفعلية لقوات الدفاع والأمن المالية على توفير الحماية للمجتمعات المحلية المتضررة والتثبت من تلك القدرة. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء خلية البيانات يستجيب لطلب تعزيز آلية الإنذار المبكر وفقا للمهام ذات الأولوية المبينة في قرار مجلس الأمن 2531 (2020)، الذي يكلف البعثة بتعزيز آليات الإنذار المبكر وتسجيل معدل استجابة البعثة وتحليله بصورة منهجية. وهو يتماشى كذلك مع الالتزامات الرئيسية الواردة في استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، التي تهدف إلى تحسين استخدام البيانات في عمليات السلام وتخصيص الموارد للقدرات المتصلة بالبيانات والابتكار. ومن شأن تحسين الإدارة الشاملة للبيانات المتعلقة بحماية المدنيين أن ينهض باستجابة البعثة بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بغية تعزيز الحماية التي توفرها عمليات حفظ السلام، ودعم أداء جميع عناصر حفظ السلام ومساءلتها على نحو فعال، وتعزيز أثر حفظ السلام في استدامة السلام.

87 - وباقتراح إنشاء هذه الوظيفة، ستتمكن وحدة حماية المدنيين من تحسين قدرتها على إدارة البيانات والتنبؤ بالاتجاهات ومنع وقوع الحوادث، فضلا عن إعطاء الأولوية للحجم الكبير من الطلبات والواجبات المتباينة.

88 - ويتطلب التعقيد المتزايد للسياق المالي، وتوسع نطاق التهديدات التي تَحيق بالمدنيين والحوادث والاتجاهات المرتبطة بها، زيادةَ القدرة على تجميع مختلف مصادر البيانات وتحليلها وإعطاءها تصورا مرئيا (بدءا من البيانات المستندة إلى النصوص المأخوذة من الصحف المحلية إلى البيانات الجغرافية المرجعية عن تحركات الجماعات المسلحة). وتتطلب الوظيفة امتلاك مهارات الترميز بلغات متعددة من أجل الاستجابة للمتطلبات المتعلقة بتحليل البيانات والتنبؤ بها وإدارتها. وتفرض الطبيعة المتقلبة للنزاع على البعثة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالاستجابة السريعة للإنذار المبكر، وتحديد الأثر المكاني - الزماني، ونظم المعلومات الجغرافية المكانية.

89 - وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إنشاء خلية بيانات أن ييسر التعاون مع المكاتب الأخرى في البعثة، مثل خلية التحليل المشتركة للبعثة، ومركز العمليات المشتركة، ووحدة الاستخبارات في مقر القوة، ووحدة التخطيط الاستراتيجي لتطوير أدوات مشتركة، وإجراء عمليات المسح، والتحقق من جمع البيانات من مختلف المصادر، ومنتجات نظم المعلومات الجغرافية، من بين أمور أخرى.

90 - وستكفل هذه الوظيفة، التي سيكون مقرها في باماكو، التنسيق الاستراتيجي مع قيادة البعثة والمشاركة التنفيذية مع القوة وشرطة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، وتسجيل المعلومات في الأدوات وقواعد البيانات القائمة بالتعاون الوثيق مع مركز العمليات المشتركة وخلية التحليل المشتركة للبعثة من أجل اتباع نهج على نطاق البعثة.

91 - ومن شأن عدم تعزيز وتعديل الهيكل الحالي لملاك الموظفين أن يعرض للخطر فعالية وكفاءة تقديم التقارير في حينها، ودعم عملية صنع القرار، والإجراءات التصحيحية التي لها تأثير مباشر على ولاية البعثة المتمثلة في حماية المدنيين. وقد يمثل ذلك عائقا كبيرا أمام تنفيذ مهمة تعزيز آليات الإنذار المبكر والتسجيل والتحليل المنهجيين لمعدل استجابة البعثة. ومع تزايد انعدام الأمن وتوسع نطاق المخاطر المتعلقة بحماية المدنيين، يتعين توفير قدرة أكبر للتصدي لهذا التحدي الحاسم ودعم استقاء البيانات الشامل وتقييمها

على نطاق البعثة من أجل الاسترشاد بها في عملية صنع القرار وسن الإجراءات الوقائية. وبالإضافة إلى ذلك، فسيؤثر عدم توفير الحماية للمدنيين تأثيرا مباشرا على شرعية ومصداقية وجود الأمم المتحدة في الميدان.

92 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة ثابتة واحدة، على النحو المبين في الجدول 9.

مكتب مستشارة شؤون حماية المرأة

الجدول 10

الموارد البشرية: مكتب مستشارة شؤون حماية المرأة

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
الوظيفة	+1	ف-3	موظف لشؤون حماية الطفل	إنشاء	في غاو
المجموع	**+1**		(انظر الجدول 8)		

93 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب مستشارة شؤون حماية المرأة من خمس وظائف ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 1 ف-3، ووظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة، ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة).

94 - ويتمثل دور مكتب مستشارة شؤون حماية المرأة في دعم نظام الرصد والتحليل والإبلاغ عن العنف الجنسي؛ وتوفير التوجيه والتنسيق الفنيين العامين في جميع عناصر البعثة ذات الصلة بشأن تدابير منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له؛ وتيسير الحوار مع أطراف النزاع بهدف الحماية؛ وتنسيق وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمكافحة العنف الجنسي؛ وتعزيز المسؤولية المحلية واستراتيجيات الوقاية بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من خلال أنشطة الدعوة والتوعية وبناء القدرات والتدريب على مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق العمل مع الزعماء الدينيين والتقليديين؛ وتعميم مراعاة اعتبارات العنف الجنسي في السياسات والعمليات.

95 - وقد أدى تزايد انعدام الأمن والعنف الذي ترتكبه العناصر المتطرفة العنيفة إلى زيادة المخاطر المتعلقة بحماية المدنيين، لا سيما من حيث صلتها بحقوق الأطفال ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

96 - ونظرا لعدم كفاية الموظفين والافتقار إلى الوجود الميداني، لا يستطيع مكتب مستشارة شؤون حماية المرأة ووحدة حماية الطفل سوى تغطية وتنفيذ الأنشطة والخطط الميدانية جزئيا وبذل جهود مخصصة مع الجهات الشريكة. وزاد عبء العمل أيضا بسبب المتابعة والتنفيذ اللازمين لخطط العمل التي وقعتها الجماعات المسلحة الموقعة من أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك البيان المشترك الموقع بين الأمم المتحدة والحكومة وخطة عملها لمنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود. وقد استلزمت هذه الأنشطة وجود موظف متفرغ للتوجيه، وتعزيز القدرات، ومتابعة عمليات التنفيذ، ومشاريع التقارير عن حالة تنفيذ خطط العمل.

97 - وعلى الصعيد الاستراتيجي، ستدعم الوظيفة ولايتي حماية المرأة والطفل على السواء وستدعم الدعوة والتنسيق مع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ مختلف خطط العمل. وسيعقد شاغل الوظيفة ما لا يقل عن 15 دورة رفيعة المستوى للدعوة مع مسؤولين من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا/الاتحاد الأفريقي)، والوزارات المشـــاركة في تنفيذ الخطط التي تدعمها الحكومة، والقادة السياسيين والعسكريين الرفيعي المستوى للجماعات المسلحة. وسيعمل شاغل الوظيفة أيضا مع الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع التابع لمجلس الأمن، ومجموعة أصدقاء الفريق العامل. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا أمام كبير مستشاري شؤون حماية المرأة عن حالة تنفيذ خطط العمل المختلفة. وأخيرا، سيعقد شاغل الوظيفة اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف ودورات لأغراض الدعوة مع مسؤولين رفيعي المستوى في الميدان لكفالة تنفيذ خطط العمل.

98 - وعلى الصعيد التقني، سيقوم شاغل الوظيفة بتنسيق المفاوضات والحوار مع الجماعات المسلحة والمسؤولين التقنيين الحكوميين، وسيكون مسؤولا عن متابعة تنفيذ خطط العمل الثلاث التي وضعتها الجماعات المسلحة لتنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة، التي تتضمن كل منها أربع ركائز رئيسية وأكثر من 50 نشاطا مقررا سنويا في مناطق غاو وكيدال وميناكا وموبتي وتاوديني وتمبكتو. وسيقدم موظف شؤون حماية الطفل تقارير رصد وتنسيق فصلية وسنوية إلى قيادة القسم ومقر الأمم المتحدة.

99 - وسيعالج نشر موظف شؤون حماية الطفل في غاو فجوة جوهرية في موارد الحماية الحالية وسيمثل أداة أساسية لتنفيذ خطط العمل والأنشطة ذات الصلة لكل من أفرقة حماية المرأة والطفل.

100 - ولا يمكن لملاك الموظفين الحالي لوحدة حماية الطفل ومكتب مستشارة شؤون حماية المرأة أن يفي بالاحتياجات وعبء العمل الحاليين، ولا تزال هناك فجوة كبيرة في قدرة المكاتب الميدانية. وقد وقعت الجماعات المسلحة خطط العمل بتوجيه من قيادة البعثة وتحت رعايتها، وهي تتطلب زيادة القدرات. وتتطلب الخطط أيضا دعما منسقا من مكتبي الممثلتين الخاصتين للأمين العام المعنيتين بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبالأطفال والنزاع المسلح، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها في مالي، والبعثة ومكتبي حماية المرأة وحماية الطفل التابعين لها، من أجل المساهمة في الحد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاع في مالي والقضاء عليها. وسيؤدي عدم توفير هذه القدرة الإضافية إلى إضعاف القدرة على مرافقة الجماعات المسلحة والجهات الحكومية صاحبة المصلحة في تنفيذ خطط العمل. وسيؤثر عدم القدرة على تلبية الحاجة المتزايدة وعلى دعم تنفيذ خطط العمل تأثيرا سلبيا على دعم البعثة لعمليات السلام والمصالحة وتنفيذ ولايتها من حيث صلتها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وحماية المدنيين. وتعد الوظيفة المقترح إنشاؤها حاسمة الأهمية لدعم الحد من العدد المتزايد من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي تحدث في منطقتي الوسط والشمال.

101 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة ثابتة واحدة، على النحو المبين في الجدول 10.

العنصر 4: إعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

102 - ستدعم البعثة السلطات المالية فيما ستقدم عليه من إصلاحات مؤسسية أساسية ترمي إلى استعادة سلطة الدولة في سياق الفترة الانتقالية الطويلة الأمد وعلى النحو المبين في اتفاق السلام. وبغية تحسين الظروف الأمنية وضمان استدامتها وتحقيق المزيد من ثمار السلام للسكان، ستدعم البعثة نظراءها الماليين للمضي قدما في استعادة سلطة الدولة من خلال النشر المتزايد والفعال للسلطات المحلية والإدارات المؤقتة، فضلا عن القدرة القضائية والقدرة من حيث المؤسسات الإصلاحية في الوسط والشمال. وسيتمثل الهدف من التنسيق المعزز والمتكامل مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة المحلية إلى النهوض بقدرة الموظفين المدنيين وفعاليتهم، مع المساهمة أيضا في سيادة القانون وتعزيز جهود تحقيق

الاستقرار، بما في ذلك في الوسط. وعلى الصعيد الوطني، ستعطي البعثة، بالتنسيق مع الجهات الشريكة، الأولوية أيضا للمساعدة التقنية الأساسية من أجل تنفيذ الإصلاحات القانونية والإقليمية.

103 - وستقدم البعثة، من خلال مساعيها الحميدة المتواصلة، الدعم للحكومة في زيادة نقل خدمات الدولة إلى الإدارات المحلية اللامركزية أو غير المتمركزة، وتفعيل جميع الإدارات المؤقتة على مستوى المناطق والدوائر والبلديات. وستكون أنشطة بناء القدرات أساسية لتنفيذ إصلاحات اللامركزية وضمان حصول السكان على الخدمات العامة. وبالتعاون مع الجهات الشريكة المعنية وتمشيا مع اتفاق السلام، ستقدم البعثة دعمها للمشاركة الفعالة لهيئات الحوكمة المحلية في إطار منطقة التنمية الشمالية، على النحو المتوخى في اتفاق السلام.

104 - وسيعزز الدعم الذي تقدمه البعثة للسلطات الحكومية والمحلية في تنفيذ استراتيجية الحكومة التي تقوم على أسس سياسية لتحقيق الاستقرار في وسط مالي، في الوقت ذاته، سيادة القانون، ويدعم المصالحة والتماسك الاجتماعي، مع تحسين الظروف الأمنية أيضا من خلال إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية تدريجيا. وستواصل البعثة الاستفادة من مشاريعها السريعة الأثر لاستكمال وتوطيد توفير الخدمات الأساسية وأنشطة تسوية النزاعات في وسط وشمال مالي، مع التركيز على دعم الفئات السكانية الضعيفة بما يشمل النساء والشباب.

105 - وسيكون استمرار الدعم التقني والبرنامجي للعدالة وسيادة القانون أمرا حاسما لتيسير زيادة حضور نظام العدالة الجنائية وقدرته على مكافحة الإفلات من العقاب، وتوفير خدمات العدالة للسكان. وستواصل البعثة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية مؤسسات سلسلة العدالة الجنائية في مالي، والتي ستكون ذات أهمية حاسمة لتعزيز الثقة بين السكان المحليين والجهات الفاعلة الحكومية في مجالي القضاء والأمن. وبالتنسيق مع الجهات الشريكة، ستدعم البعثة السلطات الوطنية في تعزيز البنى التحتية للسجون وتعزيز قدرة السجون على احتجاز المعتقلين شديدي الخطورة على نحو آمن ومأمون ومنع انتشار نزعة التطرف والتطرف العنيف داخلها. وسيكون بناء القدرات والبنى التحتية ضروريين لضمان أن تكون دائرة السجون في مالي قادرة على احتجاز المعتقلين البارزين بشكل فعال، دون الاشتمال على نظام إداري مختص قائم على حقوق الإنسان ويستوفي المعايير الدولية. وستعزز الجهود المتعددة التي تبذلها البعثة مكافحة الإفلات من العقاب، مع تقديم الدعم التقني للسلطات القضائية بشأن التحقيق مع الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم تزعزع جهود السلام، بما في ذلك الجرائم ذات الصلة بالإرهاب والفظائع الجماعية والجرائم المنظمة عبر الوطنية، ومقاضاتهم واحتجازهم ومحاكمتهم، فضلا عن رصد كيفية معالجة القضاء للحالات ذات الدلالة الرمزية، بما في ذلك انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وسينصب التركيز بوجه خاص على رصد سير عمل نظام القضاء العسكري، وكذلك على الضوابط التنظيمية التي تخص المنازعات على الأراضي، التي لا تزال تشكل مصدرا رئيسيا للتوتر بين المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، ستستمر التدخلات الرامية إلى منع الفساد ومكافحته في قطاع العدل، من خلال تحسين النزاهة القضائية، وفي السجون.

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
4-1 التقدم المحرز في استعادة سلطة الدولة مع أداء الموظفين المدنيين الوظائف الأساسية للدولة في وسط وشمال مالي	4-1-1 النسبة المئوية لمسؤولي الدولة الذين أرسلوا إلى مراكز عملهم على مستوى المناطق والدوائر والمقاطعات وفي المناطق الشمالية (2021/2020: 17 في المائة؛ 2022/2021: 40 في المائة؛ 2023/2022: 20 في المائة)
	4-1-2 عدد المناطق *والدوائر* والبلديات ذات الإدارات المؤقتة و/أو المجالس المنتخبة حديثاً التي تؤدي عملها (2021/2020: 5 مناطق و 24 *دائرة* و 49 بلدية؛ 2022/2021: 5 مناطق و 24 *دائرة* و 47 بلدية؛ 2023/2022: 5 مناطق و 24 *دائرة* و 50 بلدية)
	4-1-3 النسبة المئوية من مخصصات الميزانية الوطنية التي تصرف فعلا لصالح الجماعات الإقليمية في منطقتي الشمال والوسط (2021/2020: 26 في المائة؛ 2022/2021: 25 في المائة؛ 2023/2022: 30 في المائة)
	4-1-4 عدد اللجان التي أعيد تنشيطها *(اللجان البلدية والمحلية والإقليمية المعنية بالتوجيه والتنسيق ومتابعة أعمال التنمية)* في الشمال والوسط (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 46؛ 2023/2022: 79)
	4-1-5 عدد منظمات المجتمع المدني الشبابية التي تشارك في مبادرات تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والعملية الانتخابية (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 170؛ 2023/2022: 180)
	4-1-6 تنفيذ خطط العمل ذات الأولوية على مستوى المناطق *والدوائر* والبلديات (2021/2020: 5 على مستوى المناطق و 24 على مستوى *الدوائر* و 49 على مستوى البلديات؛ 2022/2021: 5 على مستوى المناطق و 24 على مستوى *الدوائر* و 72 على مستوى البلديات؛ 2023/2022: 5 على مستوى المناطق و 24 على مستوى *الدوائر* و 50 على مستوى البلديات)
	4-1-7 عدد ما يُنفذ من المشاريع المتعلقة بثمار السلام، بما في ذلك بناء الثقة في البعثة والمهام المنوطة بها، والتماسك الاجتماعي وتسوية النزاعات التي تحدث بين القبائل وداخل القبيلة الواحدة، ومؤسسات الأمن وسيادة القانون، وتفعيل سلطات الدولة وتحقيق فعاليتها، ودعم عملية السلام (2021/2020: 132؛ 2022/2021: 126؛ 2023/2022: 126)

النواتج

- تقديم المساعدة التقنية من خلال ما لا يقل عن 12 جلسة عمل من أجل التعيين الفعال لمديرين ومعاونين مدنيين مؤهلين (مدربين) في الوظائف الشاغرة التي يتجاوز عددها 400 وظيفة في *المحافظات*، بما في ذلك في المناطق الجديدة، من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها قيادة البعثة
- تيسير الحوار بين الدولة والمجتمع بشأن القضايا ذات الاهتمام المحلي، بما في ذلك التعاون مع اللجنة الإقليمية الرائدة للإطار السياسي الاستراتيجي لإدارة الأزمات في المنطقة الوسطى من خلال 54 اجتماعا (5 اجتماعات على مستوى المناطق و 47 اجتماعا على مستوى البلديات)
- عقد دورتين لبناء القدرات في المناطق الجديدة (سان وبانديا‌غارا ودوينتزا) الناشئة عن منطقتي سيغو وموبتي لفائدة 210 من المحافظين ومساعدي المحافظين ورؤساء البلديات ومعاونيهم
- تقديم المشورة التقنية لاستعراض التقدم المحرز في الإصلاحات السياسية والمؤسسية المتصلة ببدء تنفيذ اتفاق السلام وميثاق الانتقال من خلال توفير التدريب لفائدة 100 من المحافظين ومساعدي المحافظين ورؤساء البلديات وأعوانهم لاستعراض التقدم المحرز في سياسات الحكم المحلي، والشرطة الإقليمية، ومنطقة التنمية الشمالية، وجهود تحقيق اللامركزية
- تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، من أجل القيام بدور نشط في تنفيذ اتفاق السلام من خلال تيسير عقد اجتماعين و 20 حلقة عمل في باماكو وموبتي وسيغو وتمبكتو وتاوديني وغاو وميناكا وكيدال، مع أداء دور مؤثر في مواجهة الحكومة من خلال رقابة المواطن على العمل العام
- توفير الدعم لتنفيذ اتفاق السلام والاستجابة للاحتياجات المحددة في وسط مالي من خلال توفير مشاريع ثمار السلام (بما في ذلك 96 مشروعا من المشاريع السريعة الأثر) بما يتماشى مع أولويات مالي المنسقة من خلال الاجتماعات مع الجهات الشريكة الوطنية والدولية
- تيسير عقد 12 جلسة عمل مع الجهات الشريكة التقنية والمالية بشأن تنفيذ العناصر الاجتماعية والاقتصادية لاتفاق السلام مع الحكومة الانتقالية على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى جانب جهات شريكة أخرى في مجالي التنمية والعمل الإنساني
- إحراز تقدم نحو إعادة نشر الإدارة الحكومية وقبولها من خلال 5 منتجات متعددة الوسائط و 15 منتجا إذاعيا
- الأموال الخارجة عن الميزانية التي عبأتها البعثة خلال سنة الميزانية لصندوقها الاستئماني للسلام والأمن في مالي الممول من الجهات المانحة، والتي بلغت زيادة إجمالية لا تقل عن 15 في المائة من الأموال

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
2-4 تعزيز مؤسسات العدالة لتكون قادرة على تقديم الخدمات القضائية الأساسية وضمان سيادة القانون وإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان وزيادة ثقة السكان في نظام العدل	4-2-1 تنفيذ وزارة العدل لإصلاح في قطاع العدل من خلال تنقيح الإطار القانوني المعمول به، بما في ذلك تنقيح قانون الإجراءات الجنائية، والقانون الجنائي، وإطار قانوني بشأن دور الممارسات القضائية التقليدية وعلاقة التكامل بينها (2021/2020: قيد الاستعراض؛ 2022/2021: اعتماد تشريعات إصلاحية؛ 2023/2022: اعتماد تشريعات إصلاحية بشأن مسائل القانون المدني والقانون الجنائي)
	4-2-2 زيادة النسبة المئوية للقضاة والسلطات القضائية الأخرى (الذين تم تعيينهم) ذات الحضور المستمر في الشمال والوسط (2021/2020: 84 في المائة؛ 2022/2021: 80 في المائة؛ 2023/2022: 85 في المائة)

النواتج

- دعم التكامل البناء بين آليات العدالة الرسمية وآليات العدالة التقليدية من خلال 15 دورة توعية و/أو تدريبية وعقد مؤتمر شامل واحد مع النظراء من الحكومة والجهات الفاعلة التقليدية والرسمية وممثلي المجتمع المدني
- تيسير 20 دورة استشارية بشأن المعايير والتقنيات وأفضل الممارسات الدولية المتّبعة في مجال العدالة الجنائية للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين القضائيين/موظفي المحاكم بشأن الدعم الوطني لعقد مائدتين مستديرتين/حلقتي عمل بشأن الإطار التنسيقي للجهات المعنية بالعدالة الجنائية دعما للتعاون فيما بين السلطات القضائية وسلطات السجون، وتنظيم 6 جلسات استماع متنقلة و 6 بعثات قضائية، في المناطق التي نقلت السلطات القضائية منها لأسباب أمنية
- ما لا يقل عن 15 جلسة عمل و 8 حلقات عمل للموافقة على برنامج تدريب وطني واحد، وتقديم الدعم في صياغة القوانين والمراسيم لوضع الأسس اللازمة لإنشاء مدرسة واحدة للتدريب خاصة بالإصلاحيات، وتنفيذ سياسة صحية وطنية واحدة لفائدة السجناء وخطة عمل لعمليات تفتيش السجون، وصياغة 10 أوامر خاصة بمراكز محددة، وقواعد وأنظمة، وسياسات واستراتيجيات صحية، و 5 عمليات لتحسين البنى التحتية، ودعم تدريب 50 موظفا وطنيا على القواعد الدولية الدنيا لمعاملة السجناء وأمن السجون
- دعم تنفيذ إصلاح العدالة من خلال 8 جلسات تمهيدية بشأن تشريعات جديدة/معدلة دعما لوزارة العدل فيما يتعلق بالإطار القانوني لقطاع العدل، امتثالا لمعايير سيادة القانون
- إعداد ما لا يقل عن 40 مادة إذاعية، بما في ذلك مناظرات ومقابلات وتحقيقات إخبارية، إعداد 24 منتجا متعدد الوسائط لزيادة الوعي بالعملية بما في ذلك الوعي بالمشاريع المدعومة من البعثة في مجال تحقيق الاستقرار والإنعاش في وسط وشمال مالي
- إعداد تقييم واحد بشأن آليات الرقابة الداخلية وتنظيم ما لا يقل عن 4 أنشطة لبناء القدرات في مجال النزاهة القضائية من أجل تعزيز آليات الرقابة الداخلية وجعلها قابلة للتشغيل، بهدف زيادة عدد القرارات المتخذة بشأن الشكاوى المتعلقة بنزاهة القضاة، وتيسير بعثات دائرة التفتيش القضائي في باماكو والشمال والوسط
- عقد 5 اجتماعات مائدة مستديرة لتقديم الدعم التقني لوزارة العدل والوزارات التنفيذية المعنية في إعداد صيغة منقحة لقانون الأراضي أو غيره من التشريعات واللوائح المتعلقة بالأراضي بهدف الحد من النزاعات بين القبائل وغيرها من النزاعات

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
4-3 تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية على مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين جاهزية المحاكم والسجون لأداء وظائفها	4-3-1 زيادة عدد المحاكمات التي بتت في جرائم خطيرة وأسفرت عن إصدار أحكام وإنزال العقاب بحق المدانين (2021/2020: 69؛ 2022/2021: 30؛ 2023/2022: 40)
	4-3-2 صياغة واعتماد وتنفيذ سياسة جنائية شاملة (2021/2020: أُخرت؛ 2022/2021: اعتماد وتنفيذ السياسة الجنائية؛ 2023/2022: مواصلة تنفيذ السياسات الجنائية مع إحراز تقدم في الملاحقة القضائية للقضايا ذات الدلالة الرمزية المحددة)

الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
	4-3-3 إحراز تقدم في إصلاح نظام القضاء العسكري (2021/2020: أُخر؛ 2022/2021: الاتفاق مع النظراء الوطنيين على التوصيات الرئيسية بشأن عملية الإصلاح؛ 2023/2022: الاتفاق مع النظراء الوطنيين على التوصيات الرئيسية بشأن عملية الإصلاح وصياغة قانون جديد)
	4-3-4 إحراز تقدم في تشغيل المكاتب الفرعية التابعة للوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وفريق التحقيق المتخصص التابع لها في الوسط والشمال (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: تشغيل المكتب الفرعي في موبتي وتزويد مكتب فرعي واحد في الشمال بالبنى التحتية والمعدات)
	4-3-5 زيادة القدرة الوطنية على احتجاز المعتقلين الشديدي الخطورة في ظروف آمنة ومأمونة وإنسانية (2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 2023/2022: سجن واحد يمتلك القدرة على احتجاز المعتقلين الشديدي الخطورة)
	4-3-6 عدد المحاكم التي شُغلت في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال وموبتي (2021/2020: 11؛ 2022/2021: 14؛ 2023/2022: 18)

النواتج

- توفير الدعم للسلطات القضائية في التحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك حالات الوفاة التي تشهدها عمليات حفظ السلام، من خلال رصد ما لا يقل عن 10 قضايا جنائية مرتبطة بتلك الجرائم
- تيسير ما لا يقل عن 4 حلقات عمل تدريبية وحلقات عمل شهرية لبناء القدرات، وتقديم الدعم التشريعي والتقني للمحققين والمدعين العامين وقضاة التحقيق المسؤولين عن مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة، وتقديم دعم تقني، مما أسفر عن نجاح وضع استراتيجية لحماية الضحايا والشهود لضمان فعالية التحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها
- تقديم الدعم لمنع التطرف والتطرف العنيف ومكافحتهما من خلال تنفيذ تقييم واحد للمخاطر والاحتياجات، وإنشاء برنامج واحد للإدماج الاجتماعي في سجن ديولا
- تقديم الدعم التقني لتنفيذ إطار واحد للتعاون من أجل تحسين جمع ونقل الأدلة بين قوات الدفاع والأمن المالية والوحدة القضائية المتخصصة وإضفاء الطابع الرسمي عليه
- إعداد 10 منتجات إذاعية و 5 منتجات متعددة الوسائط، تشمل مناقشات ومقابلات مع الجهات الفاعلة المعنية بشأن القوانين الوطنية والمعايير الدولية المنطبقة في مجال العدالة

العوامل الخارجية

من شأن افتقار الجهات المالية صاحبة المصلحة إلى الإرادة السياسية لتنفيذ اتفاق السلام لعام 2015 وإلى الالتزام باستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي، فضلا عن وجود جماعات مسلحة وجماعات متطرفة عنيفة غير ممتثلة وما تقوم به من أنشطة، أن يعطل تنفيذ هذه المبادرات. ومن شأن ظروف تدهور الحالة الأمنية واستمرار الهجمات غير المتناظرة في المنطقتين الشمالية وخصوصاً الوسطى من مالي أن تؤدي إلى إعاقة تنفيذ الأنشطة المقررة وأن تزيد من تضرر المدنيين

الجدول 11

الموارد البشرية: العنصر 4، إعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

الفئة	*المجموع*
أولا- الأفراد المقدمون من الحكومات	
المعتمد للفترة 2022/2021	19
المقترح للفترة 2023/2022	19
صافي التغير	–

	الموظفون الدوليون									
ثانيا- الموظفون المدنيون	*و أ ع - أ ع م*	*مد-2 - مد-1*	*ف-5 - ف-4*	*ف-3 - ف-2*	*الخدمة الميدانية*	*المجموع الفرعي*	*الموظفون الوطنيون*[أ]	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	11	–	2	14	22	9	45
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	11	–	2	14	22	9	45
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قسم العدالة وشؤون السجون									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	1	9	7	1	18	12	8	38
المقترح للفترة 2023/2022	–	1	9	7	1	18	12	8	38
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	2	20	7	3	32	34	17	83
المقترح للفترة 2023/2022	–	2	20	7	3	32	34	17	83
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع، أولا وثانيا									
المعتمد للفترة 2022/2021	–	2	20	7	3	32	34	17	102
المقترح للفترة 2023/2022	–	2	20	7	3	32	34	17	102
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر 5: الدعم

106 - سيواصل عنصر الدعم في البعثة تقديم خدمات متسمة بالفعالية والكفاءة دعما لتنفيذ ولاية البعثة من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة، وتحسين الخدمات وتحقيق مكاسب في الكفاءة. وسيشمل ذلك تقديم الخدمات للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في جميع مواقع أنشطة البعثة المتكاملة. وسيتألف نطاق الدعم من جميع خدمات الدعم، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال؛ والعمليات الجوية؛ والميزانية والشؤون المالية والإبلاغ؛ وإدارة شؤون الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين؛ والمرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية؛ وإدارة الوقود؛ وخدمات التكنولوجيا الميدانية؛ والخدمات الطبية؛ وإدارة سلسلة الإمداد؛ والأمن؛ وإدارة المركبات والنقل البري.

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
5-1 تقديم خدمات دعم تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية إلى البعثة	5-1-1 النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (2021/2020: 68 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 90 في المائة؛ 2023/2022: ≤ 90 في المائة)
	5-1-2 متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة (2021/2020: 7,2 في المائة؛ 2022/2021: 8 في المائة ±3 في المائة)؛ 2023/2022: 6 في المائة)
	5-1-3 متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (2021/2020: 30 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 35 في المائة؛ 2023/2022: ≤ 36 في المائة)
	5-1-4 متوسط عدد الأيام التي تستغرقها إجراءات الاستقدام من قائمة المرشحين المقبولين حتى اختيار المرشحين بالنسبة للمرشحين الدوليين (2021/2020: 109؛ 2022/2021: ≤ 120؛ 2023/2022: ≤ 120 يوما تقويميا من تاريخ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة من الرتب ف-3 إلى مد-1 و خ م-3 إلى خ م-7)
	5-1-5 متوسط عدد أيام العمل التي تستغرقها إجراءات الاستقدام لشغل وظائف معينة، من تاريخ إغلاق باب التقدم للوظيفة الشاغرة حتى اختيار المرشحين، بالنسبة للمرشحين الدوليين (2021/2020: 353؛ 2022/2021: ≤ 120؛ 2023/2022: ≤ 120 يوما تقويميا من تاريخ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة من الرتب ف-3 إلى مد-1 و خ م-3 إلى خ م-7)
	5-1-6 درجة التقييم الإجمالية في سجل الأداء البيئي للإدارة (2021/2020: 71 نقطة؛ 2022/2021: 100 نقطة؛ 2023/2022: 100 نقطة)
	5-1-7 النسبة المئوية لجميع مشاكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم حلها في إطار الأهداف المحدَّدة للمشاكل ذات الأهمية العالية والمتوسطة والمنخفضة (2021/2020: 98 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 95 في المائة؛ 2023/2022: ≤ 95 في المائة)

الإنجاز المتوقع	*مؤشرات الإنجاز*
	5-1-8 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2021/2020: 72,5 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة؛ 2023/2022: 100 في المائة)
	5-1-9 درجة التقييم الإجمالية حسب الرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته الإدارة استناداً إلى 20 مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الأداء الرئيسية (2021/2020: 1 668؛ 2022/2021: ≤ 1 800؛ 2023/2022: ≤ 1 800)
	5-1-10 الخروج عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وتوقيت عملية الشراء (2021/2020: 28,3 في المائة؛ 2022/2021: ≥ 3 في المائة؛ 2023/2022: ≥ 5 في المائة)
	5-1-11 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبان للأمم المتحدة تستوفي المعايير في 30 حزيران/يونيه، وفقا لمذكرات التفاهم (2021/2020: 100 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة؛ 2023/2022: 100 في المائة)
	5-1-12 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من حيث تسليمها وجودتها وإدارة مخزوناتها (2021/2020: 97 في المائة؛ 2022/2021: ≥ 95 في المائة؛ 2023/2022: ≥ 95 في المائة)

النواتج

تحسين الخدمات

- مواصلة تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمشياً مع الاستراتيجية البيئية للإدارة
- مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ مخطط واستراتيجية الإدارة بشأن إدارة سلسلة الإمداد
- مواصلة تنفيذ هياكل الإيواء الموحدة للبعثة
- مواصلة تنفيذ مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام بتحسين المعايير الدنيا لأماكن الإيواء، بما في ذلك المطابخ الصغيرة، وتصاميم المعسكرات، والمرافق الترفيهية، مع تلبية الاحتياجات الخاصة بالموظفات المدنيات والنظاميات
- بدء تنفيذ استراتيجية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بتحسين إمكانية الوصول في القواعد باستخدام الممرات المنحدرة وتحسين الإضاءة ليلاً

خدمات مراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

- تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تُنفَّذ بعد، على النحو الذي وافقت عليه الإدارة

خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة 68 طائرة (12 طائرة ثابتة الجناحين، منها 4 منصات مأهولة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛ و 33 طائرة مروحية؛ و 23 طائرة غير مأهولة في 11 منظومة جوية غير مأهولة)

- توفير 742 19 من ساعات الطيران (592 19 ساعة للأسطول، إضافة إلى 150 ساعة مقترحة للطائرات المستأجرة بموجب الاتفاق الاحتياطي لاستئجار الطائرات) (090 10 ساعة عن طريق مقدمي الخدمات التجارية، و 502 9 ساعة عن طريق مقدمي الخدمات العسكرية و 150 ساعة مقررة لثلاث طائرات مستأجرة بموجب الاتفاق الاحتياطي) وذلك بالنسبة لجميع أنواع الخدمات، بما فيها الخدمات المتصلة بالركاب والبضائع والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران فيما يخص 68 طائرة و 18 مطارا وموقعا لهبوط الطائرات

خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

- توفير خدمات الميزانية والشؤون المالية وخدمات المحاسبة فيما يتصل بميزانية قدرها 1,3 بليون دولار، تمشياً مع السلطة المفوضة
- المساعدة على وضع البيانات المالية السنوية للبعثة في صيغتها النهائية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وللنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

خدمات الموظفين المدنيين

- توفير خدمات الموارد البشرية لقوام أقصاه 946 1 من الموظفين المدنيين المأذون بهم (837 موظفاً دولياً و 903 موظفين وطنيين و 206 من متطوعي الأمم المتحدة)، بما يشمل تقديم الدعم في تجهيز المطالبات والمزايا والاستحقاقات، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تمشياً مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية داخل البعثة لفائدة 958 1 موظفا مدنيا، وتقديم الدعم للتدريب خارج البعثة لفائدة 245 موظفا مدنيا
- تقديم الدعم في تجهيز 681 2 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 275 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 245 طلب سفر لأغراض التدريب، لفائدة الموظفين المدنيين

خدمات المرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والتصليح لما يبلغ 24 مكانا من أماكن البعثة في 12 موقعا
- تنفيذ 24 من مشاريع التشييد والتجديد والتعديل
- تشغيل وصيانة 353 مولداً كهربائياً مملوكاً للأمم المتحدة في 12 موقعاً ومحوّلَين كهربائيَين في موقعين، إضافة إلى خدمات الإمداد بالكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين
- تشغيل وصيانة مرافق لتوفير المياه ومعالجتها مملوكة للأمم المتحدة (44 حفرة و 24 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها، و 72 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي مملوكة للأمم المتحدة في 14 موقعاً)
- توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 12 موقعاً
- توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات وغسل الملابس في 25 مكاناً في 10 مواقع، وخدمات البستنة ومكافحة الأعشاب الضارة في 22 مكاناً في 10 مواقع
- خدمات صيانة وتصليح 3 مدارج ومناطق لوقوف السيارات في 3 مواقع، وخدمات صيانة وتصليح 10 مهابط للطائرات المروحية في 8 مواقع

- صيانة وتصليح 3,8 كيلومترات من الطرق الداخلية و 700 متر من الطرق الهامشية و 000 25 متر مربع من مناطق وقوف السيارات في موقع واحد (باماكو)

خدمات إدارة الوقود

- إدارة توريد وتخزين 59,1 مليون لتر من الوقود (14,8 مليون لتر للعمليات الجوية، و 11,6 مليون لتر للنقل البري، و 32,7 مليون لتر لمولدات الكهرباء والمرافق الأخرى)، ومن الزيوت ومواد التشحيم عبر نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 17 موقعاً

خدمات التكنولوجيا الميدانية

- توفير 398 4 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة باليد، و 934 1 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة للمركبات، و 603 من أجهزة الاتصال اللاسلكي للمحطات الإذاعية الأساسية وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة بها
- تشغيل وصيانة 11 محطة للبث الإذاعي على موجات التضمين الترددي و 8 مرافق للإنتاج الإذاعي
- تشغيل وصيانة شبكة للاتصالات بالصوت والفيديو وإرسال البيانات، بما في ذلك 42 محطة طرفية دقيقة الفتحة، و 100 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و 24 مقسماً هاتفياً، إلى جانب شبكة آمنة واتصالات لاسلكية بين الأرض والجو وخدمات تسجيل صوتي لفائدة الأسطول الجوي للبعثة المتكاملة
- توفير ودعم 312 4 جهازاً حاسوبياً و 512 طابعة لقوام متوسطه 030 3 من المستعملين النهائيين المدنيين والنظاميين في باماكو ومناطق أخرى، إلى جانب خدمات مشتركة أخرى
- دعم وإدارة 5 نظم مزودة بخدمات كاملة لمراقبة المعسكرات (كيدال، وغاو، وموبتي، وتمبكتو، وميناكا) وتنفيذ نظام مزود بخدمات كاملة لمراقبة المعسكرات (دوينتزا).
- دعم وصيانة 10 منظومات استشعار وإنذار مضادة للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون (جميع المواقع باستثناء غاو (طلب توريد)).
- دعم وإدارة منظومة جوية تعبوية غير مأهولة مزودة بخدمات كاملة لمراقبة المعسكرات والاستخبار والمراقبة والاستطلاع (كيدال)، و 4 نظم مضادة للمنظومات الجوية غير المأهولة (كيدال، وغاو، وموبتي، وتمبكتو). وتنفيذ 3 منظومات جوية تعبوية غير مأهولة مزودة بخدمات كاملة لمراقبة المعسكرات والاستخبار والمراقبة والاستطلاع (غاو، وموبتي، وتمبكتو).
- دعم وصيانة 126 شبكة محلية وشبكة واسعة في 12 موقعاً
- تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي 1,24 مليون كيلومتر مربع، وتعهُّد المعلومات المصنَّفة حسب التضاريس والموضوع، وإعداد 000 6 خريطة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (5 عيادات من المستوى الأول) وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (39 عيادة من المستوى الأول في 11 موقعاً، و 4 مستشفيات من المستوى الثاني في 4 مواقع، ومرفق تجاري واحد من المستوى الأول المعزَّز لجراحة الحد من الضرر في موقع واحد) وتعهد الترتيبات التعاقدية مع مستشفيين تجاريين من المستوى الثاني في موقع واحد
- صيانة مرفق تجاري واحد لجراحة الحد من الضرر في موقع واحد
- تعهد ترتيبات الإجلاء الطبي إلى 3 مرافق طبية (واحد من المستوى الثالث واثنان من المستوى الرابع) في 3 مواقع خارج منطقة البعثة (داكار ونيروبي والقاهرة)

- تعهد ترتيب تعاقدي مع فريق تجاري مستقل للإجلاء الطبي الجوي في موقعين في باماكو وموبتي لدعم عمليات الإجلاء الطبي الجوي داخل منطقة البعثة وخارجها إلى المرافق الطبية المتقدِّمة من أجل إجراء العمليات الحاسمة لإنقاذ الأرواح والأطراف وتحقيق استقرار الحالة الصحية
- تقديم خدمات المشورة لأفراد البعثة في 5 مواقع
- توفير أنشطة متصلة بالسلامة والصحة المهنيتين في 7 مواقع

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم في إجراءات التخطيط واختيار الموردين لاقتناء بضائع وسلع أساسية تُقدَّر قيمتها بمبلغ 182,6 مليون دولار، تمشيا مع السلطة المفوضة
- استلام ما يصل إلى 652 22 طناً من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة
- إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية وكذلك المعدات التي تقل قيمتها عن قيمة الحد الأقصى بتكلفة أصلية إجمالية تبلغ 420 مليون دولار، وإعداد حساباتها والإبلاغ عنها، تمشياً مع السلطة المفوضة

خدمات الأفراد النظاميين

- توفير خدمات لتمركز قوام أقصاه 209 15 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن (526 من ضباط الأركان العسكريين، و 763 12 من أفراد الوحدات، و 345 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 575 1 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة)، إضافة إلى 19 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بامتثال ما يبلغ 64 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة لترتيبات المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي في 8 مواقع
- توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام يبلغ متوسطه 936 13 من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة
- تقديم الدعم في تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام يبلغ متوسطه 762 14 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 17 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- تقديم الدعم في 606 طلبات سفر داخل منطقة البعثة و 83 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير التدريب و 25 طلب سفر لأغراض تدريب الأفراد النظاميين

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة 169 1 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (452 مركبة ركاب خفيفة، و 166 مركبة للأغراض الخاصة، و 8 سيارات إسعاف، و 209 عربات مصفحة، و 334 من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات)، و 294 4 مركبة مملوكة للوحدات، و 7 ورشات ومرافق تصليح، وتوفير خدمات النقل العادي والنقل المكوكي
- تصليح وصيانة 50 مركبة تابعة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام (32 عربة مصفحة و 16 مركبة ركاب خفيفة ورافعتان شوكيتان)

الأمن

- توفير الحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة وزوارها من المسؤولين الرفيعي المستوى وتوفير خدمات الأمن والسلامة لجميع موظفي البعثة ومنشآتها
- إجراء عمليات تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك عمليات مسح أماكن الإقامة
- تنظيم 250 جلسة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة
- تنظيم 47 دورة للتدريب التمهيدي في مجال الأمن و 7 دورات تدريب أولية على مكافحة الحرائق وتمارين على مكافحة الحريق لجميع موظفي البعثة الجدد
- تنفيذ 000 1 تحقيق وإجراء تحقيقي

فريق السلوك والانضباط

- تنفيذ الولاية المتعلقة بالسلوك والانضباط التي تغطي أنشطة الوقاية، بما في ذلك توفير التدريب إلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين، وإجراء تقييمات للمخاطر، وتنفيذ أنشطة توعية وإجراءات علاجية، ودعم الضحايا.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- تنفيذ برنامج للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار التدريب التوجيهي لجميع أفراد البعثة الوافدين، يشمل التثقيف عن طريق الأقران والخدمات المنتظمة المقدَّمة لأفراد البعثة الحاليين في 7 مواقع

العوامل الخارجية

قد تؤثر عدة عوامل في القدرة على إنجاز النواتج المقترحة على النحو المقرر، ومن هذه العوامل التغييرات في السياقات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية؛ وأحوال الطقس غير المأخوذة في الحسبان في افتراضات التخطيط؛ وحالات أخرى من القوة القاهرة؛ والتغييرات الطارئة على الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الجدول 12

الموارد البشرية: العنصر 5، الدعم

	الموظفون الدوليون								*الموظفون المدنيون*	
و أ ع - أ ع م	*مد-2 - مد-1*	*ف-5 - ف-4*	*ف-3 - ف-2*	*رتبة موظفي الخدمة الميدانية*	*المجموع الفرعي*	*الموظفون الوطنيون*[1]	*متطوعو الأمم المتحدة*	*المجموع*
شعبة دعم البعثة								
مكتب مدير دعم البعثة								
–	1	4	5	7	17	11	2	30
–	1	4	5	7	17	11	2	30
–	–	–	–	–	–	–	–	–

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								الموظفون الوطنيون[أ]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-2 - مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	رتبة موظفي الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي					
إدارة العمليات والموارد											
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	–	1	21	21	81	124			99	37	260
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	–	1	21	21	81	124			99	37	260
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–
إدارة تقديم الخدمات											
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	–	1	20	34	134	189			248	36	473
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	–	1	22	35	134	192			248	38	478
صافي التغير	**–**	**–**	**2**	**1**	**–**	**3**			**–**	**2**	**5**
إدارة سلسلة الإمداد											
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	–	1	10	11	54	76			112	28	216
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	–	1	10	11	57	79			112	28	219
صافي التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**3**	**3**			**–**	**–**	**3**
المجموع، شعبة دعم البعثة											
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	–	4	55	71	276	406			470	103	979
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	–	4	57	72	279	412			470	105	987
صافي التغير	**–**	**–**	**2**	**1**	**3**	**6**			**–**	**2**	**8**
قسم الأمن والسلامة											
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	–	–	5	11	146	162			177	1	340
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022	–	–	5	11	146	162			177	1	340
صافي التغير	–	–	–	–	–	–			–	–	–
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021	–	4	60	82	422	568			647	104	1 319
الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022		4	62	83	425	574			647	106	1 327
صافي التغير	**–**	**–**	**2**	**1**	**3**	**6**			**–**	**2**	**8**

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة 5 وظائف ونقل وظيفة واحدة (الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقل وظيفتين (الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة)

إدارة تقديم الخدمات

الجدول 13

الموارد البشرية: قسم النقل

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
الوظائف	1-	من فئة الخدمة الميدانية	موظف نقل	إعادة تصنيف	كموظف نقل (ف-4) (داخل القسم)
	1+	ف-4	موظف نقل	إعادة تصنيف	من موظف نقل (الخدمة الميدانية) (داخل القسم)
المجموع	**-**				

107 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم النقل من 110 وظائف ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 23 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان وطنيتان من الفئة الفنية، و 79 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و 5 وظائف من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). ويكفل القسم توفير ما يكفي من موارد النقل البري والدعم بالمعدات المتخصصة والقوة العاملة التقنية واللوجستيات لجميع عناصر البعثة من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة بها وتنفيذها في جميع أنحاء منطقة العمليات.

108 - وفي أعقاب الإصلاح الذي أجراه الأمين العام مؤخرا، وقعت البعثة المتكاملة اتفاقات لمستوى الخدمات مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب المنسق المقيم. كما تدعم، في إطار ولايتها، مبادرات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملياتها. ونتيجة لذلك، ازداد أسطول البعثة بمقدار 200 مركبة.

109 - والبعثة المتكاملة بعثة كبيرة ومعقدة تواجه تحديات متعددة متعلقة بالبنية التحتية واللوجستيات إضافة إلى قيود تشغيلية وسياسية. وبموجب أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، ومن أجل المساعدة على إنجاز ولاية البعثة، يتحمل قسم النقل المسؤولية عن إدارة وصيانة أسطول البعثة الذي يتألف من 219 1 مركبة مملوكة للأمم المتحدة، بما فيها مركبات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، والعمل في سبعة مواقع، وكفالة توفير ما يكفي من موارد النقل البري والدعم بالمعدات المتخصصة والقوة العاملة التقنية واللوجستيات لجميع عناصر البعثة من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة بها وتنفيذها

110 - وفي حين تنفذ البعثة خطة تكيف القوات، تجري زيادة حجم أنشطة النقل ونطاقها مع تزايد حجم الأسطول. وقد وُضعت خطة لاستبدال أسطول البعثة القديم بشكل تدريجي. وإضافة إلى ذلك، سيقدّم القسم الدعم فيما يتعلق بالتصليح والصيانة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب المنسق المقيم، والدعم العملياتي إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وأسفرت مراجعة محور تركيز البعثة عن زيادة مستوى المسؤوليات المنوطة بالقسم ومدى وتعقيدها.

111 - وفي هذا السياق، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف نقل (خ م) إلى وظيفة لموظف نقل (ف-4) لتولي مهام نائب كبير موظفي النقل. فسيتيح ذلك القدرات الفنية والتحليلية المطلوبة لتنسيق الدعم

المقدم إلى جميع المكاتب في مالي تمشيا مع الإصلاح الذي يجريه الأمين العام. وهو سيسد، علاوة على ذلك، الفجوة الإدارية بين كبير موظفي النقل ورؤساء الوحدات، وجميعهم برتبة خ م-6. وسيضطلع شاغل الوظيفة بالمسؤولية عن إدارة العمليات والمكاتب، مما يمكن كبير موظفي النقل من التركيز على الدعم الاستراتيجي والاستشاري لرئيس إدارة تقديم الخدمات.

112 - وإضافة إلى ذلك، تتماشى إعادة التصنيف المقترحة للوظيفة مع الهيكل التنظيمي المعتمد للنقل البري، وستتيح مواءمة هيكل ملاك موظفي البعثة مع هيكل ملاك موظفي البعثات المماثلة من حيث الحجم والتعقيد والنطاق الجغرافي والتنوع.

113 - وسيضطلع نائب كبير موظفي النقل بالمسؤولية العامة عن التنسيق والإشراف على الصعيد الإقليمي/الميداني، وعن تخطيط الدعم في مجال النقل وإدارته والإشراف عليه داخل البعثة. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا أيضا عن مساعدة كبير موظفي النقل في تنفيذ خطط تخصيص المركبات واقتنائها وصيانتها واستعادتها، وسيشارك بنشاط في برامج الوقاية من حوادث الطرق والسلامة على الطرق لكفالة استخدام أسطول البعثة على النحو الأمثل لتلبية الاحتياجات التشغيلية. وسيقوم نائب كبير موظفي النقل بوضع وتنفيذ إجراءات تشغيل موحدة لعمليات النقل البري في البعثة، وسيشرف على إعداد الردود على ملاحظات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، وسيكون مسؤولا عن المحاسبة الفعالة والدقيقة للموارد المخصصة للقسم.

114 - والافتقار في الوقت الراهن إلى وظائف في الرتب العليا للقيام بالتحليل الفني والتنسيق والإشراف الفعال على عمليات القطاعات يؤثر في أداء الدعم العملياتي المقدم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب المنسق المقيم. كما تؤثر الفجوات في الرتب الإدارية والتسلسل الهرمي تأثيرا سلبيا على سلسلة الرقابة التقنية المناسبة والكفاءة والعمليات في الميدان. وستتيح إعادة تصنيف الوظيفة تعزيز الإنجازات المتوقعة للقسم ومكاسبه الناتجة عن زيادة الكفاءة والإنتاجية من خلال تحسين الإدارة واستخدام أصول البعثة من النقل، التي تقدر قيمتها بمبلغ 85 مليون دولار.

115 - وفي هذا السياق، يُقترح إعادة تصنيف الوظيفة، على النحو المبين في الجدول 13.

الجدول 14

الموارد البشرية: وحدة الصحة المهنية والسلامة المهنية

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
الوظيفة	+1	ف-3	موظف لشؤون الصحة والسلامة	إنشاء	في غاو
المجموع	**+1**				

116 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة الصحة والسلامة المهنية من وظيفتين (1 ف-4 ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة).

117 - وتعد البعثة المتكاملة من البعثات التي تتعرض لأكبر قدر من المخاطر في مجال السلامة المهنية في الأمم المتحدة، حيث تقع إصابات وحوادث متعددة يمكن تفاديها في مكان العمل. وسُلط الضوء على معظم الإصابات والحوادث في تقارير مجلس التحقيق وتقارير مراجعة الحسابات. وتشمل الإصابات، من بين أمور أخرى، الإصابات الجرحية، وانكسار الكاحلين، والسقوط من أماكن مرتفعة، والانزلاق والزلة،

والإصابات الناجمة عن السقوط، وحالات القرص، والوفيات. وفي البعثة موظفون (مدنيون وعسكريون) ومتعاقدون عاملون بالنيابة عنها قد يتضررون من أنشطتها. ومن ثم تكتسي الإدارة السليمة للسلامة والصحة المهنيتين أهمية بالغة في تنفيذ ولاية البعثة. وإضافة إلى ذلك، أصبح من الضروري تنفيذ ممارسات عمل مأمونة للحد من التعرض للإصابة بكوفيد-19 في العمل ويتطلب ذلك وضع تدابير رقابة للقضاء على المخاطر وتقليل تعرض العمال لها.

118 - وتشمل السلامة والصحة المهنيتان في الميدان الرفاه الاجتماعي والعقلي والبدني للعمال. وستساعد الإدارة الفعالة للصحة والسلامة في مكان العمل على الحد من المخاطر وعواقبها. ويؤثر ذلك بدوره تأثيرا إيجابيا في معنويات العمال وإنتاجيتهم.

119 - وبسبب محدودية هيكل ملاك الموظفين في وحدة الصحة والسلامة المهنية، ليس لدى البعثة المتكاملة حاليا بيانات أو نظام موثوق به عن الأحداث/الحوادث لإدارة المخاطر في مجال السلامة. ومن المهم تجميع البيانات المتعلقة بالأحداث/الحوادث في مكان العمل لتحديد اتجاهات وأنماط حدوثها ووضع تدابير رقابة لمنع تكرارها.

120 - وأصبحت غاو محورا لسلسلة الإمداد بازدياد عدد الأفراد العسكريين والمدنيين. والوظيفة التي يقترح إنشاؤها لموظف شؤون الصحة والسلامة (ف-3) ستدعم وحدة الصحة والسلامة المهنيتين في هذا المحور وفي الأقاليم الصغيرة الأخرى (ميناكا وتيساليت وكيدال) في القطاع الشمالي.

121 - وسيؤدي إنشاء هذه الوظيفة، في جملة أمور، إلى ما يلي: زيادة الوعي بالمخاطر في مجال الصحة والسلامة المهنيتين، وكفالة قيام جميع الأفراد (العسكريين والمدنيين) والمتعاقدين بدور نشط، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للأحداث/الحوادث المتصلة بالعمل واعتلال الصحة والإصابات؛ وتحسين الإنتاجية المترتب عن تقليل الغياب بسبب المرض؛ وخفض تكاليف الرعاية الصحية؛ والأخذ بأساليب وتقنيات عمل أكثر كفاءة؛ وإيجاد قوة عاملة تتمتع بصحة جيدة ومتحمسة؛ وإجراء الرصد السليم لمؤشرات الأداء الأساسية وتسجيلها والإبلاغ عنها. وهو سيكفل أيضا وتنظيم جلسات إحاطة وتدريب بشأن السلامة، وإجراء تقييمات المخاطر في الوقت المناسب لجميع مجالات العمل والأنشطة من أجل التعرف على مخاطر مكان العمل ووضع تدابير مناسبة لمراقبة المخاطر تتيح إدارتها بشكل معقول ومتناسب، وتسمح بتهيئة بيئة يعمل فيها الموظفون بشكل تعاوني في مسائل الصحة والسلامة المهنيتين.

122 - وخلاصة القول إن السلامة في مكان العمل مهمة لأنها تساعد على منع الوفيات والإصابات والخسائر المالية وتلف الممتلكات، وتزيد من إنتاجية العمال، وتحسن نوعية المنتجات أو الخدمات وتعزز العلاقات العامة الجيدة. ولذلك فإنّ إنشاء الوظيفة سيعزز على نحو فعال الوعي بالصحة والسلامة المهنيتين وممارستهما، مما يساعد على تحسين الصحة في مكان العمل بالنسبة للبعثة المتكاملة.

123 - وسيساعد شاغل الوظيفة على تيسير الإبلاغ عن الحوادث والتحقيق فيها في الوقت المناسب، ومتابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقارير المخاطر الكبيرة وعمليات التفتيش والتحقيق، وسيساعد في إجراء البعثة لتقييمها الذاتي السنوي لمدى الامتثال لسياسات الصحة والسلامة المهنيتين، وستزيد من حملات التوعية الرامية إلى تحسين ثقافة السلامة في البعثة، وسيساعد على تيسير تدريب الموظفين.

124 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء الوظيفة، على النحو المبين في الجدول 14.

الجدول 15

الموارد البشرية: قسم دعم المعيشة

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
الوظائف	1-	ف-4	موظف إمدادات	إعادة تصنيف	بصفة كبير الموظفين لشؤون الإمداد (ف-5)
	1+	ف-5	كبير موظفين لشؤون الإمداد	إعادة تصنيف	من موظفي إمدادات (ف-4)
	1+	من فئة الخدمة الميدانية	مساعد لشؤون الإمداد	إنشاء	في باماكو
المجموع	**1+**				

125 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم دعم المعيشة من 38 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-4، و 2 ف-3، و 13 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 18 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و 4 من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). ويتولى القسم المسؤولية عن تقديم الخدمات وإدارة العقود المتعلقة بحصص الإعاشة، وخدمات المطاعم، وجميع أنواع الوقود ومواد التشحيم، وخدمات الإمدادات العامة، والسلع. ويتألف القسم من ثلاث وحدات، هي وحدة حصص الإعاشة، ووحدة الوقود، ووحدة الإمدادات العامة، تعمل في 17 موقعا (5 مكاتب إقليمية تُستخدَم كمحاور و 12 موقعا آخر).

126 - وتعد البعثة المتكاملة من أكبر بعثات الأمم المتحدة وأكثرها تعقيدا، حيث تنتشر في بلد حالته الأمنية معقدة، وتضاريسه متنوعة وغير مؤاتية، وخطوط الاتصال فيه غير مستقرة، وظروفه المناخية قاسية، وبنيته التحتية الوطنية محدودة. ولتيسير إنجاز الولاية في ظل هذه البيئة الصعبة، تحتفظ البعثة بموارد لدعم المعيشة منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة عملياتها. ويتولى قسم دعم المعيشة إدارة 29 عقدا بقيمة تبلغ حوالي 120 مليون دولار من أجل اقتناء السلع والبضائع.

127 - ومنذ الفترة 2020/2019، تم توسيع نطاق عمليات البعثة المتكاملة بفتح قطاعات ومكاتب فرعية جديدة تستجيب لمتطلبات العملياتية والسياسية. وعلى مر السنين، تغير نطاق ولاية البعثة المتكاملة تغيرا كبيرا. وقد أدى تنفيذ خطة تكيّف القوة عملا بقرار مجلس الأمن 2584 (2021) إلى تغيير طبيعة الاحتياجات المتعلقة بدعم المعيشة. ونتيجة لتنفيذ مفهوم البعثة المتمثل في إنشاء فرقة عمل متنقلة، أصبحت هذه الاحتياجات أكثر تعقيدا، بما يستدعي الأخذ بنهج أكثر دينامية واستباقية وبقدر من التكامل أكبر من ذي قبل. ورئيس قسم دعم المعيشة جزء لا يتجزأ من مفهوم الدعم هذا، من مرحلة التخطيط حتى مرحلة التنفيذ، وهو بذلك يضطلع بمسؤوليات تتجاوز العمليات المباشرة. ومن ثم، هناك حاجة إلى توفير قدرة أكبر في مجال القيادة الإدارية العليا من أجل التعامل مع متطلبات الدعم الدينامية هذه.

128 - ووفقا للفقرة 38 من قرار مجلس الأمن 2531 (2020) والفقرة 13 من قرار المجلس 2391 (2017)، ولتقرير الأمين العام (S/2020/476) وأيضا الاتفاق التقني المبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن قسم دعم المعيشة التابع للبعثة المتكاملة مكلف الآن بتوفير المواد الاستهلاكية لدعم المعيشة (الحصص الغذائية والوقود) لقوات إضافية قوامها 800 4 جندي من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهو يدير ثلاثة عقود منفصلة وإيصال الغذاء والوقود إلى ثمانية مواقع مختلفة في خمسة بلدان مختلفة في منطقة الساحل. وأدى هذا التغيير في الولاية إلى توسيع نطاق عمليات قسم دعم المعيشة بصورة كبيرة خارج منطقة عمليات البعثة المتكاملة، وبالتالي إلى إشراك رئيس قسم دعم المعيشة في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

129 - وإضافة إلى ذلك، يشمل ملاك الموظفين المعتمد لبعثات حفظ السلام الرئيسية الأخرى وظيفة كبير موظفين لشؤون الإمداد (ف-5)، بينما يشمل ملاك الموظفين المعتمد للبعثة المتكاملة وظيفة موظف لشؤون الإمداد (ف-4) كرئيس لقسم دعم المعيشة.

130 - وفي هذا السياق، يُقترح إعادة تصنيف الوظيفة، على النحو المبين في الجدول 15.

131 - أما وحدة الإمدادات العامة فهي إحدى الوحدات الثلاث التابعة لقسم دعم المعيشة. وهي تعمل في مواقع ومكاتب إقليمية متعددة، وتتألف من وظيفة واحدة لموظف لشؤون الإمداد (من فئة الخدمة الميدانية). وتمت الموافقة على نقل هذه الوظيفة من قسم التخزين المركزي للفترة 2022/2021 لتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية مثل الفصل بين المهام المنوطة بوظيفة أمين قسم التخزين المركزي (ركيزة إدارة سلسلة الإمداد) ومهام مركز تحديد التكاليف في قسم دعم المعيشة (ركيزة إدارة تقديم الخدمات).

132 - ومسؤوليات وحدة الإمدادات العامة تشمل ما يلي: المساعدة في التخطيط للطلب والشراء؛ ووضع مواصفات أصناف المواد؛ والمشاركة في عملية طلب تقديم العطاءات؛ والتقييم التقني للعطاءات؛ ومراقبة الجودة واستلام السلع؛ ومراقبة الموجودات؛ وتخطيط التوزيع؛ وطلب السلع ومراقبة نقلها؛ وإدارة الحاويات البحرية (حوالي 000 95 حاوية)؛ وتجهيز الفواتير بقيمة تقدر بحوالي 13,5 مليون دولار؛ وإدارة 23 عقدا؛ وتتبع النفقات والإبلاغ عنها؛ والمساعدة في صياغة الميزانيات وإعداد تقارير الميزانية؛ وتجهيز تصاريح المواد للموظفين الجدد/المغادرين؛ وإدارة خدمات دعم العملاء.

133 - ولا تستطيع وحدة الإمدادات العامة أن تعمل بكفاءة بوظيفة واحدة. وما لم تتم الموافقة على إنشاء وظيفة مساعد شؤون الإمدادات، فإنّ البعثة المتكاملة لن تتمكن من الفصل بين مهام مركز تحديد التكاليف ومهام المسؤول عن المخزونات/أمين المخزونات. وعلاوة على ذلك، سيتعين على قسم التخزين المركزي شراء جميع أصناف الإمدادات العامة وتفتيشها واستلامها وإصدارها وحصرها، وهو ما يتعارض مع مبدأ الفصل بين الواجبات.

134 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء الوظيفة، على النحو المبين في الجدول 15.

الجدول 16

الموارد البشرية: قسم الخدمات الطبية

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
الوظيفة الثابتة	+1	ف-4	موظف لشؤون فيروس نقص المناعة/الإيدز	نقل	نقل الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكتب نائب للممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)
الوظائف المؤقتة	+2	من متطوعي الأمم المتحدة	موظف إقليمي لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	نقل	نقل الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكتب نائب للممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)
المجموع	**+3**				

135 - ويُقترح تغيير التسلسل الإداري للوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (1 ف-4 و 2 من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) إلى قسم الخدمات الطبية التابع لركيزة إدارة تقديم الخدمات. فهذا التغيير سيكون متسقا مع

توصية شعبة إدارة الرعاية الصحية والسلامة والصحة المهنيتين الداعية إلى دمج الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في قسم الخدمات الطبية لضمان كفاءة الموارد والاستفادة من الخبرات الموجودة داخل البعثة في مجالي الطب وتعزيز الصحة.

إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 17

الموارد البشرية: قسم التخزين المركزي

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
الوظائف	+1	من فئة الخدمة الميدانية	موظف لشؤون الإمدادات	إنشاء	في موبتي
	+1	من فئة الخدمة الميدانية	مساعد لشؤون الإمداد	إنشاء	في موبتي
المجموع	**+2**				

136 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم التخزين المركزي من 55 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 3 ف-3، و 13 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 29 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و 9 من وظائف متطوعي الأمم المتحدة).

137 - وعقب اتخاذ قرار ضم مهام إدارة المخازن والأصول، تحت قيادة إدارية واحدة، لتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي واستراتيجية إدارة سلسلة الإمداد في البعثة المتكاملة، تم توحيد جميع عمليات المخازن التي كانت تضطلع بها الوحدات المستقلة محاسبياً (التي تسمى الآن الأقسام التقنية أو مراكز تحديد التكاليف) في إطار مهمة إدارية واحدة هي: قسم التخزين المركزي. وهذا القسم الجديد يندرج تماما في ركيزة إدارة سلسلة الإمداد وله مهمة أساسية باعتباره المسؤول الرئيسي عن الأصناف والمخزون والأصول الواردة، بما في ذلك إدارة العائدات.

138 - وطلبت البعثة إنشاء وظائف جديدة لقسم التخزين المركزي في مشاريع الميزانيات للفترات 2018/2017 و 2019/2018 و 2020/2019. بيد أن الوظائف المقترحة قد رُفضت واضطُرت البعثة إلى إسناد بعض مهام التخزين إلى فرادى المتعاقدين بتكلفة أكبر.

139 - ولدى قسم التخزين المركزي مركزان لوجستيان رئيسيان في باماكو وغاو حيث توجد مستودعاته الرئيسية. وللبعثة أيضا مستودعات تشغيلية في كيدال وموبتي وتمبكتو وتيساليت وميناكا. ويلزم تزويد هذه المستودعات بالعدد الكافي من الموظفين لإدارة المخزون وتقديم الخدمات اللازمة لعملائها. ومن المهام الأساسية للقسم استلام الأصناف الواردة من البائعين ومن البعثات الأخرى وتفتيشها، وتخزين الأصناف، وإصدارها للمستعملين النهائيين، ونقل المخزون إلى مستودعات أخرى، وإجراء عمليات الجرد الدورية، والتخلص من الأصول والمخزونات التي أعلن أنها لم تعد صالحة للاستخدام. وعلاوة على ذلك، بالتنسيق مع الوحدات التقنية، يتولى القسم المسؤولية عن تحديد الأصناف التي يمكن أن يعلن أنها مخزونات فائضة أو قديمة أو راكدة، واتخاذ القرار بشأن ما يجب فعله بها. كما يتولى القسم المسؤولية عن التنسيق والمتابعة مع الأقسام الفنية وقسم أداء سلسلة الإمداد بشأن حالة شطب الأصناف التي لم تعد في حالة صالحة للخدمة. كما يضطلع القسم بالمسؤولية عن إعداد بيانات الأعمال فيما يتعلق بالتخلص من المواد الخطرة

وغير الخطرة، وإدارة عقودها. وإضافة إلى ذلك، فإن القسم مسؤول عن ضمان الامتثال لمؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة الممتلكات فيما يتعلق بأنشطة التخزين.

140 - ومع وجود موظف واحد فقط من الرتبة خ م-4، لا يتوفر المستودع في موبتي على العدد الكافي من الموظفين لإدارة المخزون الذي تبلغ قيمته حوالي 7 ملايين دولار بشكل فعال، حيث لا توجد فيه سوى وظيفة واحدة برتبة خ م-4. وإضافة إلى ذلك، وبما أنّ موبتي هي من مراكز إعادة شحن السلع التي يسلمها البائعون، فإنّها ستتولى مناولة المواد لإيصالها إلى تمبكتو وإلى دوينتزا.

141 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء الوظيفتين، على النحو المبين في الجدول 17.

قسم إدارة المشتريات

الجدول 18

الموارد البشرية: قسم إدارة المشتريات

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
الوظائف	+1	ف-4	موظف تخطيط الشراء	إعادة انتداب	داخل القسم
	-1	ف-4	موظف إدارة العقود	إعادة انتداب	
المجموع	-				

142 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم إدارة المشتريات من 16 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 1 ف-3، و 6 موظفين من فئة الخدمة الميدانية، وموظفين وطنيين اثنين من الفئة الفنية، و 4 موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، وواحد من متطوعي الأمم المتحدة).

143 - وبإنشاء الهيكل الجديد لدعم البعثات في عام 2016، كان من المتوقع أن تقوم البعثات بإنشاء قسم لإدارة المشتريات وتشغيله باستخدام الموارد الموجودة. وفي سياق البعثة المتكاملة، أعيد تشكيل قسم إدارة العقود وأنشئت وحدة لتقييم أداء العقود للاحتفاظ بمستودع مركزي لبيانات أداء العقود، في حين نقلت مهام أخرى متعلقة بإدارة العقود إلى مختلف الأقسام التقنية المسؤولة عن أنشطة الإدارة اليومية للعقود.

144 - وبدأت البعثة المتكاملة بتفعيل قسم إدارة المشتريات في الفترة 2020/2019، تمشيا مع التوجيهات التشغيلية المتعلقة بسلسلة الإمداد. والقسم مسؤول عن عملية إدارة مختلف الخدمات والسلع الأساسية والتخطيط لها واستحداثها وشرائها باستخدام خيارات مختلفة لتوريدها، منها العقود الإطارية العالمية والإقليمية، والأسواق المحلية، والتوقعات اللوجستية، وإدارة الموجودات من المخزون، والجداول الزمنية للإمداد، والتقييم المستمر للمتطلبات التشغيلية الخاصة بسلسلة الإمداد وتحديد أولوياتها. والقسم مسؤول عن تخطيط ورصد السلع وعن الخدمات الاستهلاكية بميزانية تزيد عن 400 مليون دولار.

145 - ويضطلع موظف تخطيط الشراء بدور استراتيجي في إدارة الشراء ضمن مجالات تخطيط الطلب والتوريد والتسليم، وطلب الشراء. وسيؤدي شاغل الوظيفة هذه المهام لصالح الوحدات التقنية انطلاقا من قسم مركزي، وبالتالي يقوم بمواءمة أنشطة الشراء والتخزين المركزي وإدارة الأداء.

146 - وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن تنفيذ الأداة الجديدة لتخطيط سلسلة الإمداد، التي ستتيح تبسيط أساليب التوريد ذات الأهمية الحاسمة في صياغة ميزانية البعثة؛ وسيتولى أيضا وضع خطة طلب البعثة، في إطار أداة تخطيط الطلب الجديدة ضمن نظام أوموجا. وإضافة إلى ذلك، ستتيح إعادة الانتداب المقترحة الفصل بين مهام إدارة العقود والشراء وفقا لأفضل ممارسات الرقابة الداخلية.

147 - وفي هذا السياق، يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف إدارة العقود (ف-4) لتصبح وظيفة لموظف تخطيط الشراء (ف-4)، على النحو المبين في الجدول 18.

الجدول 19

الموارد البشرية: قسم مراقبة الحركة

	التغير	*الرتبة*	*اللقب الوظيفي*	*الإجراء*	*الوصف*
الوظيفة الثابتة	+1	من فئة الخدمة الميدانية	مساعد لمراقبة التحركات	إنشاء	في موبتي
المجموع	**+1**				

148 - يتألف الملاك الوظيفي المعتمد لقسم مراقبة الحركة من 88 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 1 ف-3، و 21 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 50 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و 14 وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة).

149 - ويضطلع قسم مراقبة الحركة بطائفة متنوعة من أنشطة النقل لدعم تنفيذ ولاية البعثة. ويتولى القسم إدارة جميع الأنشطة المتصلة بالحركة في البعثة ومراقبتها والإشراف عليها، بما في ذلك ما يلي: (أ) نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن؛ و (ب) التخطيط لنقل البضائع داخل مالي وتنسيقه وتنفيذه؛ و (ج) العمليات السطحية، بما في ذلك تقديم الدعم في التخطيط والتنسيق، لا سيما في القطاعات الغربية والشرقية والشمالية عن طريق عمليات إيصال القوافل التي تقوم بها البعثة؛ و (د) قدرات النقل الجوي التعبوي والتخطيط والتنسيق لدعم القطاعات الغربية والشرقية والشمالية؛ و (هـ) التخليص الجمركي لجميع المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات وتسليمها؛ و (و) تخطيط وتنسيق نقل الركاب بالطائرات التعبوية في منطقة البعثة. ويتكيف قسم مراقبة الحركة باستمرار مع الاحتياجات التشغيلية للبعثة حتى تتمكن من العمل في المناطق النائية والصعبة في مالي.

150 - وتشهد الوحدات الإقليمية لمراقبة الحركة المنشأة في موبتي وغاو وتمبكتو وكيدال وتيساليت وميناكا تركزا كبيرا للأفراد العسكريين والمدنيين. ومن المتوقع أن يزداد المستوى المطلوب من الدعم المتصل بالحركة مع تنفيذ خطة تكيف القوة، حيث تبدأ البعثة في استخدام أفرقة عمل متنقلة لمواجهة التهديدات الأمنية الناشئة وتنتقل إلى دور أكثر نشاطا داخل الجزء الشمالي من مالي.

151 - وتعد البعثة المتكاملة من أكبر بعثات الأمم المتحدة وأكثرها تعقيدا، حيث تنتشر في بلد متسم بتعقد الحالة الأمنية، وتنوع وصعوبة التضاريس، وقسوة الظروف المناخية، وندرة البنى التحتية الوطنية. وحتى تنجز البعثة المتكاملة ولايتها في ظل هذه الظروف السيئة، لا بد من تخطيط وتنفيذ الدعم اللوجستي بشكل جيد.

152 - ويرأس الوحدة الإقليمية لمراقبة التحركات في موبتي موظف برتبة ف-3 يدعمه أربعة موظفين آخرين (موظف واحد من فئة الخدمة الميدانية، وموظفان من فئة الخدمات العامة الوطنية، وواحد من متطوعي

الأمم المتحدة). وهذا الهيكل غير كاف لتوفير الدعم اللوجستي للاحتياجات التشغيلية في المنطقة بأسرها، بما في ذلك نقل المواد الحيوية لدعم المعيشة (الغذاء والوقود) من باماكو وتمبكتو وإليهما. وإضافة إلى ذلك، تصبح دوينتزا مكتبا دون إقليمي بالغ الأهمية في إقليم موبتي، كما أن تقديم الدعم لهذا المكتب قد أفضى إلى عبء إضافي كبير على الفريق في موبتي. وتشكل موبتي قاعدة لقطاع الوسط برمته (167 من الموظفين المدنيين 526 2 من الأفراد النظاميين). وفي ضوء التطورات الحالية، يتوقع قسم مراقبة الحركة زيادة عبء العمل بسبب توسيع المعسكر واحتمال نشر مزيد من الموظفين والأفراد النظاميين. وفي الفترة 2021/2020، نقل القسم 411 8 طنا من البضائع جوا وبرا ونقل 575 14 راكبا من البعثة المتكاملة ومن غيرها. وأجرى القسم 78 عملية لإجلاء المصابين والإجلاء الطبي وقدم المساعدة لرحلتين خاصتين أسبوعيا. وتقدم الدعم إلى القوات المسلحة المالية، والسكان المحليين، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والعمليات العسكرية.

153 - وفي هذا السياق، يقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد مراقبة الحركة (من فئة الخدمة الميدانية) في موبتي، على النحو المبين في الجدول 19، وذلك لمساعدة قسم مراقبة الحركة في موبتي وتنفيذ الأنشطة اللوجستية اللامركزية لمواجهة التحديات التشغيلية للإقليم.

إدارة العمليات والموارد

154 - في إطار عنصر إدارة العمليات والموارد، يقترح نقل التسلسل الإداري لوحدة الرعاية ووحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة من قسم الموارد البشرية إلى مكتب رئيس إدارة العمليات والموارد.

155 - والهدف من وحدة الرعاية هو تخطيط وتنظيم أنشطة لتحسين رفاه موظفي البعثة المتكاملة من خلال تنفيذ أنشطة للاستجمام والترفيه. وأنشئت لجان للاستجمام والترفيه في المكاتب الإقليمية الستة وفي مقر قيادة البعثة.

156 - أما الهدف من وحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة فهو تقديم الدعم البرنامجي والإداري لمتطوعي الأمم المتحدة في البعثة.

157 - والقصد من الاقتراح الداعي إلى أن تكون وحدة الرعاية الاجتماعية ووحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة تابعة لمكتب رئيس إدارة العمليات الموارد مباشرة هو تعزيز نهج البعثة المتوجه إلى العملاء وتلبيتها في الوقت المناسب لرفاه الموظفين والاحتياجات البرنامجية والإدارية لمتطوعي الأمم المتحدة في مقر قيادة البعثة وفي المكاتب الإقليمية. ويتماشى الاقتراح أيضا مع ترتيبات الإبلاغ الخاصة بمكاتب دعم البعثة في الأقاليم، التي هي حاليا مسؤولة رأسا أمام مكتب رئيس إدارة العمليات والموارد.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات (2021/2020) (1)	المخصصات (2022/2021) (2)	تقديرات التكاليف (2023/2022) (3)	الفرق	
				المبلغ (4)=(3)-(2)	النسبة المئوية (5)=(4)÷(2)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	1 321,2	–	–	–	–
الوحدات العسكرية	426 842,3	423 231,7	444 821,9	21 590,2	5,1
شرطة الأمم المتحدة	14 015,2	11 944,8	12 296,8	352,0	2,9
وحدات الشرطة المشكلة	48 456,9	50 174,0	51 051,8	877,8	1,7
المجموع الفرعي	**490 635,6**	**485 350,5**	**508 170,5**	**22 820,0**	**4,7**
الموظفون المدنيون					
الموظفون الدوليون	164 190,8	183 292,2	183 254,7	(37,5)	(0,0)
الموظفون الوطنيون	29 127,7	27 912,7	38 893,5	10 980,8	39,3
متطوعو الأمم المتحدة	10 560,9	10 315,8	11 504,7	1 188,9	11,5
المساعدة المؤقتة العامة	1 430,1	1 384,7	1 005,9	(378,8)	(27,4)
الأفراد المقدمون من الحكومات	789,4	743,1	842,5	99,4	13,4
المجموع الفرعي	**206 098,9**	**223 648,5**	**235 501,3**	**11 852,8**	**5,3**
التكاليف التشغيلية					
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	359,3	489,3	489,3	–	–
السفر في مهام رسمية	1 976,8	3 704,1	3 605,1	(99,0)	(2,7)
المرافق والبنى التحتية	97 512,0	103 654,0	116 648,8	12 994,8	12,5
النقل البري	16 271,5	14 564,5	22 111,4	7 546,9	51,8
العمليات الجوية	112 757,1	169 554,1	194 295,0	24 740,9	14,6
العمليات البحرية	854,8	1 315,7	1 435,8	120,1	9,1
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	78 801,9	64 740,0	64 890,1	150,1	0,2
الخدمات الطبية	9 650,1	8 700,2	8 822,3	122,1	1,4
المعدات الخاصة	–	–	–	–	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	83 670,4	91 091,6	101 300,1	10 208,5	11,2
المشاريع السريعة الأثر	4 770,8	4 800,0	4 800,0	–	–
المجموع الفرعي	**406 624,7**	**462 613,5**	**518 397,9**	**55 784,4**	**12,1**
إجمالي الاحتياجات	**1 103 359,2**	**1 171 612,5**	**1 262 069,7**	**90 457,2**	**7,7**

الفئة	النفقات (2021/2020) (1)	المخصصات (2022/2021) (2)	تقديرات التكاليف (2023/2022) (3)	الفرق المبلغ (4)=(3)-(2)	الفرق النسبة المئوية (5)=(4)÷(2)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	18 476,1	17 968,6	20 566,1	2 597,5	14,5
صافي الاحتياجات	**1 084 883,1**	**1 153 643,9**	**1 241 503,6**	**87 859,7**	**7,6**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**1 103 359,2**	**1 171 612,5**	**1 262 069,7**	**90 457,2**	**7,7**

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

158 - فيما يلي القيمة المقدرة للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز القوات[أ]	44 966,6
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	–
المجموع	**44 966,6**

(أ) تشمل قيمة إيجار الأراضي والمباني المقدمة من الحكومة، وكذلك رسوم ومصاريف المطارات.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

159 - عند تقدير التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، تؤخذ في الاعتبار المبادرات التالية الرامية إلى زيادة الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
المرافق والبنى التحتية	1 287,8	استخدام النظم الفولطاضوئية الشمسية واستعمال المولدات الهجينة بدلا من المولدات التقليدية
المجموع	**1 287,8**	

دال - عوامل الشغور

160 - عند تقدير التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، تؤخذ في الاعتبار عوامل الشغور التالية:

(بالنسبة المئوية)

الفئة	*المعدلات الفعلية للفترة 2021/2020*	*المعدلات المدرجة في الميزانية للفترة 2022/2021*	*المعدلات المقترحة للفترة 2023/2022*
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	60,0	–	–
الوحدات العسكرية	3,6	6,0	2,3
شرطة الأمم المتحدة	19,4	9,9	9,9
وحدات الشرطة المشكلة	7,9	7,9	7,0
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	7,2	6,0	6,0
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	10,0	12,0	6,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	9,0	11,0	5,0
متطوعو الأمم المتحدة			
المتطوعون الدوليون	13,1	11,1	10,0
المتطوعون الوطنيون	50,0	50,0	0,0
الوظائف المؤقتة[أ]			
الموظفون الدوليون	50,0	–	50,0
الأفراد المقدمون من الحكومات	15,8	15,8	10,5

(أ) وظائف مموَّلة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

161 - وتراعي عوامل الشغور المقترحة تجربة البعثة حتى الآن وظروفها الخاصة المتصلة بالنشر التدريجي للأفراد النظاميين في سياق الأنشطة قيد التنفيذ فيما يتعلق بتكيف القوة واستقدام الموظفين المدنيين. ومن الافتراضات التي أُخذت في الاعتبار عند وضع عوامل الشغور المقترحة بالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط النشر السابقة، والنشر المقرر بناء على التزامات البلدان المساهمة والحكومات بتقديم أفراد. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تعكس عوامل الشغور المقترحة متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط شغل الوظائف في السنوات السابقة، وأنشطة استقدام الموظفين التي تجري حالياً، والتغييرات المقترح إدخالها على تشكيلة ملاك الموظفين. وطُبِّق معدل شغور قدره 50 في المائة في حساب التكاليف المرتبطة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة الجديدة التي يقترح إنشاؤها.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

162 - تستند الاحتياجات للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 إلى المعدلات الموحدة لسداد تكاليف المعدات الرئيسية (في إطار ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ إجمالي قدره 800 235 171 دولار، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المبلغ المقدر		
الفئة	الوحدات العسكرية	وحدات الشرطة المشكلة	المجموع
المعدات الرئيسية	93 367,4	12 991,3	106 358,7
الاكتفاء الذاتي	58 538,4	6 338,7	64 877,1
المجموع	**151 905,8**	**19 330,0**	**171 235,8**
المعامِلات المنطبقة على البعثة	*النسبة المئوية*	*تاريخ النفاذ*	*تاريخ آخر استعراض*
ألف - المعامِلات المنطبقة على منطقة البعثة			
معامل الظروف البيئية البالغة القسوة	3,1	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	1 تموز/يوليه 2021
معامل اللوجستيات وأحوال الطرق	3,6	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	1 تموز/يوليه 2021
معامل العمل العدائي أو التخلي القسري	6,0	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	1 تموز/يوليه 2021
باء - المعامِلات المنطبقة على البلد الأصلي			
معامل النقل التزايدي	0,0 إلى 5,0	-	-

واو - التدريب

163 - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للتدريب خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*المبلغ المقدر*
السفر في مهام رسمية	
السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب	894,5
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب ولوازمه وخدماته	1 159,4
المجموع	2 053,9

164 - وفيما يلي العدد المقرر للمشاركين في التدريب خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

	الموظفون الدوليون			*الموظفون الوطنيون*			*الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة*		
	العدد الفعلي للفترة 2021/2020	*العدد المقرر للفترة 2022/2021*	*العدد المقترح للفترة 2023/2022*	*العدد الفعلي للفترة 2021/2020*	*العدد المقرر للفترة 2022/2021*	*العدد المقترح للفترة 2023/2022*	*العدد الفعلي للفترة 2021/2020*	*العدد المقرر للفترة 2022/2021*	*العدد المقترح للفترة 2023/2022*
التدريب الداخلي	1 365	1 680	960	639	1254	998	1 656	26 693	1 752
التدريب الخارجي[أ]	2	160	178	2	38	67	13	27	25
المجموع	**1 367**	**1 840**	**1 138**	**641**	**1 292**	**1 065**	**1 669**	**26 720**	**1 777**

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندِيزي، بإيطاليا، وخارج منطقة البعثة.

165 - وسيركز البرنامج التدريبي الذي وضعته البعثة للفترة 2023/2022 على تنمية مهارات موظفي البعثة في مجالات القيادة والإدارة والتنظيم والشؤون الإدارية. وستقدَّم أيضاً دورات تدريبية لتعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في مجالات العمليات الجوية؛ والاتصالات؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة الاستيعاب؛ والدعم الانتخابي؛ والهندسة؛ والنقل البري؛ وإدارة الموارد البشرية وتنميتها؛ والميزانية والشؤون المالية؛ وحقوق الإنسان؛ والشؤون الجنسانية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والمسائل الإنسانية؛ والسلوك والانضباط؛ ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والخدمات الطبية؛ وعملية السلام؛ والشؤون السياسية والمدنية؛ والأمن وحماية المدنيين؛ وإدارة المشتريات والعقود؛ والسلامة والأمن؛ وسيادة القانون؛ وإدارة اللوازم والممتلكات؛ والوعي البيئي. ويعزى انخفاض عدد المشاركين في التدريب الداخلي للفترة 2023/2022 من 693 26 إلى 752 1 مشاركا إلى كون التدريب لتجديد المعارف والتوعية بشأن السلوك والانضباط، الموجّه إلى الأفراد النظاميين، ليس مقررا في الفترة 2023/2022 لأنّه عُقد في الفترة 2022/2021.

زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

166 - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (باستثناء دعم إصلاح قطاع الأمن المشار إليه في الفرع ثانيا - طاء) للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*القيمة المقدرة*
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	8 376,4
المجموع	**8 376,4**

167 - وفي الفترة 2023/2022، ستواصل البعثة دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، لا سيما من أجل التقدم المحرز في عمليات تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم ودمجهم في صلب قوات الدفاع والأمن وإعادة إدماجهم في المجتمع، وفي إصلاح قطاع الأمن على نحو شامل للجميع وتوافقي، من أجل إعادة نشر قوات الدفاع والأمن تدريجياً في مالي بعد إعادة تشكيلها وإصلاحها، من خلال تسجيل جميع المقاتلين المؤهلين للانخراط في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإتمام عملية دمج الجماعات

المسلحة الموقِّعة على الاتفاق في قوات مالي للدفاع والأمن، والبدء في إعادة إدماج أفراد الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق الذين لم يُدمجوا في قوات الدفاع والأمن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك البنك الدولي.

168 - وخلال الفترة 2023/2022، ستدعم البعثة المتكاملة نزع سلاح 500 3 من المقاتلين السابقين وتسريحهم ودمجهم في قوات مالي للدفاع والأمن، وإعادة إدماج 500 3 مقاتل سابق في المجتمع. وعلاوة على ذلك، ستدعم البعثة نزع سلاح 000 1 من العناصر السابقة التابعة لجماعات الدفاع عن النفس وتفكيك هذه الجماعات في منطقة الوسط. وتعتزم البعثة أيضاً تنفيذ 30 مشروعاً من مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية/إعادة الاستيعاب في المجتمعات المحلية لما يبلغ 000 10 مستفيد، منهم المقاتلون السابقون، والأفراد المرتبطون بهم، وأفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب المعرضون للخطر والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وتُستخدم مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية للتخفيف من آثار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك لتعزيز وتشجيع الحوار والثقة والمصالحة بين المقاتلين السابقين العائدين وأفراد المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، ستواصل هذه المشاريع تيسير الجهود الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية والجهادية من تجنيد الشباب المعرضين للخطر. وستنفَّذ مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من الهياكل/المنظمات الأهلية، مما يتيح تمكين المجتمعات المحلية مالياً وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في مجال إدارة المشاريع.

169 - وفيما يلي التكاليف المقدرة للبرامج المبينة أعلاه: (أ) البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: عمليات نزع السلاح والتسريح، وأنشطة إعادة الإدماج، وأنشطة التواصل والتوعية، والإعانات المخصصة للمقاتلين السابقين (400 876 4 دولار لدعم أنشطة نزع السلاح والتسريح لما عدده 500 3 من المقاتلين السابقين في الحركات المسلحة الموقِّعَة على الاتفاق في الشمال؛ و 000 500 دولار لدعم عملية نزع السلاح وتفكيك الجماعات المسلحة لما عدده 000 1 من العناصر السابقة لجماعات الدفاع عن النفس في الوسط)، بما في ذلك دعم الرقابة الديمقراطية على إصلاح قطاع الأمن، ومكافحة التطرف العنيف والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارة الحدود، وتنفيذ استراتيجية وطنية للدفاع والأمن؛ و (ب) برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية: 20 مشروعاً لدعم وتكميل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال، و 10 مشاريع لدعم البرنامج الوطني للإنعاش المجتمعي في الوسط (000 000 3 دولار).

حاء - خدمات كشف الألغام وإزالتها

170 - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد ل خدمات كشف الألغام وإزالتها خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*القيمة المقدرة*
المعدات الخاصة	
معدات كشف الألغام وإزالتها	–
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات كشف الألغام وإزالتها	44 500
لوازم كشف الألغام وإزالتها	–

171 - وفي الفترة 2022/2023، سيهدف برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى توفير التوجيه والمساعدة في مجال التدريب لجميع البلدان المساهمة بقوات من المشاة، بناء على طلبها، قبل انتشار القوات وبعد انضمامها إلى البعثة، وذلك فيما يتعلق بقدرة التدريب في مجال التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (المهارات الأساسية لإدراك مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتفاديها)، والتدريب المتخصص على تحديد المخاطر وكشفها والأساليب التعبوية المتعلقة بالمتفجرات لكل واحدة من كتائب المشاة والسرايا القتالية المكلفة بحماية القوافل ووحدات الشرطة المشكلة المنتشرة في وسط مالي وشمالها، وتوفير تدريب مخصص لقادة الوحدات التعبوية في مجال التخطيط والاستجابة. ويوفر البرنامج أيضا التدريب والتوجيه الملائمين للسياق وفقاً لمعايير الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسرايا المكلفة بالتخلص من الذخائر المتفجرة، التابعة لاثنين من البلدان المساهمة بقوات، من أجل التأكد قبل نشر هذه السرايا من أنها مؤهلة للاضطلاع بالمهام الأساسية المتعلقة بالتصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والتأكد من تعزيز مهاراتها ومهارات أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة للسرايا القتالية المكلفة بحماية القوافل عند انضمامها إلى البعثة. وعلاوة على ذلك، سيُوفَّر في تمبكتو فريق لإبطال الذخائر المتفجرة لسد الثغرات العملياتية، ومجموعة من الكلاب المدربة على كشف المتفجرات للمساعدة في تأمين مباني البعثة المتكاملة وتعزيز قدرتها على إدارة مخاطر المتفجرات. وستوفَّر لجميع عناصر البعثة المتكاملة، العسكري والشُرطي والمدني، دورات تدريبية للتوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك التوعية بكيفية العمل في بيئة أمنية معقدة. وسيُوَفَّر الدعم والمشورة التقنية لقيادة البعثة ووحداتها التمكينية، ولمقر الأمم المتحدة، عند الطلب، بشأن التخفيف من مخاطر المتفجرات؛ وسيوفَّر تدريب ملائم للسياق على التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لفريقين إضافيين من أفرقة الاستجابة، وتدريب متقدم ودورات لتجديد المعلومات ومشورة تقنية وتوجيه في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة لقوات مالي للدفاع والأمن التي سبق تدريبها، من أجل تعزيز ودعم قدرتها على التدريب في مجال التخفيف من مخاطر المتفجرات، وقدرتها على التصدي لمخاطر المتفجرات في جميع أنحاء البلد من خلال تنفيذ آليات مجتمعية معززة وفعالة لإدارة النزاعات وحماية المدنيين. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تنفيذ استجابة نوعية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي لحماية السكان المدنيين من أخطار المتفجرات من خلال تنسيق جهود الفريق العامل المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام وتقديم المشورة والدعم التقنيين للمؤسسات في مالي. وسيسعى البرنامج إلى توطيد التقدم المحرزً في اتجاه تفعيل هيكل وطني للحوكمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني في مالي على حماية الفئات السكانية المعرضة للخطر، عن طريق التثقيف بشأن مخاطر المتفجرات، وتقديم المساعدة للناجين من حوادث المتفجرات ولأسرهم. ويتمثل الهدف في الزيادة من استدامة الاستجابة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في مالي وذلك من خلال تنمية قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في

مالي، بما فيها جهات التنسيق المجتمعية، فيما يتعلق بالتوعية بمخاطر المتفجرات وتشجيع مبادرات الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة مخاطر المتفجرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

172 - واستعرضت لجنة استعراض البرامج التابعة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خطة العمل والاحتياجات من الموارد لخدمات كشف الألغام وإزالتها للفترة 2023/2022. وهذه الهيئة المتعددة التخصصات، التي تعقد اجتماعاتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وتضم موظفين من البعثة ومن مقر الأمم المتحدة، تكفل تصميم برنامج الدائرة بحيث يتم تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة بكفاءة وفعالية.

طاء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

173 - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للأنشطة البرنامجية الأخرى خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	*المبلغ المقترح*
الدعم الانتخابي	2 402,4
حقوق الإنسان والحماية	1 818,2
تحسين التعاون وبناء الثقة بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية	1 532,8
العدالة والمؤسسات الإصلاحية	1 085,1
إصلاح قطاع الأمن	1 742,6
تعزيز عمل حكومة مالي في تقديم الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار في الوسط والشمال	807,6
الشؤون الجنسانية ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له	559,3
تحقيق الاستقرار والإنعاش	485,5
المجموع	**10 433,5**

174 - وللأنشطة البرنامجية الأخرى أهمية أساسية في تنفيذ ولاية البعثة، سيما الأولويتين الاستراتيجيتين الأولى والثانية اللتين عهد مجلس الأمن بهما إلى البعثة في قراره 2584 (2021). وقد جرى تكييف الأنشطة البرنامجية للتركيز على تنفيذ اتفاق السلام، وتحقيق الاستقرار في منطقة الوسط، ومواصلة دعم الانتقال السياسي والإصلاحات المؤسسية. ويتجلى الهدف الأخير في الأنشطة البرنامجية المتعلقة بالمساعي الحميدة، والشؤون الانتخابية، والشؤون المدنية.

175 - وتطبق البعثة، في إطار تنفيذ ولايتها، المبادئ الأساسية المنصوص عليها في مفهوم البعثة. فزيادة الدور القيادي الذي تؤديه في عملية السلام الأطراف المالية وباقي الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وتوليها مقاليد هذه العملية وزيادة مشاركة الحكومة والممثلين المحليين والمجتمعيين المعنيين في تنفيذ استراتيجية موجهة بقيادة سياسية في منطقة الوسط ستكون في صميم عمليات إعداد أنشطة البعثة وتخطيطها وتنفيذها. وسينصب التركيز بوجه خاص على إشراك النساء والشباب. وستُطبِّق البعثة المبدأ القائل بأن تقديم الدعم ينبغي أن يتفادى إحلال الدعم محل مبادرات المستفيدين منه ويستند إلى الظروف عند تحديد المشاريع

التي يتعين تنفيذها ودعمها لتشـــجيع تولي مقاليد الأمور على الصـــعيدين الوطني والمحلي، والكفاءة في استخدام الموارد في مبادرات تسهم في تنفيذ استراتيجية أوسع نطاقا، واستخدام الميزات النسبية على الوجه الأفضل، بسبل منها تطبيق الإطار الاستراتيجي المتكامل.

176 - ولزيادة اسـتخدام الموارد وأثرها إلى أقصـى حد ممكن، سـتشـجع البعثة المتكاملة على اتباع نهج مواضيعي يعزز التنسيق والتكامل داخل البعثة ومع الشركاء الخارجيين، لتجنب ازدواجية الأنشطة والتركيز على مبادرات أوسـع نطاقاً ترمي إلى تحقيق الأهداف الاسـتراتيجية. وسـتنفَّذ هذه الأنشـطة، وفقاً للمبادئ التوجيهية للإدارة، بإشـراك فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية المحلية، ومن خلال قدرات البعثة الداخلية حيثما كانت لها ميزة نسبية، في المجالات التالية:

(أ) **الدعم الانتخابي:** إجراء انتخابات شاملة وحرة ونزيهة وذات مصداقية ضمن بيئة سلمية سيشكل عنصراً رئيسياً في عملية الانتقال السياسي، وسيتطلب استمرار الدعم من البعثة. وستواصل البعثة تقديم المسـاعدة التقنية إلى الهيئة المسـتقلة لإدارة الانتخابات تحسـبا للدورة الانتخابية. ومن شـأن الدروس المسـتفادة من الانتخابات السـابقة أن تؤدي إلى زيادة الجهود الملموسـة والمسـتدامة في بناء القدرات وتعزز الثقة في القدرات الفنية والتنفيذية للهيئة المكلفة بإدارة الانتخابات. وســتواصــل البعثة تعزيز تنســيقها مع سـلطات مالي ووكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها والشـركاء الوطنيين عن طريق آليات التنسـيق القائمة وذلك من أجل كفالة التكامل في الدعم المقدم وأيضـا في رصـد الأنشـطة والالتزامات المالية والرقابة. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ســتقدم البعثة مســاعدة انتخابية مستمرة لضمان التماسك والاتساق والتآزر في تنفيذ الأنشطة الانتخابية. وسيُحرص على تقسيم العمل بكفاءة بين جميع الشركاء من أجل تجنب الازدواجية وإحداث تغير ملموس في العملية الديمقراطية في مالي؛

(ب) **حقوق الإنســـان والحماية:** ســـتوفر الأنشـــطة الدعم للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في التشـجيع على تولي المسـؤولية الوطنية عن حماية حقوق الإنسـان وتعزيزها عن طريق إضفاء الصفة المؤسسية على التدريب في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لمؤسسات تدريب قوات مالي للدفاع والأمن، ومشـــاريع تمكين الشـــباب، والحوار مع الزعماء الدينيين والتقليديين لمكافحة التطرف العنيف. وسـتنفذ أنشـطة أيضـا لتعزيز قدرة المدافعين عن حقوق الإنسـان ووضـع أطر للتشـاور من أجل الاضـطلاع بأنشـطة رصـد حقوق الإنسـان والإبلاغ عنها. وعلاوة على ذلك، سـيتم توفير الحماية للضـحايا والشـهود المتعاونين مع البعثة في إطار تحقيقاتها في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك من خلال إعادة توطين الضـحايا والشـهود مؤقتاً في أماكن آمنة يسـهل الوصـول إليها، حيث يمكن لموظفي شؤون حقوق الإنسان إجراء مقابلات، تطبيقا لمبدأ "عدم الإضرار"؛

(ج) **تحسين التعاون وبناء الثقة بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية:** ستساعد الأنشطة على استعادة سلطة الدولة وبسطها وعلى توفير الخدمات الأساسية في المنطقتين الشمالية والوسطى وذلك بتقديم الدعم التقني للحكومة في تنقيح واعتماد خطة عودة الإدارة والخدمات الاجتماعية الأســاســية، وبتشـجيع الحكومة على اعتماد مبادرة البعثات المتنقلة في منطقة غاو. وإضـافة إلى ذلك، سـتسـاعد البعثة على التنسيق بين الجيش المالي والمبادرات التي يقودها المدنيون لإعادة بسط سلطة الدولة وخدماتها بهدف وضـع وتنفيذ استراتيجية توافقية بهذا الشأن تشمل إشراك المجتمعات المحلية. وستسهم البعثة أيضـا في بناء قدرات السـلطات التي نشـرت حديثا لتنفيذ إصـلاحات اتفاقات السـلام وكفالة أداء الإدارات المؤقتة في شـمال مالي لوظائفها بفعالية. كما سيسهم المشروع في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على ممارسة الرقابة

وتقوية الثقة بين المجتمع المدني والسلطات الوطنية والمحلية، بهدف تشجيع المشاركة المجدية، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب، في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة؛

(د) **العدالة والمؤسسات الإصلاحية:** ستساهم الأنشطة في تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب بتقديم الدعم للوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والجهات الفاعلة ذات الصلة في منظومة العدالة الجنائية، ومنع التطرف العنيف في السجون، وإصلاح القضاء العسكري. وستسهم الأنشطة أيضا في بسط سلطة الدولة وتعزيز الثقة بين السكان وقوات مالي للدفاع والأمن ونظام العدالة باتباع نهج شامل يهدف إلى زيادة فعالية مؤسسات العدالة في أداء وظائفها، وتحسين سبل اللجوء إلى القضاء، والإسهام في الحد من مصادر النزاع المحتملة، وتعزيز التكامل بين آليتي العدالة الرسمية والتقليدية. وسيظل من الأولويات أيضا تعزيز المساءلة داخل نظام العدالة والسجون، بسبل منها تعزيز نزاهة القضاء. وسيعزز المشروع المساءلة والقدرة الإدارية لدى دائرة السجون وذلك من أجل دعم الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف آمنة ومأمونة وإنسانية لاحتجاز المشتبه فيهم والأشخاص المدانين، بمن فيهم المحتجزون شديدو الخطورة؛

(هـ) **إصلاح قطاع الأمن:** ستدعم الأنشطة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن التي أعيد تشكيلها في منطقتي شمال ووسط مالي لتعزيز الأمن هناك وإعادة نشر الإدارة والخدمات المدنية. وسيدعم المشروع أيضاً تنفيذ خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن التي تشكل أولوية رئيسية لتوطيد السلام ومعالجة مسألة خضوع قوات الدفاع والأمن في مالي للمساءلة في مهامها اليومية؛ والاستراتيجية الوطنية للدفاع والأمن؛ ووضع الأسس لاضطلاع المجتمع المدني والبرلمان بدور رقابي فعال؛ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ والتدابير العملية لضمان أمن الحدود؛ والتدابير المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والحرص على إحراز تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق المساعي الحميدة والدعوة، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني والتشغيلي إلى اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملياتها من خلال مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، سيظلان يكتسيان أهمية بالغة في دعم مبادرات إصلاح قطاع الأمن؛

(و) **تعزيز عمل حكومة مالي في تقديم الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار في الوسط والشمال وتنفيذ اتفاق السلام:** قيام البعثة بتقديم الدعم التقني والتنظيمي واللوجستي والفني إلى الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط البلد وإلى إطار التشاور، وذلك من أجل تهيئة الظروف المؤسسية والسياسية المؤاتية لتحقيق الاستقرار في الوسط. وستشمل الجهود المتواصلة ما يلي: ’1‘ تيسير إشراك ومشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بمن فيهم ممثلو الأحزاب السياسية والمسؤولون المنتخبون والمجتمع المدني، بمن فيهم النساء والشباب والمجموعات الدينية؛ ’2‘ هياكل دعم الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط البلد؛ ’3‘ تشجيع مؤسسات الدولة المعنية على زيادة تعاونها الفعال مع إطار التشاور؛ ’4‘ دعم قنوات ومجالات الاتصال المعززة بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتعزيز القيادة والمسؤولية الوطنية فيما يتعلق باستراتيجية تحقيق الاستقرار عبر المستويات المؤسسية؛ وستواصل البعثة أيضا دعم الأطراف الموقعة في تنفيذ اتفاق السلام في مالي من خلال الدعم التقني والتنظيمي واللوجستي والفني بهدف تنشيط عملية السلام. وسيشمل الدعم تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية لعقد دورات عادية للجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية المواضيعية الأربع، فضلا عن اجتماعات فريق الوساطة الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة حث الأطراف الموقعة على مواصلة الحوار البناء بشأن سبل المضي قدما، والفصل

في أي أوجه غموض مؤسسية مستمرة، والدعوة إلى مشاركة جميع الأطراف في جميع آليات عملية السلام دون انقطاع، وزيادة تمثيل المرأة، وإزالة العقبات؛

(ز) **الشؤون الجنسانية ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له:** ستواصل البعثة تقديم المساعدة المتعددة القطاعات (التدريب، وحلقات العمل، والتوعية، والتثقيف) للجهات الفاعلة الوطنية في العمل على ضمان مشاركة المرأة وانخراطها وتمثيلها بشكل كامل وفعال ومجدٍ على جميع المستويات في تنفيذ الاتفاق، بما يشمل عمليتي إصلاح قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي عملية المصالحة والعملية السياسية. ويهدف هذا النشاط البرنامجي إلى تعزيز قدرة منظمات النساء والمجتمع المدني والشباب في مالي على المساهمة بشكل كامل وفعال في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بسبل منها رصد مشاركة المرأة في عملية السلام عن طريق غرف المتابعة والمرصد المستقل لمشاركة المرأة. ويهدف المشروع، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمجموعة المعنية بالنساء وبالاستناد إلى التقدم المحرز في الفترة 2022/2021، إلى تنظيم مؤتمرات عبر التداول بالفيديو كل شهرين مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيدعم المشروع قدرة منظمات النساء والمجتمع المدني في مالي على الإسهام بشكل كامل وفعال في الحد من العنف الجنساني، مع تعزيز التماسك الاجتماعي في المنطقة الوسطى من خلال التدريب المهني. وسيقدم المشروع أيضاً الدعم في بناء القدرات والدعم التقني عن طريق حلقات عمل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع والخدمات المتصلة بالعدالة وما يرتبط بذلك من ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ لفائدة الشركاء الحكوميين (بما في ذلك قوات مالي للدفاع والأمن)، والجماعات المسلحة المُوقِّعة على الاتفاق وأعضاء المجموعات الفرعية المعنية بالعنف الجنساني ومنظمات المجتمع المدني؛

(ح) **تحقيق الاستقرار والإنعاش:** تهدف الأنشطة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى الاستقرار، وبسط سلطة الدولة وإضفاء الطابع اللامركزي عليها، ومنع نشوب النزاعات، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وبناء السلام في وسط وشمال مالي. وسيسهم تعزيز السلطات المحلية إسهاما إيجابيا في عملية تحقيق اللامركزية وتنفيذ اتفاق السلام.

ياء - المشاريع السريعة الأثر

177 - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للمشاريع السريعة الأثر خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	*المبلغ*	*عدد المشاريع*
1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (الاحتياجات الفعلية)	4 770,8	109
1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (الاحتياجات المعتمدة)	4 800,0	96
1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (الاحتياجات المقترحة)	4 800,0	96

178 - وستواصل البعثة، من خلال تنسيق مكتب تحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر، استخدام المشاريع السريعة الأثر باعتبارها أداة مرنة وقابلة للتكييف وذات طابع استراتيجي لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في كل من وسط مالي وشمالها وللمساعدة في حشد التأييد لاتفاق السلام، خاصة في سياق فترة الانتقال السياسي المطولة. فالمشاريع السريعة الأثر تؤدي دورا أساسيا في تعزيز القبول بولاية البعثة، وتفضي إلى بناء الثقة بين مختلف ركائز البعثة والسكان المحليين، بوسائل منها مشاريع التعاون بين القطاعين المدني والعسكري. ويظل استمرار الدعم المقدم عن طريق هذه المشاريع بالغ الأهمية بالنسبة للنهج الأهلية المتبعة في المناطق النائية.

179 - ويتسبب العنف وانعدام الأمن داخل المجتمعات المحلية في تقويض الدعم الجماهيري لعملية السلام، وهما لا يقتصران على تهديد أسباب معيشة السكان المحليين للخطر، بل يسببان أيضا مخاطر أمنية للعنصرين النظامي والمدني التابعين للبعثة، وللجهات الفاعلة في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية في هذه المناطق. وفي ظل هذه الظروف، تتمكن الجماعات المسلحة المتطرفة من استغلال مشاعر الإحباط لدى المجتمعات المحلية بسبب عجز الدولة عن توفير ما يكفي من الحماية المادية ومن الخدمات الأساسية لهذه المجتمعات. ولقدرة البعثة على إشراك المجتمعات المحلية وحشد الدعم لعملية السلام أهميةٌ حاسمة في تصحيح اتجاه الأوضاع الأمنية الآخذة في التدهور وفي التأثير بشكل إيجابي على حماية المدنيين، لا سيما في وسط مالي.

180 - وستنفذ البعثة ما مجموعه 96 مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر في المجال الذي تتحمل مسؤوليته بحكم الولاية المنوطة بها، مع التركيز على المجالات المواضيعية الثلاثة التالية:

(أ) المشاريع الرامية إلى تحقيق الوئام الاجتماعي، والمصالحة، ومنع نشوب النزاعات وإدارتها بالنهج البديلة، وبناء الثقة وفقاً لنهج إقليمي يقوم على تحليل النزاعات المحلية وفهم النزاعات القبلية. وستشمل هذه المشاريع، ضمن أمور، بناء قدرات المجتمع المدني والسلطات المحلية وقوات الأمن في شمال ووسط مالي لتقديم الدعم في عودة سلطة الدولة؛

(ب) إعادة تأهيل أو إعادة بناء الهياكل الأساسية العامة الصغيرة النطاق، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البنى التحتية البلدية؛ وتحقيق لا مركزية مكاتب الإدارة العامة وخدماتها؛ وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالمياه والكهرباء، بما في ذلك الطاقة الشمسية المتجددة؛ وغير ذلك من المشاريع لدعم عودة سلطة الدولة وبسطها في المناطق النائية في شمال مالي ووسطها؛

(ج) الأنشطة المدرة للدخل، ومشاريع كسب الرزق والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التدريب المهني ومشاريع إقامة الأعمال التجارية المجتمعية الصغيرة لأضعف المجتمعات المحلية وضحايا النزاع، مثل النساء والشباب والأقليات. كما تشمل الأنشطة التدريب والتوعية وبناء القدرات لدعم عملية تحقيق الاستقرار باستهداف السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني، في مجالات مثل الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، وتمكين المجتمع المدني، والديمقراطية القائمة على المشاركة، وإدارة النزاعات، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، والإدارة العامة.

ثالثا - تحليل الفروق[1]

181 - يرد في الفرع باء من المرفق الأول لهذا التقرير تعريف للمصطلحات الموحدة المستخدمة لتحليل الفروق في الموارد ضمن هذا الفرع. والمصطلحات هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الوحدات العسكرية	21 590,2	5,1

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

182 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل شواغر أقل قدره 2,3 في المائة في حساب تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية مقارنة بمعدل 6,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) ارتفاع تكاليف الاكتفاء الذاتي من المعدات المملوكة للوحدات بسبب التحسن المتوقع في أداء المعدات المعنية؛ و (ج) ارتفاع تكاليف حصص الإعاشة من حيث صلتها برسوم المخازن والتعبئة لضمان سلامة الأغذية وتوافرها في تمبكتو للقطاع الغربي؛ و (د) ارتفاع تكاليف الشحن بسبب الزيادات المتوقعة في تكاليف الشحن البحري استنادا إلى تقديرات القطاع.

183 - والزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا ما يلي: (أ) انخفاض متوسط التكلفة المقدرة لتذاكر السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن استنادا إلى اتجاهات الانفاق السابقة؛ و (ب) انخفاض التكاليف المقدرة للمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات استنادا إلى عوامل عدم الصلاحية التاريخية للاستخدام.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
شرطة الأمم المتحدة	352,0	2,9

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

184 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب توزيع أفراد شرطة الأمم المتحدة على أساس خطة تكيف القوة التي يكون بمقتضاها عدد الأفراد الذين لا تتوفر لهم أماكن إقامة أعلى من العدد المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) تطبيق معدلات أعلى لبدل الإقامة المقرر للبعثة استنادا إلى المعدلات المنقحة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

(1) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 000 100 دولار.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
وحدات الشرطة المشكّلة	877,8	1,7

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

185 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الاكتفاء الذاتي من المعدات المملوكة للوحدات، نتيجة لارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي الناجم عن البيئة التشغيلية للبعثة؛ و (ب) مبالغ تقديرية أدنى لتسوية تكاليف السداد الموحدة للبلدان المساهمة بقوات بسبب تقديم معدات رئيسية مملوكة للوحدات غير صالحة للاستعمال أو بسبب عدم تقديم أي معدات؛ و (ج) تطبيق عامل شغور أدنى قدره 7,0 في المائة في حساب تسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، مقارنة بتطبيق عامل شغور قدره 7,9 في المائة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الموظفون الوطنيون	10 980,8	39,3

- **الإدارة: التغير في معدلات المرتبات**

186 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تطبيق جدول منقح لمرتبات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة اعتبارا من أيلول/سبتمبر 2021؛ و (ب) تطبيق معدل شغور أدنى قدره 6,0 في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و 5,0 في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين وذلك بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لشغل الوظائف الشاغرة، مقارنة بمعدلي الشغور البالغين 12,0 و 11,0 في المائة اللذين طبقا على التوالي في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
متطوعو الأمم المتحدة	1 188,9	11,5

- **الإدارة: التغير في معدلات الشغور**

187 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل شغور أدنى قدره 10,0 في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لشغل الوظائف الشاغرة، مقارنة بالمعدل البالغ 11,1 في المائة الذي طبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) بدلات متطوعي الأمم المتحدة الأعلى استنادا إلى المعدلات الحالية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المساعدة المؤقتة العامة	(378,8)	(27,4)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها**

188 - يُعزى الانخفاض في الاحتياجات أساسا إلى نقل حصة البعثة من التكاليف المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة المتصلة بأنشطة مشروع دعم تنفيذ نظام أوموجا إلى حساب دعم عمليات حفظ السلام، وذلك مقارنة بحصة التكاليف المخصصة المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

189 - والانخفاض في الاحتياجات تقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تعزى أساسا إلى اقتراح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لرئيس دائرة إدارة البرامج (مد-1) مع تطبيق معدل شغور قدره 50 في المائة، فيما يتصل بالنقل المقترح لوظائف إدارة البرامج لخدمات إزالة الألغام، التي كانت تقدمها سابقا دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهي وظيفة لم يدرج أي اعتماد بشأنها في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021. وسيتولى رئيس دائرة إدارة البرامج رئاسة عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة، وسيحرص على أن تقود دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقييم التهديدات وتصميم البرامج ورصدها، والتمثيل لدى قيادة البعثة والجهات الحكومية المعنية والشريكة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الأفراد المقدمون من الحكومات	99,4	13,4

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

190 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع تكلفة بدل الإقامة المقررة للبعثة بسبب توزيع الأفراد المقدمين من الحكومات استنادا إلى خطة تكيف القوة التي يكون بمقتضاها عدد الأفراد الذين لا تتوفر لهم أماكن إقامة أعلى من العدد المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
المرافق والبنى التحتية	12 994,8	12,5

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

191 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع الاستهلاك المتوقع إلى 32,7 مليون لتر من وقود مولدات الطاقة بمتوسط تكلفة أقل قدره 0,9359 دولار للتر الواحد، استنادا إلى مستويات الاستهلاك الفعلي للفترة الحالية وإلى الاتجاهات السائدة، مقارنة بكمية قدرها 29,2 مليون لتر بمتوسط تكلفة قدره 0,6623 دولار للتر الواحد مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) اقتناء معدات

للسلامة والأمن من قبيل نظام للقيادة والتحكم وجهاز بصري للكشف عن التهديدات لفائدة دوينتزا، وأنظمة إضافية لغاو وكيدال وتمبكتو وميناكا وموبتي؛ ومنظومة استشعار النيران غير المباشرة والإنذار بها واستشعار السلاح المضاد للصواريخ وقذائف المدفعية والهاون في كيدال لتحل محل نظام رادار المدفعية الأرضية السابق؛ و (ج) ارتفاع تكاليف تشغيل وصيانة الحل الشامل لنظامي الإمداد بالمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي ولتشغيل وصيانة المولدات.

192 - والزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا انتفاء الحاجة إلى شراء مواد البناء ولوازم الدفاع الميداني وأماكن الإقامة السابقة التجهيز للمعسكرات القائمة أساسا، وتهيئة مواقع جديدة لاستيعاب الوحدات العسكرية المعاد تشكيلها دعما لتكييف القوة، وهي بنود أدرج لها اعتماد في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
النقل البري	7 546,9	51,8

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

193 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع الاستهلاك المتوقع إلى 11,6 مليون لتر من وقود المركبات بمتوسط تكلفة أعلى قدره 0,9359 دولار للتر الواحد، استنادا إلى مستويات الاستهلاك الفعلي للفترة الحالية وإلى الاتجاهات السائدة، مقارنة بكمية قدرها 8,0 ملايين لتر بمتوسط تكلفة قدره 0,6623 دولار للتر الواحد مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (ب) الإضافة الصافية لما عدده 10 مركبات ركاب خفيفة و 22 مركبة للأغراض الخاصة و 13 مركبة مدرعة لتحسين حماية الأفراد وأمنهم في المواقع النائية واستبدال المركبات التي تجاوزت متوسط العمر المتوقع؛ و (ج) اقتناء قطع غيار لصيانة أسطول المركبات.

194 - والزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا انخفاض في تكاليف استئجار المركبات بسبب نقل الاعتمادات المتصلة بدعم العملية الانتخابية إلى الجهات الشريكة المنفذة في إطار فئة الميزانية المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، حيث تتوقع البعثة العمل مع جهة شريكة منفذة للأنشطة ذات الصلة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
العمليات الجوية	24 740,9	14,6

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

195 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف استئجار طائرة بأجنحة دوارة بسبب النشر المتوقع لخمس طائرات عمودية عسكرية أخرى للخدمات ضمن سياق تكييف القوة؛ و (ب) النشر المتوقع لـ 23 مركبة غير مأهولة و 11 منظومة جوية غير مأهولة مقارنة بـ 19 مركبة و 7 منظومات للفترة 2022/2021 في سياق تكييف القوة؛ و (ج) الارتفاع المتوقع في الاستهلاك إلى

ما قدره 14,8 مليون لتر من الوقود بتكلفة متوسطة أعلى قدرها 0,9610 دولار للتر الواحد استنادا إلى مستويات الاستهلاك الفعلي للفترة الحالية وإلى الاتجاهات السائدة، مقارنة بمعدل 11,7 مليون لتر بمتوسط تكلفة قدره 0,6556 دولار للتر الواحد مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ و (د) رسوم الخدمة الأرضية الإضافية من أجل دعم العمليات الجوية الموسعة لما هو معتمد من الرحلات الجوية خارج البعثة؛ و (هـ) شراء معدات ولوازم مثل المنظومات الجوية غير المأهولة التعبوية لموبتي وتمبكتو وغاو من أجل حماية المخيمات، والأجهزة المرسلة المجيبة للمنظومات الجوية غير المأهولة لموبتي وتمبكتو وغاو ودوينتزا؛ وطائرات رباعية المراوح لتعزيز الأمن.

196 - والزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا انخفاض عدد المنصات المأهولة لخدمات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (4 منصات مقارنة بـ 6 منصات للفترة 2022/2021) في سياق تكييف القوة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
العمليات البحرية	120,1	9,1

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

197 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى اقتناء عدد أكبر من الحاويات البحرية نتيجة للزيادة في عمليات اقتناء معدات ولوازم السلامة والأمن والمركبات لدعم تكيف القوة، مقارنة بعدد الحاويات البحرية المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	150,1	0,2

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

198 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تحديث المعدات المتخصصة لوحدات التخلص من الذخائر المتفجرة والمركبات التي تشغل من بعد؛ وتوسيع نظم الإعلانات العامة لمخيمات متعددة؛ واقتناء معدات الاتصالات والربط الشبكي لتوسيع الشبكات في موبتي وكيدال وتمبكتو؛ و (ب) زيادة سعة نطاق الإنترنت بسبب نقل الخدمات المخزنة محليا حاليا إلى الحوسبة السحابية وزيادة خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول لنقل البيانات والفيديو في الوقت الحقيقي في كل من تيساليت وغاو وتمبكتو وكيدال وموبتي؛ و (ج) الاحتياجات من التراخيص بسبب اقتناء معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

199 - والزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا انخفاض في تكاليف توفير خدمات الشبكة الآمنة للبعثة، التي ستنتهي صلاحيتها خلال الفترة 2022/2021، وستُوفر هذه الخدمات داخليا بتكلفة أقل.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
الشؤون الطبية	122,1	1,4

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

200 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى اقتناء اللوازم الطبية لتغطية الاحتياجات المتكررة والطارئة، وتجديد المخزونات التي استُهلكت خلال فترة الذروة من تفشي كوفيد-19. والزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة باقتناء معدات من قبيل أجهزة التنفس الاصطناعي وأجهزة رصد العلامات الحيوية بسبب توافر هذه المعدات في المخزونات.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	*بالنسبة المئوية*
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	10 208,5	11,2

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

201 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تنظيم دورات عمل تقنية لقوات مالي للدفاع والأمن، وإنشاء قاعدتين من قواعد العمليات المؤقتة المنسقة؛ و (ب) زيادة الأنشطة مع الجهات الشريكة المنفذة للشؤون السياسية والشؤون المدنية وحماية الطفل وحقوق الإنسان وغيرها من المجالات الموضوعية، ونقل مخصصات استئجار المركبات المتصلة بدعم العملية الانتخابية من فئة ميزانية النقل البري؛ و (ج) ارتفاع تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة مع ارتفاع مبلغ المشتريات مقارنة بالفترة 2022/2021؛ و (د) الاستعانة بعدد أكبر من الأفراد المتعاقدين لمواجهة الزيادة الحاصلة في الاحتياجات من إدارة سلسلة الإمداد، دعما لتنفيذ خطة تكيف القوة، وذلك مقارنة بعدد المتعاقدين من الأفراد المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021.

رابعا - الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما

202 - **يرد فيما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:**

(أ) **اعتماد مبلغ قدره 700 069 262 1 دولار للإنفاق على البعثة لمدة 12 شهرا من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023؛**

(ب) **تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه إلى أنصبة مقررة بمعدل شهري قدره 475 172 105 دولارا إذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.**

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته الجمعية العامة وطلبته في قرارها 302/75، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية

ألف - الجمعية العامة

(القرار 302/75)

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
تكرر الإعراب عن قلقها البالغ من الأخطار المستمرة التي تتهدد الحياة والصحة والسلامة والأمن بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأهمية ضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم وصحتهم، بسبل منها استخدام لقاحات آمنة وفعالة للأفراد المدنيين والنظاميين، والحفاظ على استمرار تنفيذ الولايات، بما فيها حماية المدنيين، والتقليل إلى أدنى حد من احتمال تسبُّب أنشطة البعثة في انتشار هذا الفيروس، والقيام، عند الاقتضاء وفي حدود الولايات الموكلة إليها، بدعم السلطات الوطنية، بناء على طلبها، فيما تتخذه من تدابير لمواجهة الجائحة بالتعاون مع المنسِّق المقيم وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في البلد (الفقرة 12)	ستواصل البعثة التنسيق مع السلطات الوطنية وتكييف أنشطتها حسب الاقتضاء لضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم، واستمرارية تصريف الأعمال لتنفيذ الولاية، وتقليل المخاطر إلى أدنى حد استنادا إلى أفضل الممارسات التي تجلت خلال الجائحة حتى الآن. وستظل الجهود المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-19 تتميز بالتعاون الوثيق بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية والبعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقد استخدمت منظومة الأمم المتحدة آليات شتى لدعم الحكومة في تنفيذ خططها في مجال التصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك آليات التمويل المشتركة. وستشمل آليات التنسيق الجارية فرقة العمل المتكاملة المعنية بجائحة كوفيد-19 التي يرأسها نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية). وستواصل فرقة العمل تنسيق عمليات التصدي المتكاملة للجائحة، ودعم تنسيق حملة التطعيم ومواصلة تنفيذ الولايات، وإصدار توصيات بشأن تدابير التخفيف والوقاية من كوفيد-19 على مستوى البلد والبعثة.
تلاحظ التدابير المعتمدة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تيسير التنفيذ المستمر لولايات البعثة مع ضمان صحة وسلامة أفراد حفظ السلام والمجتمعات المحلية في البلد المضيف، وتطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن أثر الجائحة، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والطريقة التي حسنت بها البعثة من تأهبها وقدرتها على الصمود، وتعاونت مع الحكومة المضيفة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في مواجهة الجائحة في سياق تقرير الأداء ومشروع الميزانية المقبلين للبعثة (الفقرة 13)	ستواصل البعثة تكييف طرائق عملها لضمان استمرارية تصريف الأعمال طوال فترة انتشار الجائحة، استنادا إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من الفترة 2022/2021، والحرص على ألا يكون موظفو الأمم المتحدة عاملا ناقلا للعدوى. وستواصل البعثة عقد اجتماعات فرقة العمل المتكاملة المعنية بكوفيد-19 لإدارة جائحة كوفيد-19 والتصدي لها. وستواصل أمانة فرقة العمل التي يستضيفها مركز العمليات المشتركة للبعثة، إدراج التقارير المتعلقة بحالة جائحة كوفيد-19 في مالي في تقارير الحالة اليومية والإحاطات الإعلامية للقيادة. وستدعم اجتماعات فرقة العمل تكييف التوجيهات والأوامر الإدارية لجميع موظفي الأمم المتحدة حسب الاقتضاء. وستواصل البعثة أيضا التشاور مع بعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن أفضل الممارسات في مجال نظم الاختبارات والحجر الصحي، وكذلك بشأن التخطيط للعودة إلى العمل. وسيستمر تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة، بما في ذلك إجراء وُضع واعتُمد لتوفير التوجيه

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
	بشأن الحجر الصحي وتحديد الحالات والعزل في البعثة بأكملها، وإنشاء فريق في باماكو لتتبع المخالطين، ولجنة مركزية للتناوب، ومجالس إقليمية للتناوب. وستظل مختبرات الاختبار التابعة للبعثة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لتحسين التدابير التي تتخذها لرصد الحالات ومنع انتشار كوفيد-19 داخل البعثة، بما في ذلك في المناطق الإقليمية.
تلاحظ بقلق الأثر المتوسط والطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 على البلدان والمناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية التي تشهد نزاعات، وتؤكد أهمية قيام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حيثما كان ذلك مناسبا وضمن ولايات كل منها، بالتنسيق مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في تعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وبناء السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا (الفقرة 14)	تواصل البعثة العمل بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من خلال مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)، لمعالجة أثر كوفيد-19 في الأجلين المتوسط والطويل. وستدعم الجهود المعززة لتعزيز عوائد السلام ودعم استعادة سلطة الدولة في الفترة 2023/2022 السلطات الوطنية في دفع عجلة إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ولإحراز تقدم في التخطيط الاستراتيجي المتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة ودعما للحكومة، ستضع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا خطة دعم متكاملة تحدد الرؤية العامة للأمم المتحدة وأولوياتها المشتركة، مع التوسع في خطة الدعم المتكامل للمرحلة الانتقالية للفترة 2020-2022.
	وستواصل البعثة عقد اجتماعات فرقة العمل المتكاملة المعنية بكوفيد-19، التي يرأسها نائب الممثل الخاص للأمين والتي تضم الوكالات التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن أقسام البعثة ومكوناتها. وستنسق فرقة العمل تبادل المعلومات فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في مالي وكذلك مع وزارة الصحة الوطنية.
تشير إلى الفقرتين 16 و 18 من قرارها 273/69 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2015، وتكرر في هذا الصدد طلبها إلى الأمين العام أن يواصل استطلاع طرق مبتكرة إضافية لتشجيع أنشطة الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي يُضطلع بها في المقر وفي المكاتب الميدانية، وأن يشجع البائعين المحليين المهتمين بالأمر على التقدم بطلب للتسجيل في قائمة البائعين لدى الأمانة العامة بغية توسيع قاعدتها الجغرافية (الفقرة 15)	تواصل الأمانة العامة إعطاء الأولوية للجهود المبذولة للتشجيع على الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ووسعت الأمانة العامة من نطاق جهودها لتيسير مشاركة البائعين من هذه البلدان، بسبل منها: (أ) بدء العمل بالعطاءات الافتراضية بحيث تتاح إمكانية الوصول لجميع البائعين، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لولا ذلك لما تمكنت من المشاركة بسبب القيود المفروضة على السفر أو تكاليف السفر؛ و (ب) تطبيق مبدأ تعدد اللغات، وذلك بالسماح للبائعين بتقديم شهادات رسمية ووثائق مالية عن طريق بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات بجميع اللغات الرسمية الست أثناء عملية التسجيل؛ و (ج) إنشاء قاعدة بيانات تتضمن قائمة بجميع البائعين المعتمدين وإلزام كبار موظفي المشتريات بدعوة البائعين الذين حضروا الحلقات الدراسية وسجلوا أنفسهم في المستوى الأساسي للمشاركة في المناقصات، مع

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
	التركيز بوجه خاص على البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ و (د) إقامة شراكة مع الشبكة العالمية WEConnect International لتعزيز الأعمال التجارية التي تملكها النساء، ولا سيما من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (هـ) وترجمة دليل مشتريات الأمم المتحدة إلى الإسبانية والفرنسية. وفي المستقبل، ستواصل الأمانة العامة اعتماد أفكار ابتكارية للتشجيع على الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك استكشاف نهج جديدة من قبيل تنظيم حلقة دراسية لتدريب البائعين على ممارسة أعمال تجارية مع الأمم المتحدة وعلى كيفية تقديم العروض والعطاءات، وكذلك استكشاف إمكانية إقامة شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز الأعمال التجارية التي تملكها المرأة في مجال المشتريات في الأمم المتحدة.
تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالا لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة 16)	اتخذ قسم المشتريات نهجا استباقيا في تنفيذ هذه التوصية. وفي هذا السياق، أذن مدير دعم البعثات بأن يقتصر التماس العروض للحصول على مواد محلية المصدر، مثل الحصى والرمل والحجارة والطوب والكتل الأسمنتية/الخرسانية واللبنات، على المدعوين للمشاركة في العطاءات من المناطق التي تُستورد وتُطلب منها هذه المواد المحلية.
تطلب إلى الأمين العام أن يضع أطُراً ومبادئ توجيهية واضحة لتحديد أي إجراءات المناقصات، سواء كان دعوةً لتقديم العطاءات أم طلباً لتقديم العروض، يتعين اتباعه في جملة أغراض منها اقتناء أنواع مختلفة من السلع والخدمات، بما في ذلك خدمات الطيران، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة وفقا لذلك (الفقرة 17)	تتضمن المبادئ التوجيهية الواردة في الفرع 6 (التماس العروض) من دليل مشتريات الأمم المتحدة، بصيغته المحدَّثة في حزيران/يونيه 2020، وتحديداً المبادئ الواردة في الفرع 6-3 (طرق التماس العروض) موجزا عن طرق التماس العروض وتوجيهات لحُسن استخدامها. وعلى وجه الخصوص، فإن الدعوة لتقديم العطاءات هي طريقة رسمية لالتماس العروض تستخدم عادة عندما تكون الاحتياجات من السلع والخدمات: (أ) بسيطة ومباشرة؛ و (ب) ويمكن التعبير عنها بدقة من الناحية الكمية والنوعية وقت التماس العروض؛ و (ج) يمكن توفيرها بطريقة مباشرة. أما طلب تقديم عروض فهو طريقة رسمية لالتماس العروض يُستخدم لشراء السلع والخدمات عندما يتعذّر التعبير عن الاحتياجات من الناحيتين الكمية والنوعية (مثل الاستشارة أو الخدمات المماثلة) وقت التماس العروض أو لشراء سلع و/أو خدمات معقدة عندما يمكن تلبية الاحتياجات بطرق متنوعة، وبناء على ذلك، يكون التقييم القائم على التحليل التراكمي/المرجح هو الأنسب. وفيما يتصل بالمشتريات التي تتجاوز قيمتها 000 150 دولار، يجب استخدام إحدى الطريقتين الرسميتين لالتماس العروض (الدعوة لتقديم عطاءات أو طلب تقديم العروض)، ما لم يكن هناك استثناء من أساليب التماس العروض العادية هذه، وفقا للقاعدة

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
	105-16 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ولا يلزم اللجوء إلى طريقة طلب تقديم العروض إلا للمشتريات التي تتجاوز قيمتها 000 150 دولار، ولكن يمكن أيضا استخدامها للمشتريات الأقل قيمة (التي تساوي أو تقل عن 000 150 دولار) إذا كانت الاحتياجات معقدة أو إذا قدر المسؤول عن المشتريات أن من الأنسب القيام بذلك.
تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لكفالة امتثال المنظمة لأفضل الممارسات المتبعة في مجال المشتريات العامة فيما يتعلق بالشفافية، تشمل نشر معلومات إضافية في المجال العام عن نتائج عمليات الشراء المنفذة، بما في ذلك في مجال خدمات الطيران، توخيا لمزيد من الشفافية في عمليات الشراء التي تضطلع بها المنظمة، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة تبعا لذلك (الفقرة 18)	على النحو المنصوص عليه في دليل المشتريات بصيغته المحدَّثة، تعني الشفافية أن جميع المعلومات المتعلقة بسياسات وإجراءات وفرص وعمليات الشراء محددة بوضوح، ومعلنة و/أو متاحة لجميع الأطراف المهتمة في الوقت نفسه. وللنظام الشفاف آليات واضحة تضمن الامتثال للقواعد السارية (مثل وجود مواصفات غير متحيزة، ومعايير تقييم موضوعية، ووثائق موحدة لالتماس العروض، وتقديم نفس المعلومات إلى جميع الأطراف، وسرية العروض، وما إلى ذلك). والتفاصيل المتعلقة بمنح العقود وأوامر الشراء المنجزة بالطرق الرسمية لطلب تقديم العروض بالنسبة لجميع كيانات الأمانة العامة متاحة حاليا على الموقع الشبكي لشعبة المشتريات ومن خلال تطبيق الشعبة للهاتف المحمول وبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وقد أثْرت المنظمة صفحتها المخصصة لمنح العقود بمعلومات إضافية منها ما يتعلق مثلا بنوع التماس العروض وخيارات تمديد العقد ونوع البائع.
تشدد على المساهمة المهمة التي تقدمها الأنشطة البرنامجية في تنفيذ ولايات البعثة، لأغراض منها منع نشوب النزاعات وحلها، وعلى أن جميع الأنشطة من هذا القبيل يجب أن تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بولايات البعثة (الفقرة 19)	الأنشطة البرنامجية ضرورية لتنفيذ أولويات البعثة. وتُنفذ جميع عناصر البعثة هذه الأنشطة بطريقة متآزرة ومتكاملة لتحديد مجالات تدخل مواضيعية بعينها وتلبية الاحتياجات الأساسية وفقا للأولويات المقررة في الولاية والأطر الاستراتيجية للبعثة، مع مراعاة العمليات المتكاملة والمزايا النسبية داخل البعثة وفي فريق الأمم المتحدة القطري.
تطلب إلى الأمين العام أن يكفل اضطلاع البعثة بالمسؤولية وخضوعها للمساءلة عن استخدام أموالها البرنامجية، بما يتماشى مع التوجيهات ذات الصلة، ومع مراعاة الظروف المحددة التي تعمل فيها البعثة، وأن يدرج في مشروع الميزانية وتقرير الأداء المقبلين معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية للبعثة، بما في ذلك عن كيفية إسهام تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثة، وعن صلتها بالولايات، وعن الكيانات المنفِّذة، وعن ممارسة البعثة للرقابة المناسبة (الفقرة 20)	ستواصل البعثة الإبلاغ من خلال تقارير الأمين العام ورسائله عن استخدامها للتمويل البرنامجي، وذلك تمشيا مع أولويات البعثة الاستراتيجية ومهامها ذات الأولوية. ويتضمن تقرير الأداء للفترة 2022/2021 معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية وكيفية إسهامها في تنفيذ الولاية. وعلاوة على ذلك، تستخدم البعثة عدة أدوات لتحسين تقييمي الأداء والأثر، مثل الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية ضمن نظام أوموجا لتتبع التنفيذ والنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء لتحسين تقييم الأثر، فضلا عن إحدى آليات التنسيق لاستعراض وتقييم المقترحات البرنامجية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
تؤكد من جديد أحكام الجزء الثامن عشر من قرارها 276/61، وتسلم كذلك بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في دعم تنفيذ ولايات البعثة، وتؤكد ضرورة تنفيذ جميع تلك المشاريع في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز أثر هذه المشاريع مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية (الفقرة 21)	ستواصل البعثة تنفيذَ المشاريع السريعة الأثر بوصفها أداة مرنة وقابلة للتكييف وذات طابع استراتيجي لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان، ومن ثم الإسهام في عملية السلام وتحقيق الاستقرار في وسط مالي. وتظل المشاريع السريعة الأثر تؤدي دورا أساسيا في التشجيع على قبول ولاية البعثة، وتفضي إلى بناء الثقة بين السكان المحليين وبين البعثة. ويظل الدعم المستمر الذي يُقَدَّم من خلال هذه المشاريع يكتسي أهمية بالغة للمشاريع المجتمعية التي تُنَفَّذ في المناطق النائية. وتواصل البعثة تعزيز إشرافها على المشاريع السريعة الأثر استنادا إلى الدروس المستفادة من الفترات السابقة، وكفالة تنفيذ جميع المشاريع والإنفاق عليها في الوقت المناسب.
تكرر تأكيد أن استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي أن يظل في أدنى مستوى على الإطلاق وأن المنظمة عليها أن تستخدم قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل (الفقرة 22)	تواصل البعثة بذل الجهود للحد من استخدام الاستشاريين. ويتم التعاقد مع بعض الاستشاريين الخارجيين لتوفير الدراية المتخصصة بشأن المواضيع الاستراتيجية ووثائق السياسات. وستواصل البعثة مراقبة هذه المتطلبات عن كثب وفقا للقواعد والأنظمة ذات الصلة، لتكفل بذلك عدم وجود تداخل مع المهام المتكررة.
تشدد على أهمية إعطاء الأولوية لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وحماية الأنشطة المدنية، في سياق الأوضاع الأمنية الصعبة، وتطلب تزويد جميع بعثات حفظ السلام بالموارد الكافية للاضطلاع بولاياتها بفعالية وكفاءة، بما في ذلك حماية المدنيين حيثما يفوض ذلك (الفقرة 23)	ستواصل البعثة تحسين التدابير المتخذة من أجل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، تمشيا مع جدول أعمال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وسيشمل دعم حماية المدنيين تعزيز آلية الإنذار المبكر على نطاق البعثة لتحديد الحوادث والاستجابة لها على نحو ملائم. وسيُسترشد بتحليل البعثة المستمر لاتجاهات المناطق المضطربة في عملية صنع القرار وذلك من حيث تخصيص موارد البعثة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها المدنيون حيثما تشتد الحاجة إليها مع تطور الأوضاع. وستدعم البعثة أيضا تنفيذ التوصيات على نطاق البعثة استنادا إلى تقارير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع النزاعات المسلحة والفريق العامل المعني بحماية المدنيين.
تسلم بالتحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وتشدد من جديد على أهمية تحسين سلامة وأمن حفظة السلام وأفراد البعثات بطريقة متكاملة، بما في ذلك تعزيز التدريب وبناء القدرات، وتخطيط حماية القوات في معسكرات الأمم المتحدة والإلمام بالحالة، وتطلب إلى الأمين العام والحكومات المضيفة الوفاء بالمسؤوليات بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأفراد البعثات، وتطلب إلى الأمين العام الإبلاغ عن ذلك في	بالإضافة إلى تركيب أجهزة تكنولوجيا مراقبة المخيمات وحمايتها في جميع المخيمات في المناطق الشمالية من مالي، اعتمدت البعثة توصيات مبادرة إلسي لتعزيز تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، التي شملت تحسين خطط وتصاميم المخيمات المتكاملة، وتوفير وحدات للاغتسال ومطبخ صغير وكبسولات للنوم في المباني القديمة لتحسين ظروف عمل ومعيشة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأفراد البعثة في بيئة طبيعية قاسية بالفعل. ورُوجع أيضا توزيع أماكن الإقامة لتفادي التمييز بين مختلف فئات موظفي البعثة.

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
تقريره المقبل، وتلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في هذا الصدد (الفقرة 24)	وتمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ومع التركيز على المساءلة أمام حفظة اسلام، ستُحسّن البعثة الهياكل الأساسية الوقائية في 6 قواعد عمليات، بما في ذلك أوغوساغو، و 3 مرافق لقوة الرد السريع. وستنشر البعثة ما تبقى من المنظومات الجوية غير المأهولة في إطار خطة تكيف القوة. ومن الجدير بالملاحظة الجهود المكثفة التي تبذلها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لإعداد حفظة السلام للعمل في بيئة تزخر بتهديدات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والتي ستسهم في جهود البعثة لتحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. وسيكون لهذه التدابير غرض مزدوج يتمثل في زيادة أمن أفراد البعثة والتأكد من أنّ حفظة السلام أكثر قدرة على دعم تنفيذ الولايات، ولا سيما لحماية المدنيين.
تكرر الإعراب عن قلقها من ارتفاع عدد الشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وتكرر كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وتطلب إلى الأمين العام أن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر وأن يقترح في مشروعه المقبل للميزانية إما الاحتفاظ بها، مع تقديم مبررات واضحة لضرورتها، وإما إلغاءها (الفقرة 25)	حتى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بلغ عدد الوظائف الشاغرة في البعثة 145 وظيفة، أي بمعدل شغور نسبته 7 في المائة. ولم تكن هناك سوى 6 وظائف شاغرة لأكثر من 18 شهرا، وقد كانت هذه الوظائف في مراحل متقدمة من الاستقدام. وظل معدل الشغور أقل من نسبة 10 في المائة في عام 2021.
تطلب إلى الأمين العام أن ينظر، لدى صياغة مشاريع الميزانية، في الخيارات المتاحة لزيادة الاستعانة بموظفين وطنيين في أداء المهام بما يتناسب مع ولايات البعثة واحتياجاتها (الفقرة 26)	بالنسبة لبعثة بحجم البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تعمل في سياق معقد ودائم التغير، تشكل المداولات المكثفة والفترة الانتقالية المطولة شرطين أساسيين. وقد صاغت البعثة مشروع إطار لتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية. وقد أعيق التزام البعثة بتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية بسبب الطوارئ التي حدثت في العام الماضي مع تفشي جائحة كوفيد-19، وأيضا بسبب التغييرات المتعددة في السياق السياسي والأمني على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية. وتعتزم البعثة إنشاء فريق عامل لصياغة خطة عملية تتماشى مع إطار تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، عندما تسمح الظروف على الميدان بذلك.
تطلب أن يواصل الأمين العام الجهود المستمرة التي يبذلها لضمان التوزيع الجغرافي العادل في الأمانة العامة، وكذلك لضمان التوزيع الجغرافي للموظفين على أوسع نطاق ممكن في جميع الإدارات والمكاتب وعلى صعيد جميع الرتب في الأمانة العامة، بما في ذلك	يصدر قسم الموارد البشرية التابع للبعثة تقارير شهرية لتقديم معلومات عن هذا العنصر، وهو يواصل تسليط الضوء على مجالات التحسين. وحتى 30 آب/أغسطس 2021، كان الموظفون الدوليون للبعثة يمثلون 108 بلدان. وبوجه عام، فإن أعلى الأعداد هي من أفريقيا (52 في المائة) وأوروبا (23 في المائة)، بينما كان لدى أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا أدنى معدلات التمثيل. وعلى مستوى الإدارة المتوسطة والرتب العليا (ف-4 إلى

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
رتب المديرين والرتب الأعلى، وتطلب إليه أن يبلغها في تقريره الاستعراضي العام المقبل بما تم في هذا الشأن (الفقرة 27)	مد-2)، كان للمنطقتين الجغرافيتين نفسيهما أعلى مستوى من التمثيل، حيث بلغت نسبة أفريقيا 45 في المائة ونسبة أوروبا 29 في المائة، فيما بلغت نسبة آسيا 8 في المائة. وتواجه الجهود الرامية إلى تحسين التوزيع الجغرافي العادل تحديات بسبب مشقة مراكز العمل وكذلك بسبب شرط إجادة اللغة الفرنسية، التي ليست شائعة في بعض المناطق الجغرافية.
تعرب عن بالغ قلقها إزاء التأخير في تسوية المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز، وتكرر طلبها إلى الأمين العام بتسوية مطالبات الوفاة والعجز في أسرع وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم المطالبة (الفقرة 28)	تعطي الأمانة العامة الأولوية لمطالبات الوفاة والعجز وتبذل قصارى جهدها لضمان تسوية هذه المطالبات في أسرع وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز 90 يوما من تاريخ تقديم الطلب واستلام جميع الوثائق الداعمة.
تلاحظ العملية الجارية لوضع مؤشرات الأداء القائمة على الأثر في إطار تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل معلومات عن الكيفية التي ستُستخدم بها هذه المؤشرات لقياس أداء البعثة للمهام المقررة وأثر تخصيص الموارد على ذلك الأداء، وكذلك الكيفية التي ستُسهم بها تلك المؤشرات في تحديد الموارد اللازمة لكل مهمة من المهام المقررة (الفقرة 29)	يَستخدم النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء مؤشرات كمية ونوعية لتقييم التقدم المحرز نحو إنجاز المهام الصادر بها تكليف على مستويين: (أ) التغيير المنشود في سلوك أو اتجاهات أو معارف أو مواقف أو قدرات الجهات صاحبة المصلحة التي تُعتبر أساسية لتنفيذ ولاية البعثة؛ (ب) التغيير المنشود على المستوى الاستراتيجي، مثل التنفيذ الناجح للمرحلة الانتقالية السياسية ومواصلة تنفيذ اتفاق السلام، أو تحسين قدرات قوات مالي للدفاع والأمن على الحفاظ على الأمن وحماية المدنيين، أو الأطراف الملتزمة باتفاق السلام والقائمة بتنفيذه. وتشكل البيانات عن مدى بلوغ هذه المؤشرات الأساس لإجراء تقييمات متعمقة لتأثير البعثة وأدائها وتحديد النجاحات والعقبات، بما في ذلك العقبات الخارجة عن نطاق تأثير البعثة. وتُستخدم هذه التقييمات بدورها في إثراء صقل نواتج البعثة ومؤشرات إنجازها. ولما كانت النتائج المستخلصة من النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء تُستخدم بصورة متزايدة في إرشاد عملية التخطيط ووضع أطر الميزنة القائمة على النتائج في البعثة، فإن مؤشرات الأداء والأثر والتحليل القائم على البيانات سيُثريان على نحو متزايد أطر الميزنة القائمة على النتائج. وقد استندت البعثة أيضا إلى البيانات والتحليلات المركزية في النظام الشامل من أجل تقديم تقريرها عن فترة ميزانية 2021/2020، وهو ما ساعد على إثبات ما للموارد من أثر في المجالات التي صدر بها تكليف.

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
تطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل خطة لتنفيذ النظام الشامل الجديد لتقييم الأداء وتحليلا لذلك التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بارتباطه بتخطيط البعثة وصياغة الميزانية، لتيسير نظر الجمعية العامة في الموارد اللازمة لتنفيذ النظام (الفقرة 30)	اكتمل في البعثة تشغيل النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وتتولى وحدة التخطيط الاستراتيجي، التي يشرف عليها رئيس الموظفين، تطبيق النظام الشامل مع العمل في الوقت نفسه على تجميع الخبرات من كافة أقسام البعثة. ويمكّن هذا النظام الشامل البعثة من إجراء تقييمات منتظمة ومتكاملة للتخطيط والأداء لضمان اتباع نهج منسق في تنفيذ الولاية يتم تكييفه وتعزيزه استنادا إلى الأداء السابق مع تعديله وفقا لتغير الظروف. وفي الفترة 2023/2022، تعتزم البعثة إجراء تقييميْ أداء حسب احتياجاتها ووفقا للتغيرات التي تطرأ في الظروف السائدة، وهي ستكيف ما لديها من أُطر وعمليات ميزنة قائمة على النتائج استنادا إلى هذين التقييمين. وقد ساعد النظامُ الشامل للتخطيط وتقييم الأداء البعثةَ على تحسين التخطيط المتكامل. وأثرى استخدام بيانات النظام الشامل وتحليلاته العمليات المستندة إلى الأدلة لصنع القرار والاتصالات وإعداد التقارير. وتتيح تقييمات الأداء الدورية للبعثة تعديل العمليات على أساس أكثر انتظاما وبمزيد من التنسيق، فضلا عن توجيه البعثة بشأن احتياجاتها من الموارد حيثما يكون بمقدور البعثة إحداث أكبر أثر، مثل تحسين الإنذار المبكر من أجل حماية المدنيين. وتستخدم البعثة الموارد الموجودة في وحدة التخطيط الاستراتيجي للإشراف على تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء ودعمه. ولذلك لا يلزم حاليا توفير موارد إضافية.
تحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات لخفض الآثار البيئية لعمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام تعزيز التدابير المتخذة لتنفيذ هذه الاستراتيجية في جميع بعثات حفظ السلام، تمشيا مع الركائز الخمس للاستراتيجية ووفقا للولايات التشريعية والظروف الخاصة في الميدان وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة، والإبلاغ عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي المقبل (الفقرة 31)	ارتفعت الدرجة البيئية للبعثة منذ عام 2018 من الدرجة "عالية الخطورة" إلى الدرجة 71 نقطة من أصل 100 نقطة للفترة 2021/2020. ومن أجل التحسين المستمر تمشيا مع مبادئ نظام الإدارة البيئية، تواصل وحدة البيئة التابعة للبعثة العمل في البعثة برمتها وعلى نحو وثيق مع قسم البيئة التابع لإدارة الدعم العملياتي ومع وحدة الدعم البيئي التقني التابعة لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي، إيطاليا، من أجل التنفيذ الفعال للتدابير المتعلقة بالمرحلة الثانية من الاستراتيجية البيئية للبعثات الميداني (2020-2023) التابعة لإدارة الدعم العملياتي.
تحيط علما أيضا بتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن استخدام المنصات الافتراضية واسترداد تكاليف النقل الجوي للموظفين غير التابعين للأمم المتحدة وتحث على أن يراعي تنفيذها السياقات المحددة لكل بعثة دون التأثير على تنفيذ الولاية (الفقرة 32)	ستواصل البعثة استخدام المنصات الافتراضية حيثما يكون ذلك فعالا. وبالإضافة إلى ذلك، ستسترد البعثة التكاليف المرتبطة بالنقل الجوي للركاب من غير أفراد عمليات الأمم المتحدة للسلام، وذلك امتثالا للسياسة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل الركاب غير التابعين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على متن أصول الطيران التي توفرها عمليات الأمم المتحدة للسلام، الصادرة في 12 كانون الثاني/يناير 2022. ولا تنطبق

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
	آلية استرداد التكاليف حيثما يتقرر أن السفر سيدعم تنفيذ ولاية عملية السلام. ولا يسمح بالسفر على هذه الأصول للأفراد غير التابعين للأمم المتحدة، الذين لا يكون سفرهم ضروريا لأداء واجبات رسمية أو ذا صلة بتنفيذ ولاية عملية السلام.
تطلب إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك موظفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على توفير الرقابة التقنية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات نظم الطائرات والمنظومات الجوية غير المأهولة (الفقرة 33)	نُظمت أربع دورات تدريبية على نظم الطائرات والمنظومات الجوية غير المأهولة. وتمثل الهدف من التدريب في تقديم معلومات مستكملة عن آخر التطورات في دوائر المنظومات الجوية غير المأهولة، وتوفير التدريب بشأن أساسيات السلامة وإدارة المخاطر، وتطبيق أحدث المعلومات واللوائح لإدارة التهديدات التي تشكلها المنظومات الجوية غير المأهولة على الطيران المدني. تُنفَّذ عمليات المنظومات الجوية غير المأهولة باستخدام إجراءات التشغيل الموحدة التي وضعها قسم الطيران.
تشدد على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تعزيز إدارة المخاطر، والشفافية، والضوابط الداخلية في إدارة ميزانيات حفظ السلام لتيسير تنفيذ الولايات، وأن يقدم معلومات عن ذلك في تقريره المقبل (الفقرة 34)	تواصل البعثة جهودها لتعزيز ضوابطها الداخلية وشفافيتها وإدارة المخاطر في تنفيذ الميزانية. ويناقش الفريق التنفيذي المكلف بإدارة الموارد التابع للبعثة، الذي تتألف عضويته من موظفي الإدارة العليا، مسائل الميزانية ويتخذ قرارات بشأنها، ويجتمع بانتظام حسب الاقتضاء. ويوزَّع أيضا تقرير مالي أسبوعي على الرؤساء لاستعراضه. ويتضمن هذا التقرير مؤشرات عن استخدام الميزانية الحالية وهو يسلط الضوء على قرارات الفريق التنفيذي المكلف بإدارة الموارد. وأجرت البعثة أيضا استعراضا منتظما لضوابطها الداخلية للتأكد من الامتثال الكامل للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.
تبرز أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتؤكد أن التنفيذ الكامل للخطة من جانب البعثة يمكن أن يسهم في تحقيق السلام المستدام والتوصل إلى حلول سياسية (الفقرة 36)	ستواصل البعثة تعزيز التكافؤ بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في ركائزها وعناصرها. وسيشمل ذلك دعم ورصد إدماج المرأة ومشاركتها وتمثيلها في العمليات السياسية وعمليات السلام، وكذلك في هيئات صنع القرار. وتماشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ستواصل البعثة دعم الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في آليات اتفاقات السلام، وسيستمر إعطاء الأولوية لتمثيلها في المناصب التي تُشغل بالانتخاب. وستواصل البعثة أنشطتها في مجالي الدعوة والتوعية لإذكاء الوعي بحقوق المرأة من خلال أنشطة التوعية، وستدعم السلطات وكذلك الشبكات النسائية في وسط مالي بشأن حماية المدنيين، بسبل منها الوقاية من العنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتخفيف من حدتهما والتصدي لهما.

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
تعرب عن القلق إزاء ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها في بعثات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنفيذ سياسته المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، وأن يبلغ عن ذلك في سياق تقريره المقبل عن المسائل الشاملة (الفقرة 37)	الردود الواردة من جميع بعثات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي، بشأن معالجة المسائل التي أُثيرت، ستُدرَج في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة المتخذة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
تشير إلى الفقرة 22 من قرارها 290/74 التي تسلّم فيها بالتحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وتؤكد من جديد التزامها بتحسين سلامة وأمن أفراد البعثة، ولا سيما الأفراد النظاميين، وتكرر طلبها إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز التدابير المتخذة في هذا الصدد، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في سياق مشروع الميزانية المقبل للبعثة (الفقرة 38)	ستركز البعثة على تحسين البنية التحتية الخاصة بالحماية في 6 قواعد عمليات، من بينها أوغوساغو، و 3 مرافق لقوة الرد السريع. وستنشر البعثة ما تبقى من المنظومات الجوية غير المأهولة في إطار خطة تكيف القوة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المكثفة التي تبذلها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لإعداد حفظة السلام من أجل العمل في بيئة زاخرة بتهديدات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ستسهم في جهود البعثة من أجل تحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. وستتخذ هذه التدابير بهدف مزدوج هو زيادة أمن أفراد البعثة وكفالة أن يكون حفظة السلام أكثر قدرة على دعم تنفيذ الولايات، ولا سيما على حماية المدنيين.
تسلم بالدور الهام الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في عملية السلام في جمهورية مالي بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام، وتشجع في هذا الصدد الأمين العام على مواصلة تعميق الشراكة والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للولايات ذات الصلة، وعلى تقديم معلومات عن هذا التفاعل المعمق في سياق تقريره المقبل (الفقرة 39)	لا تزال الحالة الأمنية والسياسية في مالي تؤثر في تحقيق الاستقرار، وفي إحلال السلام والأمن الدائمين في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، لا يزال التعاون مع الشركاء الإقليميين ضروريا. وسيظل الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجهات الشريكة الأخرى، كبلدان المنطقة، جهات شريكة رئيسية في دعم عملية الانتقال السياسي وعملية السلام. وستواصل البعثة أيضا العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومع حكومات المنطقة من أجل تحسين التحليل السياسي والأمني على الصعيد الإقليمي وتبادل المعلومات والخبرات.

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/75/822/Add.8)

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
أبلِغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تكاليف الموظفين العامة تتألف من عناصر عديدة وأن الميزنة تتم استنادا إلى البيانات التاريخية الفعلية لسلة هذه العناصر ككل. وتتوقف النفقات اللاحقة على الحالة الفردية لكل موظف موجود في البعثة خلال الفترة المالية. وقد تولد هذه الحالة فروقا بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية لأن تكوين ملاك الموظفين في البعثة يختلف من فترة مالية إلى أخرى. وترى اللجنة الاستشارية أن نمط الإنفاق يبين عدم وجود ميزنة دقيقة، وهي على ثقة بأن معلومات أكثر تفصيلا عن حساب تكاليف الموظفين العامة ستُدرج في مشروع الميزانية المقبل للبعثة (الفقرة 21)	تحدد الافتراضات المتعلقة بالمرتبات، وتكاليف الموظفين العامة، والأنصبة المقررة للموظفين على أساس أنماط الإنفاق الحالية لكل بعثة.
تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح بصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (A/74/737/Add.8، الفقرة 14 و A/73/755/Add.8، الفقرة 31) (الفقرة 24)	تستند معدلات الشواغر المقترحة إلى متوسط معدلات واتجاهات الشواغر الفعلية وإلى الانتشار/التوظيف المتوقع وقت إعداد الميزانية المقترحة.
تذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة كررت في قرارها 290/74 الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وكررت كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وأن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر، وأن يقترح في مشروع الميزانية إما الاحتفاظ بها مع تبرير واضح للحاجة إليها أو إلغاءها (الفقرة 26)	حتى 1 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ عدد الوظائف الشاغرة في البعثة 130 وظيفة تمثل معدل شغور نسبته 7 في المائة. ولم يبق سوى 10 وظائف شاغرة لأكثر من 24 شهرا، وتشهد هذه الوظائف مراحل متقدمة من الاستقدام.

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
لئن كانت اللجنة الاستشارية تحيط علما بالشرط المتعلق بالموثوقية الوارد في العقد الجديد، فهي توصي، آخذة في الاعتبار الدروس المستفادة من الاستخدام الناقص للمنظومات الجوية غير المأهولة، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقييم أداء واستخدام المنظومات الجوية غير المأهولة، ومواصلة استعراض الترتيب التعاقدي لتضمينه حكما بشأن تطبيق خصم في حالة الاستخدام الناقص، وتقديم معلومات مستكملة عن ذلك في سياق مشروع الميزانية المقبل (انظر أيضا A/75/822/Add.6، الفقرة 35) (الفقرة 34)	أدرجت البعثة في خطابات التوريد الجديدة للمنظومات الجوية غير المأهولة البنود المتعلقة بعمليات سداد تكاليف الإيجار المحدد الأجل التي يتم ضبطها تناسبيا على أساس ساعات الطيران الفعلية أو الطلعات الجوية التي تقوم بها هذه المنظومات. وهذا يعني أن أي استخدام ناقص للمنظومات الجوية غير المأهولة يترجم إلى انخفاض في سداد التكاليف إلى البلد المساهم بقوات. فعلى سبيل المثال، إذا تجاوزت ساعات الطيران الفعلية المنفذة 250 ساعة في الشهر، تسدد إلى البلد المساهم بقوات تكاليف مبلغها 000 500 دولار وإذا كانت ساعات الطيران المنفذة دون 250 ساعة في الشهر، تسدد تكاليف مبلغها 000 400 دولار، وهكذا توفر البعثة مبلغا قدره 000 100 دولار.
في حين تقر اللجنة الاستشارية بالتحديات التي أوجدتها الحالة الأمنية، وإذ تحيط علما بنتائج الدراسة الاستقصائية للمشاريع السريعة الأثر، فهي ترى أنه ينبغي للبعثة أن تحسن التخطيط العام وتجري تقييمات منتظمة للمشاريع. وترى اللجنة أنه، في سياق الاستناد إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التقييمات، ينبغي استخدام الموارد في أكثر المشاريع تأثيرا. وتأمل اللجنة أن تقدَّم في سياق مشروع الميزانية المقبل معلومات مستكملة ومفصّلة عن تخطيط المشاريع وتقييم المشاريع المنفذة (الفقرة 55)	تواصل البعثة تعزيز إشرافها على المشاريع السريعة الأثر بالاعتماد على الدروس المستفادة من الفترات السابقة، وبالحرص على التنفيذ والإنفاق في الوقت المناسب بالنسبة لجميع المشاريع. وفي أعقاب الدراسة الاستقصائية للمشاريع السريعة الأثر، اتخذت البعثة مجموعة من التدابير لتحسين الرقابة والفعالية، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات (نظام الإدارة المالية للمشاريع) بهدف الإشراف على تنفيذ المشاريع وتتبعها، وعقد اجتماعات تنسيقية كل أسبوعين مع أفرقة إقليمية يشرف عليها كبير موظفي إدارة البرامج، واجتماعات تنسيقية كل أسبوعين مع قسم الميزانية والمالية لاستعراض النفقات. وسيتم أيضا تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين أثر المشاريع السريعة الأثر من خلال استخدام النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء.
على الرغم من أن اللجنة الاستشارية تلاحظ التحسن في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، فهي ترى أنه ينبغي وضع خطة تنفيذ تتضمن مشاريع تُنفذ على المديين المتوسط والبعيد لأغراض تنفيذ الأنشطة البرنامجية. وترى اللجنة أيضا أن من الضروري تقييم المشاريع بانتظام وأن يتم، استنادا إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة، تخصيص الموارد للمشاريع الأشد تأثيرا. وتأمل اللجنة أن تُقدَّم معلومات مفصلة عن تقييم المشاريع والدروس المستفادة في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 58)	الأنشطة البرنامجية ضرورية لتنفيذ أولويات البعثة. وتواصل البعثة تحسين التقييم وتخصيص الموارد للتمويل البرنامجي، بسبل منها تحليل النفقات وتقييمها على نحو شامل. وتستخدم البعثة عدة أدوات لتحسين تقييم الأداء والأثر، مثل الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية بنظام أوموجا، من أجل تتبع تنفيذ الأنشطة والنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء الشامل من أجل تحسين تقييم أثرها، فضلا عن آلية تنسيق لاستعراض وتقييم المقترحات البرنامجية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

القرار/الطلب	الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب
تثق اللجنة في أن المزيد من المعلومات وتدابير تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة المتجددة، بما في ذلك اتفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن نظام التخزين الذي يستخدم السوائل كمشروع تجريبي في باماكو، ستقدم في سياق مشروع الميزانية المقبل. وتبدي اللجنة مزيدا من الملاحظات بشأن الأنشطة البيئية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822) (الفقرة 59)	ريثما تصادق شعبة المشتريات على العقد المبرم مع البائع وحسم المسائل المتعلقة بسلسلة الإمداد التي نشأت على الصعيد العالمي في سياق جائحة كوفيد-19، يتوقع أن يتم تركيب النظام في باماكو في الربع الأول من عام 2022 لبدء المرحلة التجريبية. وسيتم تبادل البيانات المتعلقة بالعمليات وكذلك بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في فترة الميزانية ذات الصلة.
تلاحظ اللجنة الاستشارية نقص تمثيل المرأة بين موظفي البعثة، وتأمل أن تواصل البعثة بذل الجهود من أجل تعزيز تمثيل المرأة في صفوفها وأن تضمَّن التقارير المقبلة معلومات بهذا الشأن. وتناقش اللجنة كذلك مسألة التوازن بين الجنسين في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/75/822) (الفقرة 60)	في 31 آب/أغسطس 2021، كانت نسبة الإناث من موظفي البعثة تبلغ نسبة 26 في المائة. ويبرز استعراض التكافؤ بين الجنسين حسب مركز العمل العلاقة بين مشقة مركز العمل وتمثيل المرأة، حيث تبلغ هذه النسبة في باماكو 32 في المائة وفي بعض مراكز العمل النائية والصعبة 3 في المائة (تيساليت)، و 11 في المائة (كيدال)، و 12 في المائة (ميناكا). وتلتزم البعثة بمواصلة بذل الجهود لتحسين التوازن بين الجنسين تمشيا مع خطة عملها المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

المرفق الأول

التعاريف

ألف - المصطلحات المتصلة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استُخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول من هذا التقرير):

- **إنشاء وظيفة ثابتة:** يقترح إنشاءُ وظيفة ثابتة جديدة عندما تلزم موارد إضافية ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة ندب وظيفة ثابتة:** يقترح أن يُسند إلى وظيفة ثابتة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة القيامُ بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف لا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد تنطوي إعادة ندب الوظيفة الثابتة على تغيير في الموقع أو المكتب، إلا أنها لا تغير فئة الوظيفة أو رتبتها.
- **نقل وظيفة ثابتة:** يقترح نقل وظيفة ثابتة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة ثابتة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة ثابتة معتمدة (برفع رتبتها أو تخفيضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المرتبطة بهذه الوظيفة تغيرا كبيرا.
- **إلغاء وظيفة ثابتة:** يقترح إلغاء وظيفة ثابتة معتمدة إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتُمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة ثابتة:** ثمة ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف الثابتة، وهي كما يلي:
  - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة تُموّل من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدّى ذات طابع مستمر.
  - تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف ثابتة لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة 11 من الجزء ثامنا من قرار الجمعية العامة 296/59، يُقترح تحويل مهام فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف ثابتة لموظفين وطنيين.
  - تحويل وظائف ثابتة لموظفين دوليين إلى وظائف ثابتة لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف ثابتة معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف ثابتة لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

يبيّن الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تندرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسبما تقتضيه الولاية.

- **العوامل الخارجية:** الفروق الناجمة عن أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق الأمم المتحدة.
- **بارامترات التكاليف:** الفروق الناجمة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **الإدارة:** الفروق الناجمة عن إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضـــافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مســائل تتصــل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضــع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مســتوى معين من النواتج أو عن التأخر في استقدام الموظفين).

المرفق الثاني

المخططان التنظيميان

ألف - المكاتب الفنية والإدارية

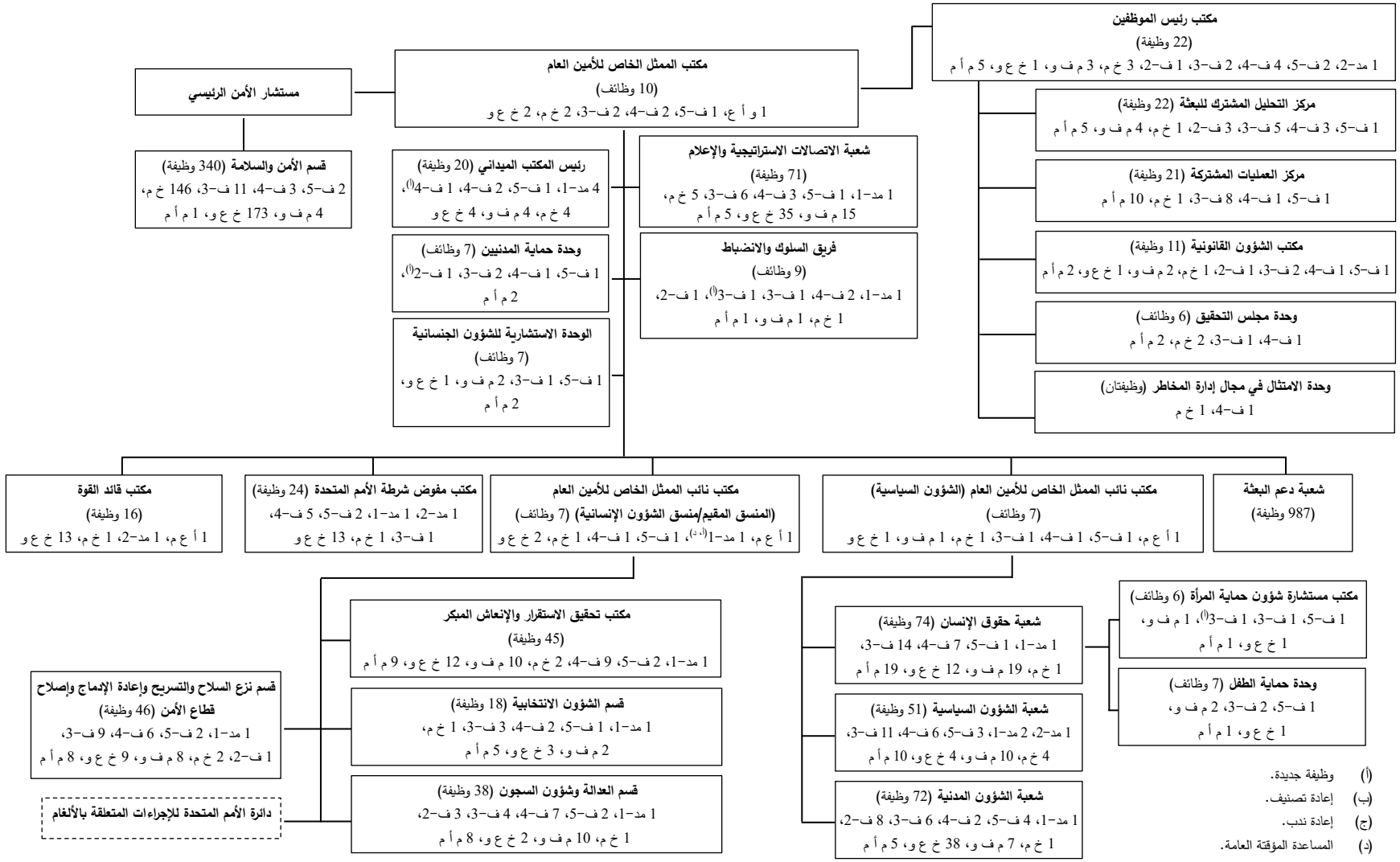

(أ) وظيفة جديدة.
(ب) إعادة تصنيف.
(ج) إعادة ندب.
(د) المساعدة المؤقتة العامة.

المختصرات: أ م ع، الأمين العام المساعد؛ خ م، الخدمة الميدانية؛ خ ع و، موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م ف و، موظف فني وطني؛ م أ م، متطوعو الأمم المتحدة؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.

باء - شعبة دعم البعثة

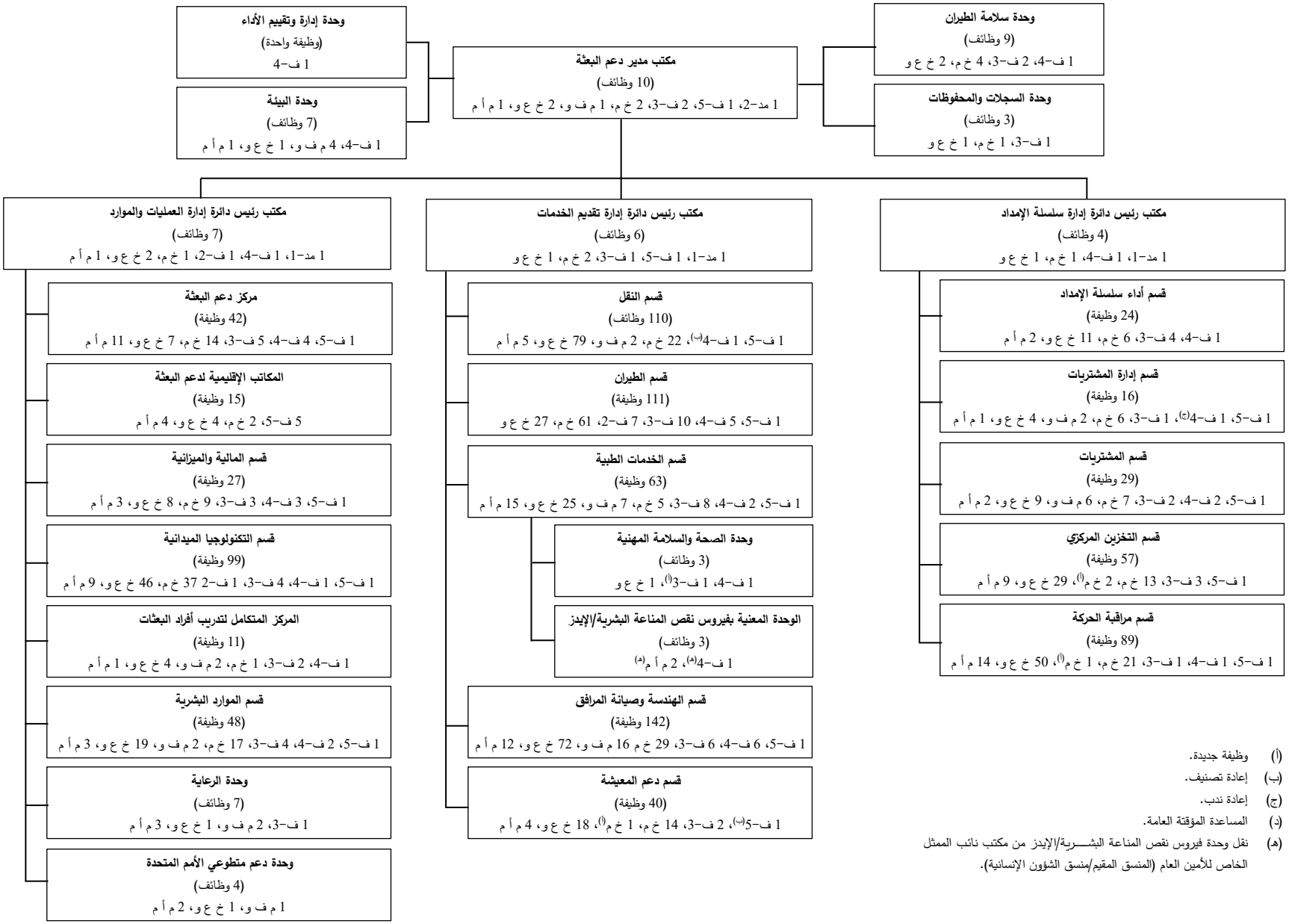

(أ) وظيفة جديدة.

(ب) إعادة تصنيف.

(ج) إعادة ندب.

(د) المساعدة المؤقتة العامة.

(هـ) نقل وحدة فيروس نقص المناعة البشـــرية/الإيدز من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية).

المرفق الثالث

معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها

الأولويات	*النتائج*	*النواتج*	*الجهة الرائدة والشركاء والآلية*
الحوكمة الفعالة والخاضعة للمساءلة من أجل إقامة مجتمع يسوده السلام والعدل ويسع الجميع برنامج الأغذية العالمي: 266 254 5 دولارا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): 000 900 دولار في عامي 2022 و 2023 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف): 859 032 8 دولارا في عام 2022؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: 000 400 دولار في عام 2022 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: 695 854 6 دولارا في عام 2022 و 135 915 4 دولارا في عام 2023 صندوق الأمم المتحدة للسكان: 000 700 دولار في عام 2022، و 000 200 دولار في عام 2023 المنظمة الدولية للهجرة: 000 456 دولار في عام 2022 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 000 500 دولار في عام 2022	1 - تعزيز قدرة السكان على الصمود من خلال بيئة سلمية وحماية حقوق الإنسان والتقاليد الثقافية الإيجابية	1-1 الحد من مخاطر المتفجرات من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمجتمعية 2-1 تعزيز قطاع الأمن من خلال تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما يشمل الجماعات المسلحة 3-1 تعزيز القدرات التقنية لكل من لمؤسسات المكلفة بعمليتي المصالحة والعدالة الانتقالية، والمجتمع المدني، للترويج للمصالحة وحق الضحايا، بمن فيهم النساء، في معرفة الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر 4-1 اكتساب المجتمعات القدرة التقنية اللازمة لتعزيز الوئام الاجتماعي وإدارة النزاعات المجتمعية ومنع نشوبها، ولا سيما النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية والتطرف العنيف 5-1 تعزيز قدرة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب، على تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة والوساطة والحوار لتيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين وإدماجهم 6-1 حماية التراث الثقافي وإعادة تأهيله وتطوير الأدوات اللازمة لتعزيز التنوع في أشكال التعبير الثقافي	الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الجهات الشريكة من الأمم المتحدة: اليونيسف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والمنظمة الدولية للهجرة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
الحوكمة الفعالة والخاضعة للمساءلة من أجل إقامة مجتمع يسوده السلام والعدل ويسع الجميع اليونيسف: 592 660 4 دولارا في عام 2022 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 649 014 29 دولارا في عام 2022، و 977 056 28 دولارا في عام 2023 صندوق الأمم المتحدة للسكان: 000 400 1 دولار في عام 2022، و 000 100 دولار في عام 2023 المنظمة الدولية للهجرة: 500 367 1 دولار في عام 2022	2 - تعزيز المؤسسات العامة ووسائط الإعلام والمجتمع المدني فيما تضطلع به من أدوار ومسؤوليات في سبيل إقامة حوكمة فعالة وشاملة للجميع من أجل تحقيق سيادة القانون والسلام وبيئة تسودها المساءلة	2-1 تعزيز قدرات المجلس الوطني وهيئات مراقبة المالية العامة (قسم الحسابات التابع للمحكمة العليا) لتحسين المساءلة في إدارة السياسات العامة 2-2 تعزيز قدرات الدولة وهيئة إدارة الانتخابات والمنظمات المجتمعية لتحسين مصداقية العمليات الانتخابية والتشجيع على مزيد من المشاركة فيها، ولا سيما مشاركة النساء والشباب 2-3 تفعيل الاستراتيجيات وخطط العمل المتاحة من أجل تعزيز اللامركزية وتوطيد الحوكمة المحلية 2-4 تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تحقيق عمليات سياسية ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع 2-5 تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام لتحسين ممارسة المواطنين للرقابة ومساءلة المؤسسات ومشاركة المرأة والشباب في الحياة العامة 2-6 تحسين أداء الهيئات القضائية ومؤسسات السجون وهيئات مكافحة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء الإقليم الوطني في إطار قانوني يتم إصلاحه وفقاً لمبادئ سيادة القانون 2-7 اكتساب الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان القدرات المؤسسية والتقنية من أجل الاضطلاع بمهامها على نحو أفضل وفقاً للمعايير الدولية	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي الجهات الشريكة من الأمم المتحدة: اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة.

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية على نحو أكثر إنصافا برنامج الأغذية العالمي: 174 398 154 دولارا (في عام 2022: 166 303 79 دولارا؛ وفي عام 2023: 008 095 75 دولارات) اليونسكو: 000 400 11 دولار في عامي 2022 و 2023 صندوق الأمم المتحدة للسكان: 420 794 10 دولارا في عام 2022؛ و 872 312 5 دولارا في عام 2023 اليونيسف: 079 262 83 دولارا في عام 2022 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 000 300 دولار في عام 2022، و 000 300 دولار في عام 2023 برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: 000 400 دولار في عام 2022 و 000 300 دولار في عام 2023 المنظمة الدولية للهجرة: 000 733 1 دولار في عام 2022 منظمة الأغذية والزراعة: 474 714 5 دولارا في عام 2022 و 354 618 1 دولارا في عام 2023	3 - حصول الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والأطفال والمراهقون والشباب، على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة النوعية على نحو أكثر إنصافا، استنادا إلى احتياجاتهم الخاصة حسب السن ونوع الجنس، بما في ذلك في الحالات ذات الطابع الإنساني	3-1 تمكين النساء والأطفال والشباب، وخاصة أشدهم ضعفاً، من الاستفادة من مجموعة متكاملة من الخدمات الصحية ذات النوعية الجيدة 3-2 حصول السكان، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، على خدمات ذات نوعية جيدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وخدمات الرعاية 3-3 استفادة الأمهات والأطفال، ولا سيما الأكثر ضعفاً أو المتضررون من أزمات الغذاء والتغذية، من مجموعة متكاملة من التدخلات التغذوية على مستوى المجتمعات المحلية والخدمات 3-4 حصول الشباب والأطفال ممن هم دون سن الدراسة ومن هم في سن الدراسة، وخاصة أشدهم ضعفاً، على تعليم أساسي ذي نوعية جيدة 3-5 حصول الفئات الضعيفة (الفتيات والفتيان والنساء) على الحماية من العنف والاعتداء والاستغلال، وعلى الرعاية الكافية 3-6 استفادة الفئات الضعيفة من خدمات الحماية الاجتماعية الكافية	الجهة الرائدة: اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان الجهات الشريكة من الأمم المتحدة: منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والفاو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
النمو الشامل والاستدامة البيئية الفاو: 408 474 18 دولارات في عامي 2022 و 2023 برنامج الأغذية العالمي: 002 351 44 دولارا (في عام 2022: 392 480 23 دولارا؛ وفي عام 2023: 610 870 20 دولارات) اليونيسف: 959 296 8 دولارا في عام 2022 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 000 250 16 دولار في عام 2022، و 000 250 16 دولار في عام 2023 اليونسكو: 000 400 12 دولار في عامي 2022 و 2023 صندوق الأمم المتحدة للسكان: 000 100 دولار في عام 2022؛ و 000 100 دولار في عام 2023 المنظمة الدولية للهجرة: 000 698 دولار في عام 2022	4 - استفادة الفئات المحرومة، ولا سيما النساء والشباب، من زيادة القدرات والفرص الإنتاجية في بيئة صحية ومستدامة	4-1 استفادة السكان المحرومين والمزارع الأُسرية من المهارات التقنية والقدرات والأنشطة المدرة للدخل لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي 4-2 اكتساب هياكل الدولة والقطاع الخاص والمغتربين والمجتمع المدني المهارات والوسائل التقنية اللازمة لتحسين القدرات الإنتاجية والتجارية بهدف تحقيق نمو أخضر شامل 4-3 تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بإيجاد فرص العمل ومباشرة النساء للأعمال الحرة يؤدي إلى تحسين الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء 4-4 تمتع الفئات الضعيفة من السكان بالعيش في بيئة أفضل بحصولها على المياه واستخدامها مرافق الصرف الصحي الملائمة على نحو مستدام 4-5 تعزيز قدرات السكان على مواجهة تغير المناخ عن طريق تنفيذ سياسات تشجع على مزيد استخدام أنواع الطاقة الجديدة والمتجددة وفعالية استخدام الطاقة من خلال التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث 4-6 تعزيز قدرات السكان والجهات الفاعلة الأخرى المتضررة من التصحر وإزالة الغابات على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	الجهة الرائدة: البرنامج الإنمائي والفاو الجهات الشريكة من الأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبرنامج الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيدو، واليونسكو، واليونيسف، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان

خريطة

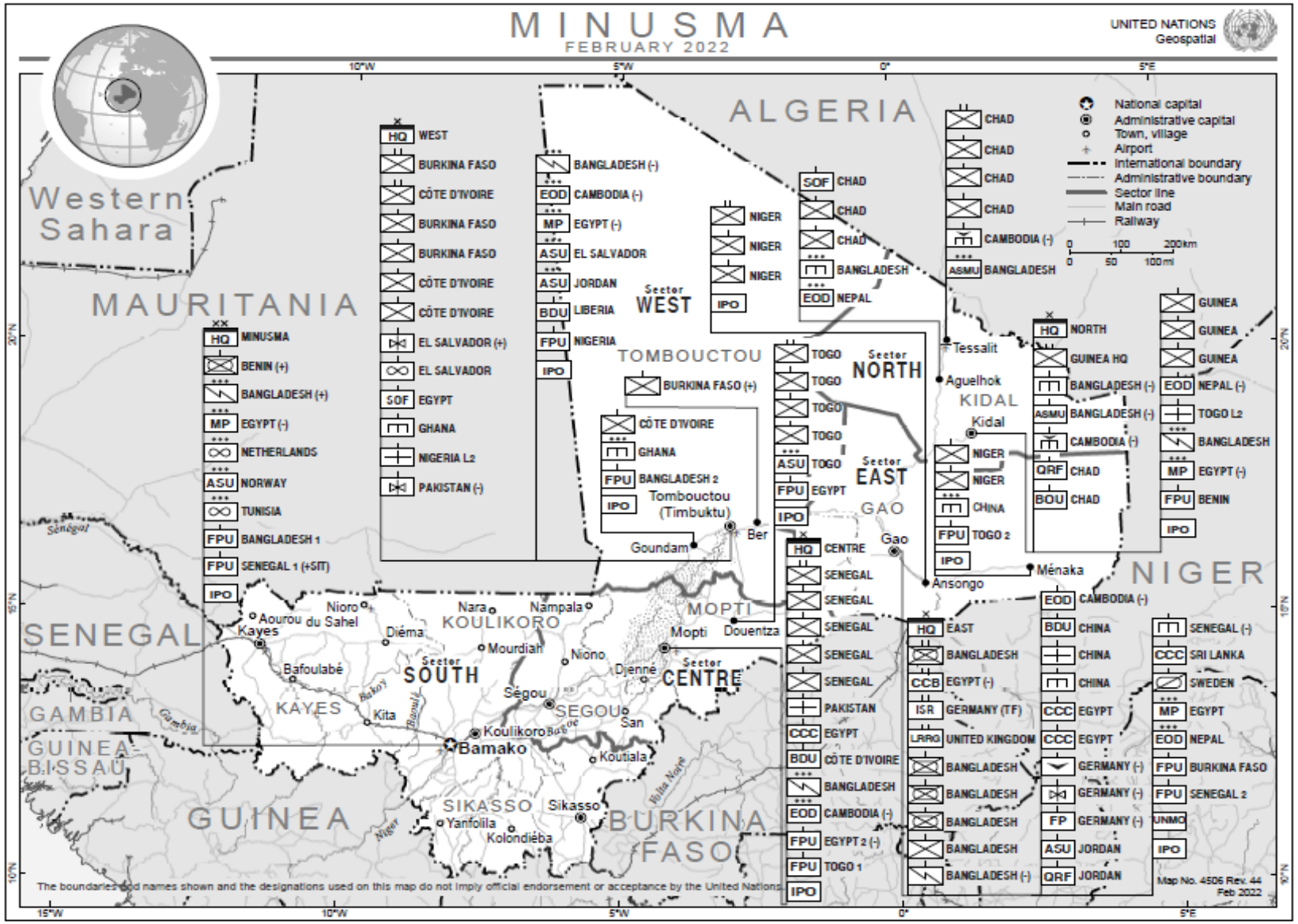
MINUSMA
FEBRUARY 2022
UNITED NATIONS
Geospatial
ALGERIA
MAURITANIA
SENEGAL
GAMBIA
GUINEA-BISSAU
GUINEA
BURKINA FASO
NIGER
Western Sahara
Sector WEST
Sector NORTH
Sector EAST
Sector SOUTH
Sector CENTRE
TOMBOUCTOU
GAO
MOPTI
KOULIKORO
KAYES
SEGOU
SIKASSO
KIDAL
Tessalit
Aguelhok
Kidal
Tombouctou (Timbuktu)
Goundam
Ber
Gao
Ansongo
Ménaka
Mopti
Douentza
Djenné
Niono
Ségou
Mourdiah
Diéma
Nioro du Sahel
Aourou
Kayes
Bafoulabé
Kita
Koulikoro
Bamako
Koutiala
San
Sikasso
Yanfolila
Kolondiéba
Nara
Nampala
National capital
Administrative capital
Town, village
Airport
International boundary
Administrative boundary
Sector line
Main road
Railway
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4506 Rev. 44
Feb 2022